وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2015

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنـــوان:

دور الإنفاق التعليمي على معدلات النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 2002-2012

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالب (ة):

- بويداين مريم

إشراف الأستاذ(ة):

لمزاودة رياض

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2015/2014

الدعاء

يا رب...لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب... إذا جردتني من المال أترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح أترك لي العناد حتى أتغلب على الفشل، إذا جردتني من الصحة أترك لي نعمة الإيمان

يا رب... إذا أسأت للناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساؤوا لي أعطني شجاعة العفو

يا رب إذا نسيتك فلا تنساني

الشكر والتقدير

في البداية إن الشكر لله عزوجل أولا و أخيرا الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل وله تعود خاتمة الأمر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير إلى الأستاذ المشرف **لمزاودة رياض** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه و معلوماته القيمة الذي كان عونا لي في إتمام هذا العمل ولم يبخل علينا بوقته، بالإضافة إلى صبره علينا من دون كلل فلا توجد الكلمات **ولا** العبارات التي تعبر عن مدى شكري له فله نسأل الله الأجر والثبات.

كما أشكر أساتذة لجنة أعضاء المناقشة على قبولهم الإشراف على مناقشة هذا العمل كل باسمه.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة المشوار الجامعي.

فان كان هذا العمل صائبا فمن الله و إن كان على خطأ فمني و هذه هي طبيعة البشر.

و الشكر موصول إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد بارك الله فيكم.

الإهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضائها عني قوة زادتني عزيمة إلى أغلى جوهرة بحياتي أمي حبيبتي رعاها الله وأسكنها الفردوس الأعلى {أمي...ظريفة }

إلى فخري في الحياة وعزي وسندي رمز الطيبة { أبي...أعمر}

وأسأل الله تعالى أن يطيل في عمرهما ويمنحهما الصحة والعافية ويجعل عاقبتها الجنة

حفظهما الله

إلى من ليس لي غيرهم نتشارك معا في الحياة بحلوها ومرها ويبقى الحب وحده يجمعنا إليكم إخوتي: فهيمة، نزيهة، نادية وزوجها جمال، وتوأم روحي رتيبة وزوجها فاتح، وإلى أخي العزيز ياسين الذي كان سند لي وكان له الفضل الكبير علي وإلى عمي صالح وزوجته يمينة وعمتي زينب وإلى كتاكيت العائلة: سامي، عماد، يعقوب، سندس، أنفال إسحاق، روان إسراء

إلى كل من علمني حرفا على طول مسار الدراسي إليكم أساتذتي الأفاضل من الابتدائي إلى الجامعة

إلى الغاليات على قلبي صديقاتي وأخواتي في الله: زهراء، آسيا، مريم، رانه، لطيفة بسمة

إلى الذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب

إلى كل من شكلوا محطات هامة في حياتي

إلى كل من أحبني فزادني قوة وألمني فصنعت من جرحه قوة

إلى كل من دعمني وبث فيا روح النجاح وتمنى لي التوفيق

وإلى كل من عرفته وتذكره قلبي ونسيه قلمي

وأنت يا قارئ مذكرتي

مريم

الملخص

تتمحور هذه الدراسة حول إحدى المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على السواء في أيامنا هذه، هو موضوع التعليم والإنفاق ودوره في النمو الاقتصادي، وسنحاول في دراستنا هذه التركيز على التعليم ودوره في النمو الاقتصادي من خلال قنوات التأثير وهذا من خلال عنصرين أساسين هما:

– تكوين رأس المال البشري وأهمية التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

– تكوين الإطارات المستقبلية التي ستؤول إليهم مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية

الإنفاق التعليمي، التعليم، رأس المال البشري، النمو الاقتصادي.

Abstract :

On this study we want to focus on an importance topic who is take a great attention in economic and social sphere, this topic is the education and the effect of public spending on economic growth across spots the light on two elements:

- the role of education on humain capital and importance of technological innovation in economic growth.

- formed the future generation who will be manage the various sectors.

Key words:

education; Public spending on education ; Economic Growth.

فهـــــرس المحتـــويات

فهرس المحتويات

العناصر	الصفحة
الدعاء	**I.**
الشكر والتقدير	**II.**
الإهداء	**III.**
ملخص الدراسة	**IV.**
قائمة الأشكال	**V.**
قائمة الجداول	**VI.**
قائمة الملاحق	**VII.**
مقدمة عامة(أ–و)	
أولا: إشكالية الدراسة	**ب**
ثانيا: فرضيات الدراسة	**ب**
ثالثا: أهداف الدراسة	**ج**
رابعا: أهمية الدراسة	**ج**
خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة	**ج**
سادسا: منهجية الدراسة	ج
سابعا: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	**د–هـ**
ثامنا: صعوبات الدراسة	**هـ**
تاسعا: محتوى الدراسة	**هـ–و**
الفصل الأول **مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والانفاق على التعليم**	
تمهيد	-2-
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	-3-
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و الناتج القومي	-3-
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	-7-
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	-10-
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	-13-
المطلب الأول: نظريات النمو الخارجي	-14-
المطلب الثاني: نماذج نظرية النمو الداخلي	-19-

المطلب الثالث: نظرية نورث كمدخل للاقتصاد المؤسسي الجديد	-23-
المبحث الثالث: الإطار النظري للتعليم	-24-
المطلب الأول: مفاهيم حول التعليم وأشكاله	-24-
المطلب الثاني: التصنيف العالمي لمراحل التعليم ومزاياه الاقتصادية	-27-
المطلب الثالث: التعليم عند بعض المفكرين الاقتصاديين	-30-
المبحث الرابع: الإنفاق على التعليم	-33-
المطلب الأول: ماهية الإنفاق على التعليم	-34-
المطلب الثاني: أشكال الإنفاق على التعليم	-36-
المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على الإنفاق على التعليم	-38-
المطلب الرابع: مؤشرات قياس الإنفاق على التعليم	-39-
خلاصة الفصل	-41-
الفصل الثاني **قنوات التأثير بين التعليم والنمو الاقتصادي**	
تمهيد	-43-
المبحث الأول: الآثار الميكرو اقتصادية	-44-
المطلب الأول: أثر التعليم على الاستهلاك	-44-
المطلب الثاني: أثر التعليم على الادخار	-45-
المطلب الثالث: أثر التعليم على السلوكات الفردية الأخرى	-45-
المبحث الثاني: الآثار الماكرو اقتصادية	-52-
المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي والكينزي	-52-
المطلب الثاني: أثر التعليم على إنتاجية العمل	-55-
المطلب الثالث: العلاقة التكاملية للتعليم بالبحث والتطوير تأثيرها في النمو	-56-
المبحث الثالث: الآثار الماكرو اقتصادية الأخرى	-57-
المطلب الأول: التعليم والتوازنات الكبرى	-58-
المطلب الثاني: التعليم وتوزيع الدخول	-59-
المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين التعليم ومصادر النمو	-61-
المبحث الثالث: النظريات الاجتماعية وحدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي	-63-
المطلب الأول: النظريات الاجتماعية والتعليم	-64-

المطلب الثاني: حدود تأثير في النمو الاقتصادي	-67-
خلاصة الفصل	-71-
الفصل الثالث **دور الإنفاق التعليمي على معدلات النمو الاقتصادي**	
تمهيد	-74-
المبحث الأول: السياسة التعليمية في الجزائر وتقييم كفاءة النظام التعليمي	-75-
المطلب الأول: تطور السياسة التعليمية في الجزائر	-75-
المطلب الثاني: تقييم كفاءة النظام	-84-
المبحث الثاني: واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر	-87-
المطلب الأول: نصيب الإنفاق على التعليم من مجمل ميزانية الدولة	-87-
المطلب الثاني: نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام	-90-
المطلب الثالث: نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم	-92-
المبحث الثالث: الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في الجزائر 2002-201	-93-
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر	-93-
المطلب الثاني: ميزانية التجهيز ودعم النمو	-100-
المطلب الثالث: إسهام قطاع المحروقات في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي	-101-
المطلب الرابع: دراسة علاقة الإنفاق على التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر	-102-
خلاصة الفصل	-106-
خاتمة	-108-
قائمة المراجع	-112-
الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	آثار التعليم على الجريمة	49
2	تطور عدد التلاميذ التعليم الابتدائي	76
3	تطور عدد التلاميذ في المتوسط	77
4	تطور عدد تلاميذ الثانوي	78
5	تطور عدد طلبة التعليم العالي	79
6	تطور عدد المعلمين في التعليم الابتدائي	80
7	تطور عدد أساتذة التعليم المتوسط	80
8	تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي	81
9	تطور عدد أساتذة التعليم العالي	82
10	نسبة الانتقال إلى السنة1 متوسط	84
11	تطور نسبة نجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط	85
12	تطور امتحان شهادة البكالوريا	86
13	تطور عدد المتخرجين	86
14	تطور نفقات التعليم لقطاع التعليم العالي والتربية الوطنية	90
15	تطور مخصصات الإنفاق على التعليم من PIB	91
16	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	95
17	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	98
18	تطور PIB وإيرادات المحروقات من 2002-2012	102

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	05
2	عدد التلاميذ المسجلون في التعليم الابتدائي	76
3	عدد التلاميذ المسجلون في التعليم المتوسط	77
4	عدد تلاميذ المسجلون في التعليم الثانوي	78
5	عدد الطلبة في التعليم العالي	78
6	تطور عدد المعلمين في التعليم الابتدائي	79
7	تطور عدد أساتذة التعليم المتوسط	80
8	تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي	81
9	تطور عدد أساتذة التعليم العالي	81
10	تطور معدل التأطير	82
11	تطور المنشآت القاعدية لقطاع التربية الوطنية	83
12	تطور المؤسسات الجامعية	83
13	نسبة الانتقال إلى السنة أولى متوسط	84
14	تطور نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط	85
15	تطور امتحان شهادة البكالوريا	85
16	تطور عدد المتخرجين	86
17	تطور نفقات قطاع التربية الوطنية و نسبتها إلى النفقات الكلية للدولة خلال الفترة 2002-2012	88
18	تطور ميزانية التعليم العالي	89
19	تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التربية والتعليم العالي	91
20	نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم	92
21	التوزيع القطاعي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	95
22	حصة قطاع التعليم من مخطط الإنعاش الاقتصادي	96
23	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	97

24	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	**99**
25	تطور نسبة نفقات التجهيز من PIB من 2002-2012	**100**
26	تطور PIB وايرادات المحروقات من 2002-2012	**101**
27	تطور الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام للدولة في مختلف دول العالم خلال سنة 2011	**103**
28	نسبة الإنفاق على التعليم من PIB في مختلف دول العالم خلال 2006-2008	**103**
29	نسبة الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الثانوي خلال 2010	**104**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال فترة 2002-2012
2	ترتيب الجامعات على المستوى العربي
3	ترتيب الجامعات على مستوى إفريقيا

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تكتسي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، إذ يعد بمثابة المحرك الرئيسي الذي يساعد في تحسين مستوى معيشة الأفراد ويوفر لهم الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وبالتالي فرص أكثر للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي، إذ عادة ما يرتبط النمو الاقتصادي بالزيادة في معدل نمو الناتج عن معدل نمو السكان، الأمر الذي يرفع من نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وأن زيادة هذا الأخير يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لأن الاقتصاد المتنامي هو القادر على مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأفراد على المستوى المحلي والعالمي، ولكي تحقق مختلف الدول النمو الاقتصادي بالشكل المرغوب لابد لها من استغلال كافة مواردها المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، لأن الاستثمار في أحدهما فقط ليس كافيا لتحقيق ذلك الهدف، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن نظيره المادي، بل أن المردود من الاستثمار البشري قد يفوق المردود من رأس المال المادي.

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية موحدة للتنمية والنمو الاقتصادي إلا أن اهتمام العديد من العلماء بهذا الموضوع تمخض عنه بروز علم فرعي هو اقتصاديات التعليم، الذي عمل على إيجاد مقترحات تختص بإحداث التنمية في الدول المتقدمة والأقل تقدما على حد السواء، فنجد كل من آدم سميث وشولتز وبيكر...إلخ من الذين أولوا اهتماما كبيرا بالمستوى التعليمي للمجتمع وتأثيره في النمو الاقتصادي، حيث أكد آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" عام1776على أهمية التعليم وأنَ الأموال التي تنفق في تنمية مواهب الأفراد وتعد جزءا من ثروة المجتمع؛ وهوما ساعد على ظهور نظرية جديدة للتعليم كاستثمار، كما أسس شولتز في نظرية رأس المال البشري على أنَ نفقات التعليم تعد استثمارا قوميا مربحا بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث ترجع فكرة التعليم كاستثمار إلى أنَ التعليم يكسب الأفراد معارف و مهارات جديدة و متنوعة، والتي تساعد بدورها على زيادة قدرته على الإنتاجية، وبالتالي قدرته على توليد الدخل والمساهمة في النمو الاقتصادي؛ فهو يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد والحد من البطالة.

وفي المقابل أدركت الدول النامية مؤخرا فقط بأهمية القطاع التعليمي ودوره في تقدم المجتمعات وازدهارها، وهذا ما دفعهم للاهتمام بالتعليم وتوسيعه وهيكلته وتنظيمه والإنفاق عليه بمختلف مراحله من الابتدائي، المتوسط، الثانوي وصولا إلى التعليم العالي.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على البترول باعتباره من الطاقات الغير متجددة، وحرصا منها على إيجاد مصادر جديدة تساعدها في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع لا يعتمد كليا على قطاع المحروقات، قامت الجزائر بالاهتمام برأس المال البشري وذلك بتخصيص مبالغ وميزانيات نقول أنَها مقبولة وجهت لقطاع التعليم بصفة عامة، حرصا منها على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره وسيلة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، رغم هذه المجهودات المبذولة إلا أنها ما زالت تنتظرها

تحديات كبيرة لبلوغ المستوى المنشود، حيث قامت الجزائر بإنفاق نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام على التعليم، وكانت قادرة على تحسين ولوج عادل للتعليم على جميع المستويات بالرغم من أنً هذا الاهتمام جاء متأخرا.

ومن هنا كان منطلق هذه الدراسة للتعرف على دور الإنفاق التعليمي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في الجزائر

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق استعراضه سنحاول معرفة الدور الذي يلعبه الانفاق التعليمي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال اسقاط ذلك على حالة الجزائر. حيث تمت صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الإنفاق التعليمي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهو واقع التعليم والإنفاق عليه في الجزائر ؟.

- إلى أي مدى يساهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي؟.

- كيف يؤثر الإنفاق على التعليم في تشجيع النمو الاقتصادي؟.

-هل يعتبر التعليم والاستثمار في رأس المال البشري من محددات النمو في الجزائر؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- نظرا للراحة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، جعلها توجه إنفاقات ضخمة إلى التعليم بشقيه الأساسي والجامعي.

- ما يزال النمو الاقتصادي يعتمد على ما يحققه القطاع النفطي وليس على فعالية رأس المال البشري.

- الإنفاق على التعليم في الجزائر في تزايد مستمر، حيث أنَ هناك علاقة إيجابية بين معدلات الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي.

- لا يعتبر التعليم والاستثمار في رأس المال البشري من محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والتعليم.

– البحث عن العلاقة التي تربط بين الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي وبيان دور الجزائر فيه.

– تقييم التجربة الجزائرية في مجال التعليم ومعرفة محددات النمو فيها.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه التعليم بصفة عامة في الاقتصاد العالمي وخاصة مع بروز الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومة، وبما أنَ البترول يعتبر من الطاقات الغير متجددة فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بالنظام التعليمي باعتباره وسيلة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنَ هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم في الاقتصاد الوطني لما للتعليم من دور في تكوين الإطارات ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول.

خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– تم اختيار هذا الموضوع لرغبة الطالبة للبحث فيه.

– يعتبر هذا الموضوع من البحوث الحديثة حيث تم اختياره كمحاولة متواضعة لفتح الباب لإثراء هذا الموضوع والمكتبة الجامعية التي تفتقر في مثل هذه المواضيع.

– الأهمية البالغة التي يكتسيها الإنفاق التعليمي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي.

– كما أنَ هذا الموضوع أصبح يشكل أحد الانشغالات الأساسية لبعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي واليونيسكو.

سادسا: منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على هذه الاشكالية المطروحة أعلاه ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي.

في الجانب النظري قمنا بتحليل أهمية وقنوات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي ووصف أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

في الجانب التطبيقي قمنا بجمع احصائيات خاصة بالإنفاق وسياسة التعليم والنمو الاقتصادي ووصفها وتحليلها، وهذا من أجل استخلاص متغيرات الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

نظرا لأهمية البحث ومحدودية المراجع والبحوث التي تناولت الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي أمكن الاطلاع على الدراسات التالية:

– كامل رشيد علي التل، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، 1991.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة 1971–1988 باستخدام النموذج الرياضي لشولتز ودينسون، حيث توصلت باستخدام نموذج شولتز إلى أن مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي كانت إيجابية في المرحلة الإلزامية والثانوية وسلبية في المرحلة العليا، أما نتائج دينسون فتظهر أن مساهمة التعليم في النمو كانت إيجابية في المرحلة الإلزامية والعليا وسلبية في المرحلة الثانوية ويرجع ذلك لتفشي البطالة بين خريجي المرحلة الابتدائية والجامعية نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب مخرجات التعليم.

–عزيرة عبد الله عبد القادر شرير، واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة (1995–2003)، رسالة ماجستير، تخصص أصول التربية، جامعة الإسلامية، غزة، 2005.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإنفاق على التعليم العام وتطوره في مراحل التعليم العام خلال الفترة 1995–2002 والتعرف على أهم العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق على التعليم العام في مديريات غزة، ومدى تجاوب الإنفاق على التعليم العام مع التخطيط التربوي ومناسبة هذا الأخير للنمو في أعداد الطلبة ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المدارس والطلبة وعدد الموظفين وهذا تبعته زيادة واضحة في نسبة ميزانية التربية والتعليم العالي، إلا أن هذا التطور لم يفي باحتياجات المدارس والطلبة ولم يؤدي إلى تحسن أوضاع المعلمين بل مازالت الرواتب متدنية.

–حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، مع التأكيد على الدور الكبير لرأس المال البشري من خلال الإطار النظري في تفسير النمو الاقتصادي، محاولا تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر واجراء دراسة اقتصادية قياسية لنماذج النمو في الاقتصاد الجزائري، كما يهدف إلى معرفة ما إذا كان التعليم العالي في الجزائر يتمتع بالنوعية الجيدة التي تجعله عنصر مهم يساهم في

الجانب الاقتصادي من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن رأس المال المادي للفرد العامل يساهم إيجابا في تدعيم الإنتاج للفرد العامل ومنه النمو الاقتصادي، بمعنى أنه كلما زاد مخزون رأس المال للفرد في الاقتصاد، فإن هذا سيؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج وبالتالي النمو الاقتصادي، كما توصل إلى أن التوسع الكمي في طلبة التعليم العالي وتكلفة الطالب الجامعي وعدد المتخرجين وعدد الأساتذة المحاضرين لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين يؤثر معدل التأطير في التعليم العالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بنسب قليلة جدا تساوي 8% وهذا يعتبر نتيجة سلبية وليست إيجابية.

- **فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

هدفت الدراسة إلى تقدير العائد من النظام التعليمي يسمح بإعطاء فكرة حول مستوى عامل رأس المال البشري في الجزائر، مع تقييم التجربة الجزائرية في مجال التعليم، محاولة التعرف على المفاهيم والمبادئ الأساسية لإقتصاد التعليم، حيث توصلت الباحثة إلى ضعف إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجعة ذلك إلى مجموعة عوامل داخلية تتعلق بالنظام التعليمي مثل ضعف الكفاءة الداخلية للنظام، تدني نوعية التعليم التي لا تسمح بتراكم رأس المال البشري، وعوامل خارجية ترتبط بسوق العمل والجهاز الإنتاجي والسياسة الاقتصادية للدولة التي لا تسمح بالتوظيف الأمثل لهذا رأس المال.

ويكمن الاختلاف الدراسات السابقة مع الموضوع محل الدراسة في فترة الدراسة بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى قياس أثر لانفاق التعليمي على معدلات النمو الاقتصادي من سنة 2002-2012.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا:

- قلة المراجع في مثل هذه الدراسات
- قلة وقت إنجاز مثل هذه الدراسات.
- غياب بعض الإحصائيات المتعلقة فيما يخص ميزانية تجهيز لقطاع التعليم العالي في الجزائر وعدم توفر إحصائيات محل الدراسة أي من 2002-2012.

تاسعا: محتوى الدراسة

من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة المتفرعة عنها قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول تنتهي بخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: تم التطرق إلى عموميات حول النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم، وتم تقسيمه إلى أربع مباحث تتطرق بالترتيب إلى مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والناتج القومي لنعرج إلى مقاييس ومصادره والعوامل المحددة له، أما المبحث الثاني فخصصناه لنظريات ونماذج النمو الاقتصادي، بينما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتعليم، وأنهينا الفصل بالتطرق إلى الإنفاق على التعليم حيث تناولنا فيه ماهية الإنفاق على التعليم، أشكاله، العوامل التي تؤثر فيه، ومؤشرات قياسه.

الفصل الثاني: خصص لقنوات التأثير بين التعليم والنمو الاقتصادي، وتم تقسيمه إلى أربع مباحث حيث خصص المبحث الأول للآثار الميكرو اقتصادية ، أما المبحث الثاني خصص للآثار الماكرو اقتصادية، وفي المبحث الثالث الآثار الماكرو اقتصادية أخرى، وفي المبحث الرابع تناولنا النظريات الاجتماعية وحدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تطرقنا إلى الإنفاق التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، شمل المبحث الأول تطور السياسة التعليمية في الجزائر مع تقييم كفاءة النظام، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر من خلال دراسة نصيبه من مجمل ميزانية الدولة، وكذا نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام وكذا نصيب الطالب من الانفاق التعليمي، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصـــــــل الأول

مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وقد لقي النمو الاقتصادي اهتماما من طرف العديد من الاقتصاديين في ظل التطورات التي يشهدها الفكر الاقتصادي، حيث كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وذلك بحكم تطور الوقائع الاقتصادية التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو الاقتصادي.

ولقد توجه الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية التي شهدت تطورا كبيرا في القرن الثامن عشر، نتيجة للجهود العلمية الكبيرة التي قام بها علماء الاقتصاد للكشف عن القوانين الاقتصادية التي تخص عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اهتمام الاقتصاديين في معرض محاولاتهم لتحديد دور العمل ورأس المال والأرض ووسائل الإنتاج إلى مهارة العاملين نتيجة للتعليم والخبرة من خلال العمل، غير أنَ هذا الاهتمام كان اهتماما عرضيا، حيث أخذ الاهتمام بالتعليم مند مطلع الستينات منعطفا جديدا وذلك لكون التعليم أصبح من الموضوعات المهمة في مجال الاقتصاد بل وفرعا قائما بذاته.

كما يحتل الإنفاق على التعليم أهمية كبيرة في توفير التعليم وتطويره كما ونوعا حتى يحقق أهدافه في خدمة المجتمع والاقتصاد ككل، نظرا لأنَ متطلبات التعليم وتطويره تقتضي الإنفاق عليه، وهو يمثل الجانب المالي من العملية التعليمية، والذي يمثل الاستخدام الأمثل للموارد المالية التي يمكن أن تتاح للتعليم.

وهذا ما نستعرضه في المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الإطار النظري للتعليم.
- المبحث الرابع: الإنفاق على التعليم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، والذي لقي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين. وسنحاول في هذا المبحث استعراض أهم النقاط المتعلقة بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والناتج القومي

يعتبر النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى، بغض النظر عن كون أنَ حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا؟ فالنمو الاقتصادي يعبر على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) وعلى هذا الأساس سنقوم بتناول هذين العنصرين كل على حدا.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث كان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وذلك للأهمية التي يكتسبه.

أولا-تعريف النمو الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي حيث يمكن تعريفه بأنَه:"الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي، والناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد."[1]

كما يعرف بأنَه:" عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة."[2]

كما يعرفه بريون(2003) بأنه:" تحقيق بلدا ما نموا ملحوظا في مستوى معيشة المواطنين لسنة معينة."[3]

---

[1]- معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 307.

[2]- Amine .V.Sarkan : poverty alleviation towards sustainable development، revue economie et management université de Tlemcen, N ,02 °mars 2003،p:113.

[3]- منصور بن سعد محمد فرغل: إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة والتخطيط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص:10.

ويعرف كذلك بأنه:" الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين."[1]

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة في قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقاسا بالزيادة المطلقة أو النسبية في إجمالي الناتج المحلي أو متوسط دخل لكل فرد بمرور الوقت."

ثانيا- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية بأنَها:" العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن."[2]

من جهة أخرى يمكن تعريف التنمية في نفس المعنى جاء ولتسكيJ.Wahtisky بأن :" التنمية الاقتصادية تعني بالنسبة للاقتصاديين قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياد إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع في نمو السكان، في حين أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، إنما تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العنصر البشري المرهق بالآلات وتكنولوجيا، والقضاء على الجوع والمرض....والتحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة وتطوير الصناعة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني. "[3]

أما الاقتصاديKindle Berger فيرى بأنَها:" ماهي إلا عبارة عن الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة."[4]

2- التمييز بين مفهومي النمو والتنمية

يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المفهومين من خلال الجدول التالي:

---

[1]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط11، 2014 ص: 381.

[2]- فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 457.

[3]-منى مسغوني: علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970-2001، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص:73.

[4]-محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، عمان، 2009، ص:302.

الجدول(01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو: هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج.	التنمية =النمو+مختلف التغيرات الهيكلية الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالضيق، كما يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثلPIB.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل، بينما تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.

المصدر: من إعداد الطالبة.

وفي الأخير يمكن القول بأنَ التنمية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: مكاسب النشاط الاقتصادي(الناتج القومي)

يمكن تعريف الناتج القومي بأنَه:" يعبر عن حجم الإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة."[1] أما الدخل القومي فيعبر عن القيم النقدية للإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. وفي النهاية لابد أن يكون الدخل القومي مساويا للناتج القومي.[2]

وينقسم الناتج القومي إلى:

أولا-الناتج الداخلي الخام(PIB):

عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطنو البلد أم أجانب.[3]

وينقسم الناتج الداخلي الخام أو الناتج المحلي الإجمالي إلى:

---

[1]-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد- التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:57.

[2]-محمد عبد العزيز عجيمية: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات والاستراتيجيات، الدار الجامعية الإسكندرية،2007، ص:73.

[3]- محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:28.

1-الناتج الداخلي الخام الاسمي(PIB_N):

وهو عبارة عن الناتج الداخلي الخام بسعر السوق، أي مقيما بقيمة نقدية أو اسمية وليست حقيقية وبالتالي لا يمكن اعتباره كمعيار لقياس النمو الاقتصادي، لأنه يأخذ في الحسبان المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم.[1]

2-الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIB_R):

هو عبارة عن الزيادة الحقيقية ناتجة عن تغير الكميات بين العامين وليس عن تغير الأسعار، فالزيادة هنا تكمن في نمو الإنتاج وليس تضخما في الأسعار فالأسعار واحدة والكميات متغيرة هنا، فيحتسب عن طريق جمع حاصل ضرب الكميات الجديدة المنتجة في العام الحالي بالأسعار في العام السابق، أي القيام بتثبيت الأسعار وتغيير الكميات.[2]

ويمكن حسابه:[3]

$$PIB_R=(PIB_C/indice)X100 \quad \Rightarrow \quad indice=(PIB_C/PIB_R)X100$$

PIB_R: الناتج الداخلي الخام الاسمي، PIB_C: الناتج الداخلي الخام الفعلي، indice: مؤشر الناتج.

ثانيا- الناتج الوطني الخام(PNB)

هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة، من الموارد الاقتصادية الممتلكة من قبل مواطني البلد سواء كان الإنتاج داخل البلد أو خارجه.[4]

كما يعرف أيضا بأنَه:" مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الجاري بين السلع والخدمات النهائية المقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، بغرض إشباع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع." [5]

وعليه فان صيغة الناتج الوطني الخام كمايلي:

$$PNB=PIB+RR-RV$$

---

[1]- السعيد بريبش: الاقتصاد الكلي- نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د س، ص: 63.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مرجع سابق، ص: 112

[3]-السعيد بريبش: مرجع سابق، ص: 64.

[4]- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطب: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر، الأردن، 2006، ص:28.

[5]- السعيد بريبش: مرجع سابق، ص:37.

أي: الناتج الوطني الخام= الناتج الداخلي الخام+ المداخيل المقبوضة للعناصر المقيمة– المداخيل المقبوضة للعناصر الغير مقيمة.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي، وبحكم أنَ النمو الاقتصادي هو التغير النسبي في حجم الناتج.

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي الفرق بين كمية الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الإجمالي) لسنتين على التوالي.

ومنه إذا رمزنا إلى النمو الاقتصادي ب: D_{PIB} فسيكون : $D_{PIB}= PIB_t - PIB_{t-1}$

أي: النمو الاقتصادي= الدخل الحقيقي للفترة الحالية– الدخل الحقيقي للفترة السابقة

وإذا قمنا بقسمة النمو الاقتصادي (D_{PIB}) على كمية الناتج الداخلي الخام PIB_{t-1} نحصل على معدل النمو الاقتصادي لسنة PIB_t ونحصل على المعادلة التالية:

$$PIB=(PIB_t–PIB_{t-1}/PIB_{t-1})\times 100$$

ومنه فان معدل النمو الاقتصادي (PIB) هو عبارة عن **معدل النمو البسيط** حيث يقيس معدل متوسط الدخل الفردي الحقيقي للسنة الأساس مقارنة بسابقتها، أما عن استخدامات هذا المعدل فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة.

ويوجد معدل آخر لقياس النمو الاقتصادي يدعى بمعدل **النمو المركب** حيث يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة. ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة وطويلة الأجل[1]

ويتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$TCC= \frac{N\sqrt{PIBn}}{PIB^{\circ}}$$

[1]–مصطفى بن ساحة: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010، ص:06.

أي: TCC: معدل النمو المركب

PIB_n: متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترةn.

PIB° : متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترةn.

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي يعتبر مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي بمعنى أن النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد PIB لبلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة PIB إلا انها لا تحقق نموا اقتصاديا وعلى ذلك فإن:[1]

متوسط دخل الفرد= PIB/ عدد السكان

وبما أنَ الناتج الداخلي الخام أو الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس النمو الكمية التي تساعد في الحكم على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي ومعدل النمو، وسوف نقوم بتناول طرق حسابه فيما يلي:

الفرع الثاني: طرق قياس الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الإجمالي)

هناك ثلاث طرق لقياس الناتج الداخلي الخام وهي: طريقة القيمة المضافة، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق، وقد تم استعمال هذه الطرق لتجنب الوقوع في الأخطاء واكتشافها عن اختلاف النتائج وهي:

أولا-طريقة القيمة المضافة

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، حيث تعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عمليتها الإنتاجية خلال فترة من الزمن وغالبا سنة.[2]

وعليه فإنَ: قيمة المضافة لمنتوج ما= قيمة المنتجات النهاية – قيمة المنتجات الوسيطية.
حيث أنَ:[3]

---

[1]- طاوش قندوسي: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر1970-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص:80.

[2] -حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص:67.

[3] -المرجع نفسه، ص: 65

المنتجات الوسيطية: هي مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في الإنتاج غيرها من السلع، وتكون هذه المنتجات عادة هي إنتاج عمل المنشآت الأخرى.

المنتجات النهائية: تمثل السلع والخدمات التي تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

وتستعمل طريقة القيمة المضافة لتفادي تكرارقيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

PIB= مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

وذلك أنَ PIB يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي، فهو لا يقوم بتكرار قيم المنتجات مرتين في حساب PIB مرة كمنتج نهائي ومرة كمنتج وسيط، ولذلك جاءت هذه الطريقة لتفادي مشكلة تكرار القيم في حساب PIB.

ثانيا- طريقة الدخل

يتم قياس الدخل القومي لهذه الطريقة من خلال احتساب مجموع الدخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية. [1]

ويقيسPIB إجمالي الدخل المحصل علية في الاقتصاد المحلي، حيث أنَ هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي. [2]

حيث أنه وفقا لهذه الطريقة لابد أن يتساوى الدخل القومي المحصل عليه مع الدخل المحصل عليه في طريقة القيمة المضافة، وفي حالة عدم التساوي يتم إضافة أو طرح دخول أخرى حتى يحصل على نفس النتيجة، ومن بين هذه الدخول هي: تخفيض الإعانات الإنتاجية، إضافة الضرائب الغير مباشرة، الاهتلاكات ورأس المال بالإضافة لدخول أخرى.[3]

وعندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على الناتج الداخلي الخام:

$$PIB= W+R+I+P$$

---

[1]-محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: مرجع سابق، ص:46.

[2]- كريم بودخدخ: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر2001-2009، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010، ص:76.

[3]- فاروق سحنون: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تقنيات كمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص-ص: 84-85.

حيث : W: الأجر R: الريع I: الفوائد P: الأرباح

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق سهولة وذلك لكثرة البيانات وتوفر المعلومات لديها بسهولة، إلا أنها لا تعتبر من أكثر الطرق دقة في النتائج المحصل عليها.

ثالثا- طريقة الإنفاق

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، حسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي، من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالبا سنة، ويعرف الإنفاق النهائي بأنَه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية، التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).[1]

وبالتالي يكون: $DNB = PIB$

وينقسم الإنفاق إلى أربع مجموعات وهي:

C : الإنفاق الخاص على السلع والخدمات الاستهلاكية؛

I: الإنفاق العام والخاص على الاستثمار؛

G: الإنفاق الحكومي على الاستهلاك؛

X–M: الإنفاق الخارجي الصافي (الصادرات والواردات).

ومنه: $PIB = C+I+G+X-M$

وبصفة عامة فإنَه حسب هذه الطريقة يجب أن يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل المحصل عليه حيث أنَ كل عملية إنفاق على شراء سلع والخدمات يقوم بها الأعوان اقتصادية معينة، فإنَه ينتج عنه بالضرورة دخل لأعوان اقتصادية أخرى.

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

هناك جملة من المصادر التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية النمو الاقتصادي، كما قد يتحدد النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل التي سنحاول تناولها في هذا المطلب.

[1]-حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص:72.

الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، يصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنَه اتفق على وضعها على الشكل التالي:

أولا- تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج في المستقبل، فالمصانع والآلات تزيد من رصيد رأس مال للدول، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج وتستكمل الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية.[1]

ولكن حتى يؤدي رأس المال بشقيه(المادي والبشري) دوره في النمو الاقتصادي، يجب أن يسبقه استثمارات في البنى التحتية للدول تساعد في تسريع العملية الإنتاجية.[2]

ثانيا-النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا وتقليديا في الحث على النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أنَ هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.[3]

ثالثا-التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي يتضمن خلق أفكار جديدة والتي تكون جزئيا غير متسمة بالتزاحم أو التنافس أو أنَ استهلاك شخص لها لا يؤثر على المقدار المتاح منها لأي شخص آخر، فإدخال الطرق الفنية

---

[1]-مختار رنان: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص: 48.

[2]- كامل رشيد علي التل: أثر التعليم على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، 1991 ص-ص: 44-45.

[3]- محي الدين حمداني: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص: 12.

الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على النمو الاقتصادي، وقد يكون أهم من الزيادة في مجموع رؤوس الأموال ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج والتحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل. [1]

وفي الأخير يمكن القول بأنَ هذه العناصر الثلاثة هي العناصر الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي حيث توجد عناصر أخرى سوف نتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عوامل أخرى تؤشر بشكل عام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وهي:

أولا–العوامل البيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي؛[2]

ثانيا–التخصص والإنتاج الواسع

يتحدد النمو الاقتصادي لبلد ما بمدى قدرته على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية بشكل واسع حيث دعا "آدم سميث" بأنَ التحسن في مهارة العامل وقوته الإنتاجية يؤدي إلى تقسيم العمل؛ حيث أنَ هذا الأخير يتحدد وفقا لقوى السوق، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي.[3]

ثالثا– الموارد الطبيعية

تعد من أهم المحددات التي تساعد على زيادة النمو الاقتصادي، كوفرة المعادن، المياه، الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها؛ ولكن لا يعني توفر الموارد في دولة ما حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة

---

[1]– إبراهيم بلقلة: آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص:43

[2]– فتيحة بناني: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2010، ص:09.

[3]– المرجع نفسه، ص: 09.

بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة هو الذي يؤثر سلبا على العملية الانتاجية ؛[1]

رابعا-مدى الاستقرار الاقتصادي

يعد توفر الأمن والاستقرار السياسي أحد المتطلبات الاقتصادية لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي نمو الدخل القومي، فالنشاط الاقتصادي الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الاستقرار السياسي.[2]

خامسا-التضخم

إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات التضخم ثابتة في مستوى منخفض، هو في أنَ ذلك يخفَض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيقي التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أنَ التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار حيث أنَ ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنَ الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة. [3]

سادسا-النظام المالي

يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنَه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنَه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.[4]

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، باعتباره من أهم التغيرات الاقتصادية، لذلك

---

[1]- بدر شحدة سعيد حمدان: تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة فلسطين،2012،ص:14.

[2] - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: مرجع سابق، ص:58.

[3]- كريم بودخدخ: مرجع سابق، ص: 84.

[4]- المرجع نفسه، ص: 83.

لقي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي، نتيجة للتطور الذي شهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الزمن، وكيفية تمكين الدول من السير إلى التقدم والرقي. وسنحاول في هذا المبحث الإلمام بأهم النظريات والنماذج.

المطلب الأول: نظريات النمو الخارجي

تعتبر نظريات النمو الخارجي من النظريات التي اعترفت بالدور المهم الذي يلعبه التقدم التقني في عملية النمو الاقتصادي، ولكنه يتحدد خارج النموذج، ولذلك سميت بهذا الإسم، وسنحاول تفصيل أهم نظريات النمو الخارجي فيما يلي:

الفرع الأول: النمو عند المدرسة الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيك حول التقدم الاقتصادي، واختلاف طرق تحليله تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها، إلا أنَ آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث اتجهوا إلى دراسة أسباب النمو طويل الأمد في الدخل الوطني، معتمدين على أساليب التحليل الاقتصادي الجزئي، ومن أهم روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، وسنتطرق إلى أهم أفكارهم فيما يلي:

أولا- مفهوم آدم سميث

حسب آدم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات والتي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[1]

ثانيا-مفهوم دافيد ريكاردو

اعتبر ريكاردو بأن النمو الاقتصادي يتحدد بواسطة قانون تناقص الغلة، والقيمة المضافة تقسم

[1]- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان،2007، ص-ص: 62-64.

بين ثلاث أعوان هم:[1]

الرأسماليون: يلعبون الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي بصفة عامة؛

- **العمال:** مهمون لكنهم أقل أهمية بالنسبة للرأسماليين، لأنَ أعمالهم مرتبطة أساسا بوجود رأسمال الذي يوفر الآلات والمعدات وكل ما يحتاجون للقيام بعملية الإنتاج؛
- **ملاك الأراضي:** حيث يعتبرون مهمين خاصة في المجال الزراعي وذلك لتقديم الأرض التي تعتبر ضرورية للعمل الفلاحي، وذلك عند زيادة السكان يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والذي يدفع إلى استغلال الأراضي والتي قد تكون اقل خصوبة.

ثالثا- مفهوم رويرت مالتوس

ركز مالتوس في نظريته السكانية على أنَ عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن(25سنة)، في حين لا يتزايد الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة. وأكد مالتوس على ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والتي تتميز بالغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد مالتوس بأهمية تقدم القطاعين معا وعدم التركيز على أحدهم دون الآخر.[2]

رابعا- نقد النظرية الكلاسيكية

وتتمثل أهم الانتقادات فيما يلي:[3]

- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأنَ الأرباح هي مصدر الادخار، لكن التجربة أشارت إلى أنَ هناك مصادر غير الأرباح للادخار، ومنها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام

- يعتبر الكلاسيك بأنَ الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات، لكن يمكن أن لا يكون ذلك حيث أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛

---

[1]- الحاج العمري: دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر1995-2009، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2013، ص:46.

[2]- عبلة عبد الحميد البخاري: التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جزء ثالث، ص: 32. نقلا عن الموقع الالكتروني WWW.facutly.mu.du.sa ، لوحظ يوم 2014/12/16، 13:30 .

[3]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 64.

– نظرة الكلاسيك التشاؤمية والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، حيث استندت على قانون تناقص العوائد للأرض بالنسبة لريكاردو، وعلى تناقص الإنتاجية رأس المال بالنسبة لسميث، وعلى نظرية مالتوس للسكان وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد؛

– فشلها في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي؛

– فشلها في إدراك أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

الفرع الثاني: النمو عند المدرسة الكينزية

لقد عصفت أزمة الكساد العظيم خلال الفترة(1930–1939) والتي تلت ح ع Π، بقواعد النمو عن المدرسة الكلاسيكية، والتي دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، والتي كانت أولى اهتماماتها منذ سنة1939 عن طريق الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، وكل من سار في طريقه.

أولا–النمو عند كينز

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، وتجدر الإشارة إلى أنَ مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، واعتبر كينز أنَ قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.[1]ويؤكد كينز بأنَ قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، وذلك من خلال الميل الحدي للاستهلاك؛ وكما ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي.

ثانيا– نظرية النمو الكينزية(نموذج هارود– دومار)

يعتبر هارود– دومار من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي، محاولين تدارك النقائص التي خلفها كينز خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

حيث يعتبر هارود من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي في الأربعينات من

[1]– إبراهيم بلقلة: مرجع سابق، ص: 53.

القرن الماضي، ومع هذا كان دومار يعمل في نفس الاتجاه، ووصل تقريبا إلى نفس النتائج التي توصل إليها هارود، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنَها متشابهة من حيث الجوهر.[1]

وقد وضع النموذج في إطار مجموعة من الافتراضات:[2]

- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة الخارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
- يفترض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للإنفاق الاستثماري، تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة المصرفية ومعامل رأس المال، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية؛
- لا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها؛
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

حيث استند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة وبحث في متطلبات النمو المستقر فيها، وقد توصل إلى أنه في غياب الحكومة يكون معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ايجابا بمعدل الادخار، كما توصل إلى أن الاستثمار يلعب دورا رئيسيا في عملية النمو.

ورغم ما توصل إليه من نتائج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات أهمها:[3]

- أنَ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛
- كما أنَ فرضية ثبات نسبة الاستخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما، وتأثيرات التقدم التقني؛
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال(k/y) والمعامل الحدي رأس المال$(\Delta k/\Delta y)$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

---

[1]– مقران بهلول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2005، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03 2011، ص:36.

[2]– فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص: 131.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص: 76–77.

الفرع الثالث: نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، إسهاما لحمل بذور التطوير لنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث أنَ هذا النموذج جاء على إثر الانتقادات التي وجهت لنموذج هارود- دومار حول ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال، كما جاء نتيجة توسيع إطار نموذج هارود- دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، وإدخال المستوى التكنولوجي واعتباره متغير مستقل ثالث في معادلة النمو الاقتصادي.

ويرتكز نموذج سولو كغيره من التحاليل النظرية والتطبيقية على مجموع من الافتراضات أهمها:[1]

- الاقتصاد ينتج منتج جديد ومتجانس، وتتم العملية الإنتاجية في ظل المنافسة التامة وتوجه هاته السلع، إما للاستهلاك أو الاستثمار، وذلك لأنَها في ظل الاقتصاد المغلق لا يتم فيه التعامل مع العالم الخارجي؛
- تمتلك العائلات عوامل الإنتاج العمل(L)، رأس المال(K)، وتؤجرهم للمؤسسات لاستخدامهم في الإنتاج؛
- يهتلك رأس المال بمعدل ثابت سنويا، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمته الحقيقية في الاقتصاد؛
- كما يفترض في البداية انعدام التطور التقني، وإن وجد فهو متغير خارجي وقيمته تحدد خارج النموذج؛
- يرتفع عرض العمل بمعدل مماثل لمعدل نمو السكان، ويكون الطلب على العمل مساويا دائما للعرض، وهذا ما يجعل نسبة العمال في المجتمع ثابتة بالنسبة للسكان؛
- الاستهلاك يعرض على أساس دالة كينز؛
- دالة الإنتاج الكلية تدخل في جوهر هذا التحليل، لأنَها تمثل النشاط الإنتاجي في المستوى الكلي.

وقد استخدم النموذج دالةCobb- Douglass في ظل انعدام التقدم التكنولوجي بالشكل:

$$Y= F(K.L)= K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث: (K) رأس المال، (L) عدد العمال، (Y)كمية الناتج، $(1-\alpha)$ مرونة عنصر العمل، (α) مرونة رأس المال.

وأهم نتيجة توصل إليها سولو تكمن في أن نمو نصيب العامل من رأس المال والناتج يعتمد على التطور التقني كذلك استنتج سولو خاصية التقارب التي تعني أنه كلما يكون مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي

[1]- Dominique Guellec, Pierre Ralle : les nouvelles théories de la croissance, 5° édition, paris,2003, p :33.

للفرد الواحد أقل كلما يكون معدل النمو المتنبأ به أعلى، أي أن الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية، لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدا عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو ومعدلات التراكم الرأسمال قابلة لأن تكون كبيرة.[1]

كما أرجع النمو في الاقتصاد إلى أحد العوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، التكنولوجيا وعلى الرغم من أهمية العاملين الأولين، أعتبر أن التقدم التقني مصدر النمو الاقتصادي المستمر.[2]

وقد عرف هذا النموذج مجموعة من الانتقادات تتلخص في النقاط التالية:[3]

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال(K)، العمل(L)؛
- إهمال سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛
- افتراض الاقتصاد مغلق أمر بعيد عن الواقع.

نظرا للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة برزت نظرية أخرى التي تبحث عن صياغة نموذج يسعى لمعرفة محددات التقدم التقني وتحليل عناصره، وهو ما أصبح يعرف بنظرية النمو الداخلي.

المطلب الثاني: نماذج نظرية النمو الداخلي

تسمى كذلك بنظرية النمو الحديثة للنمو، وهو أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية للنمو، حيث ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات ويعود سبب ظهورها إلى النمو المستمر الذي عرفته، ولا تزال تعرفه معظم الدول، ذات عدد سكان ثابت تقريبا، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.

الفرع الأول: نموذج Rebelo لقطاع واحدAK

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. حيث أنَ الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو

---

[1]– عبد الكريم البشير، دحمان بواعلي سمير: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة حول قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي– حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، ص:10.

[2]– رجا بن مناجي المرزوقي البقمي: أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي، حالة المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 المجلد رقم 42، يناير2009، ص: 05.

[3]– حليمة عزالدين: دور التعليم في تحديد مستوى الدخل– دراسة قياسية لعينة من دولOCDEخلال الفترة 1981–2005 باستعمال معطيات بنيل وتقنيةGMM، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2011، ص: 45.

في المدى البعيد هو الذي أرهق الاقتصاديين النيوكلاسيك، وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال(K)، ولهذا افترض Rebelo(1991) في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي(α=1) والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي: [1]

$$Y= AK$$

حيث أنَ:

A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

K: يمثل رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم(A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع، آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف.

الفرع الثاني: نموذج Romer 1986

تمكن رومر 1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، لأنّه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، ويتميز النموذج من فرضيتين هما:[2]

-التعلم بالتمرن: من خلال هذه الفرضية فإن المعارف والأرباح التي تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أنَ زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج؛

-المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة: تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أنَ هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية، والتي تعتبر سلعة جماعية، لأنَ جميع المؤسسات تسعى نشر المعلومة.

كما أنَ العمل الذي قام به رومر يعد بمثابة ثورة حقيقية والفضل في ظهور علم اقتصاد المعرفة يعود إلى أعمال رومر واهتمامه بالمعرفة والتعليم.

---

[1]- Christine Greenhalgh, Mark Rogers : Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth, University press, 2010, p : 225

[2]- حمزة مرادسي: دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2010، ص-ص:56-57..

الفرع الثالث: نموذجLucas 1988

يعتبر رأس المال البشري كمصدر للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد اهتم به الكثير من الاقتصاديين، ويعتبر نموذج Lucas عام 1988 من بين النماذج الأولى التي عالجت هذه الحالة؛[1] كما يعتبر لوكاس أنَ الاختلالات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، وهنا مجموعة من الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج وهي كالآتي:[2]

–اعتبر لوكاس أنَ الاقتصاد مكون من قطاعين، الأول كرس لإنتاج السلع، والآخر في تكوين رأس المال البشري؛

– كل الأعوان متماثلة بمعنى أنَه ليس هناك أي تجانس، لا في اختيار التعليم ولا في عوائد الأفراد المبذولة في التعليم، بعدد n ثابت؛

وما يمكن استنتاجه من خلال نموذج لوكاس 1988، أنَه اهتم بتراكم رأس المال البشري وجعل تحققه كدافع اقتصادي، كما أدمج لوكاس تأثير الوفرات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، وهذا من أجل الوصول إلى النمو الداخلي، كما أوضح أنَه إذا خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم والتكوين، حقق الاقتصاد نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن.

كما يفترض لوكاس غياب رأس المال المادي الذي كان في النماذج الأخرى ويعتبر عاملا من عوامل الإنتاج، كما بين أنَ هناك مصدران لرأس المال البشري هما التعليم، والتدريب عن طريق الممارسة.

الفرع الرابع: النموذج الثاني Romer 1990

يفترض رومر في نموذجه الثاني 1990، ثلاثة قطاعات اقتصادية تتمثل في:[3]

- قطاع البحث: حيث يقول أنَ الدافع للنمو الاقتصادي يكمن في التقدم التقني كنتيجة داخلية لقرارات المؤسسة المقدمة لقطاع البحث والذي يستعمل العمل ومخزون المعارف الموجودة لإنتاج معارف جديدة، حيث أنَه في هذا القطاع تعتبر المعرفة سلعة عامة غير منافسة وغير محتكرة فكل الباحثين يمكنهم استعمال مخزون المعارف الموجودة؛

---

[1]–Philippe Aghion, Peter Howitt : the economics of ghrowth, London, 2009, p : 289.

[2]–حليمة عزالدين: مرجع سابق، ص: 47.

[3]– فتيحة بناني: مرجع سابق، ص:51.

- قطاع إنتاج السلع الوسيطية: يتكون من مؤسسات تنتج سلع وسيطية غير مكتملة، حيث يمكن إنشاء مؤسسة جديدة في أي لحظة لإنتاج سلعة رأسمالية جديدة وذلك بشراء ترخيص من قطاع البحث الذي يسمح لها بامتلاك تكنولوجيا جديدة، فتراكم المعارف عند رومر، يظهر كسلعة عامة محتكرة جزئيا، ففي مجال الإنتاج الفكري لا يوجد احتكار لكن يوجد حق الحماية الخاصة(حق الملكية) للمعارف في مجال إنتاج التجهيزات السوق في قطاع إنتاج السلع الوسيطية يكون في حالة منافسة الاحتكارية؛
- قطاع السلع النهائية: فإنه يستعمل العمل وتخزين رأس المال، ويتكون من مختلف السلع الوسيطية لإنتاج السلع المخصصة للاستهلاك والاستثمار، وينتج النمو حسب هذا النموذج من زيادة التنويع السلع الوسيطية، والمرتبط بالتكلفة المستعملة من طرف الاقتصاد في البحث.

كما انتقد نموذج رومر بأنَه يصف عملية النمو في الدول المتقدمة فقط دون الدول النامية، وذلك لأنَ الدول المتقدمة هي التي لها القدرة على تحقيق التفاعل بين المعرفة ورأس المال البشري، هذا ما يجعل لديها القدرة على الابتكار والاختراع التكنولوجي، على عكس الدول النامية، وهذا ما يجعلها غير قادرة على الابتكار والاختراع التكنولوجي؛ حيث أنَه في دراسة قام بها شاو(1992Shaw) لاختبار نموذج رومر وتوصل إلى أن العامل التكنولوجي لا يفسر إلا جزءا قليلا من النمو الاقتصادي في الدول النامية، على غرار الدول المتقدمة التي لديها تكنولوجيا متطورة ورأسمالها البشري متطور.

كما واجهت نظرية النمو الداخلي كغيرها من النظريات الأخرى بعض الانتقادات أهمها:[1]

- إن من أهم عيوبها هي أنَها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- أنَ النمو في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن الهياكل المؤسسية الغير كافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإنَ إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر.

وهناك مجموعة من الانتقادات وجهت أيضا لنظرية النمو الداخلي تتمثل فيما يلي: [2]

---

[1]– مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 81.

[2]– محمد محمود العجولي: اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي، تركيا، 2013، ص:05.

- ركزت نظرية النمو الداخلي على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو طويل الأجل، إلا أنَها لم تتعامل مع كيفية تأثير هذا التراكم في تكوين رأس المال البشري مثل تباين سلوك الأفراد والمنشآت بسبب تباين الثقافات، اختلاف عادات التعليم والتكوين والتدريب للأفراد؛
- وجهت هذه النظرية اهتمامها من المدخلات التقليدية إلى المدخلات الغير التقليدية في تحقيق النمو الاقتصادي، فهذا التوجه يؤثر على النمو ويفسح المجال لمدخلات أخرى غير تقليدية مثل التنظيم المؤسسي.

وأخيرا يمكن القول أنَه ورغم الانتقادات التي وجهت لنظرية النمو الداخلي، برزت نظريات أخرى كمدخل للاقتصاد المؤسسي الجديد منها نظرية نورث، وهذا ما سنحاول دراسته في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: نظرية نورث كمدخل للاقتصاد المؤسسي الجديد

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، فقد عزيت إلى العوامل الأساسية من يد العاملة ورأس المال ثم عزيت فيما بعد إلى عامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل التي جرى البحث فيها خلال سنوات طويلة، ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أنَ هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد والحوكمة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها، ومن هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية وإدارة سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد؛[1]

حيث يوضح North (1990)على أهمية التمييز في التحليل بين قواعد اللعبة(المؤسسات) اللاعبين(الأفراد والمنظمات)، وطريقة اللعب(الحاكمية) وذلك بأنَ مفهوم الحكم الراشد تعود إلى المساهمات النظرية في الاقتصاد المؤسسي التي ظهرت من خلال أعمال(Thomas and North (1973)، North (1990)،Oslon (1982-1997) وغيرهم في التحليل التقليدي للحكم الراشد من وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي المبني أساسا على التحليل النيوكلاسيكي لدور الدولة في التنمية الاقتصادية، والذي يقرر بشكله النيوليبرالي أنَ كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير والالتزام بالديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية، وهذا بالطبع

[1]- ميلود وعيل: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، سعودية- دراسة مقارنة خلال فترة 1990-2010، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014، ص:94.

مبني على افتراض أنَ السوق يعمل بشكل كفء يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

حيث تكمن علاقة المؤسسات الجيدة واتصالها بتحديات التنمية أو النمو الاقتصادي، من خلال مجال التغيير المؤسسي المطلوب والواسع للغاية حيث يعتمد على تواجد الآليات الموفرة للاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يشكل عاملا حرجا يؤثر في رجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم، كما تتطلب وجود مؤسسات تنظيمية من شأنها تعزيز المنافسة وتدعم كفاءة توزيع الموارد وتصون حقوق الملكية وتكون قادرة على تنفيذ القواعد دون عرقلة مفتعلة أو اصطدام بالفساد، كما أنَ تواجد بيئة قانونية صلبة قادرة على إدارة القوانين التجارية وتطبيقها وتوفر مؤسسات مالية فعالة قادرة عل حشد الموارد والقيام بتوفيرها بغية تمكين رجال الأعمال من إطلاق المشاريع؛ وما لا يقل أهمية عن ذلك هو أنَ تنمية القطاع الخاص يتوقف أيضا على إمكانية الحصول على عمالة ذات جودة عالية تتمتع بمهارات ذات العلاقة، ويطرح هذا بدوره مجموعة من القضايا المؤسسية الكامنة تتمثل في:

- إمكانية الالتحاق بالتعليم بدرجة كافية ونوعية ملائمة لتلبية متطلبات القطاع الخاص؛
- استمرار التوظيف في القطاع العام الذي يؤثر فقط على مستوى الأجور المرتقبة من طرف العمالة المتاحة للقطاع الخاص، بل يؤثر أيضا على استمرار خيارات العمالة في التعليم وفقا لتطلعاتها إلى الحصول على الوظائف الحكومية؛
- سياسات سوق العمالة والهجرة بمافيها العمالة الوافدة التي تؤثر على قدرة وإمكانية القطاع الخاص باستقطاب مهارات دولية ذات كفاءة.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتعليم

أخد الاهتمام بالتعليم منذ مطلع الستينات منعطفا جديدا، وأسهمت الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم، حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل وفرعا قائما بذاته.

المطلب الأول: مفاهيم حول التعليم وأشكاله

يعتبر التعليم أحد مكونات الحاجة الأساسية لكل فرد في المجتمع، وذلك لما للتعليم من أهمية كبيرة في تطور الموارد البشرية، وسنقوم بتناوله بالتفصيل في هذا المطلب.

[1]– محمد محمود العجولي: مرجع سابق، ص: 50.

الفرع الأول: مفهوم التعليم

لطالما اقترن مفهوم التربية والتعليم مع بعضهما البعض، حتى حملت الأجهزة المكلفة بالتعليم إسما مشتركا"وزارة التربية والتعليم"، فما الفرق بينهما؟[1]

أولا- التربية

تعرف التربية بأنَها:"تنمية القدرات الجسمية والعقلية والخلقية والرقي بها إلى درجة كمالها." [2]

وأصل الكلمة التربية Education هو"Eductio"وهي كلمة لاتينية تعني التغذي"Nourrir"هذه التغذية مبنية على مجموعة من المعارف والإرث الاجتماعي والإنساني ككل، والتي تنتقل من جيل إلى آخر والتربية والتعليم ليستا كلمتين مترادفتين بل بينهما عموم وخصوص، فالتربية أشمل من التعليم، بينما يكون التعليم محدودا بما يقدمه المعلم من معلومات ومهارات واتجاهات داخل الصف، أما التربية تأخذ مكانها داخل الصف وخارجه ويقوم بها المعلم وغير المعلم.[3]

ثانيا-التعليم

لغة: التعليم فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.[4]

اصطلاحا: التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع.[5]

كما يقصد بالتعليم: تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد مند ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته اليومية.[6]

ثالثا- مفهوم اقتصاد التعليم

من التعاريف المقدمة لهذا الفرع من العلم:

---

[1]-نوال نمور: كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري قسنطينة رسالة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2012، ص:0

[2]- فاطمة صباح: أثر التعليم على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان،2008، ص:09.

[3]- نوال نمور: مرجع سابق، ص-ص:9-10.

[4]- فاطمة الزهراء كياري: تقييم نفقات التعليم العلي في المؤسسة الجامعية- دراسة حالة جامعة معسكر، رسالة ماجستير، تخصص مالية عامة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 21.

[5]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:09.

[6]- حمزة مرادسي: مرجع سابق، ص: 03.

تعريف كون Cohn :"اقتصاد التعليم في رأيه، دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية اختيار الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة وتوظيفها خاصة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات...وتوزيع كل ذلك حاضرا ومستقبلا بين أفراد المجتمع."[1]

من خلال ملاحظتنا لهذا المفهوم الذي قدمهCohn نرى أنَه يضم عدة جوانب:

- كيفية توزيع التعليم بين أفراد المجتمع؛
- الإنتاج المتواصل عبر الزمن للتعليم من خلال توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة؛
- توزيع تلك الموارد المالية في مجال التعليم بين أفراد المجتمع.

تعريف محمد أحمد الغنام:" أنَه علم يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية، ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب، عقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقات في المجتمعات التي يعيشون فيها، حاضرا ومستقبلا من أجل أحسن توزيع ممكن.[2]

الفرع الثاني: أشكال التعليم

هناك مقاييس عديدة يمكن أن تستند عليها في تحديد أشكال التعليم:[3]

أولا–حسب مصادر ملكية المؤسسات التعليمية

- التعليم الحكومي؛
- التعليم الخاص؛

ثانيا– حسب الإطار الذي يتم فيه التعليم

- التعليم الرسمي أو النظامي الذي يتم داخل الإطار المدرسي المنظم؛
- التعليم غير الرسمي الذي يتم خارج هذا الإطار مثل التعليم داخل الأسرة، محو الأمية.

---

[1]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص: 11.

[2]– صليحة عدلي: فعالية منظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي2008–2007/ 2000–1999باستخدام نموذج ماركوف باستخدام نموذج ماركوف، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010، ص:13.

[3]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص–ص: 11–12.

ثالثا-حسب تنوع مصادر التعليم

- التعليم من خلال المدارس يعرف بالتعليم الرسمي أو النظامي بمستويات مختلفة (الابتدائي الثانوي، العالي، تكوين الشباب...) بقطاعاته (العام، التقني، المهني...)؛
- التعليم خارج الإطار المهني خاصة التعليم من خلال العائلات ومختلف العلاقات الإنسانية؛
- التعليم داخل المحيط المهني وهو نوع من التعليم المتخصص في العمل، يمكن أن يكون أيضا رسميا ومنظم مثلك عمليات التدريب أو ما يعرف بـApprentissage ؛
- التعليم بالعمل (الممارسة) سواء كان مهني أم لا، من دون تلقي أي تدريب عام وهو ما يعرف بـLearning by doing.

المطلب الثاني: التصنيف العالمي لمراحل التعليم ومزاياه الاقتصادية

لقد اهتمت دول العالم بالتعليم من خلال اتخاذها نظام تعليمي يختلف من دولة إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى مختلف المزايا الاقتصادية التي يتصف بها التعليم.

الفرع الأول: التصنيف العالمي لمراحل التعليم

رغم الاهتمام الكبير الذي حظي به التعليم في شتى المجالات وسنحاول أخذ نظامين الفرنسي والجزائري من أجل التوضيح أكثر.

أولا-نظام التعليم في فرنسا

يتضمن نظام التعليم في فرنسا على أربعة مراحل:[1]

المرحلة(1): مدرسة الأطفال(من سن 2-6سنوات) التعليم غير إلزامي بها؛

المرحلة(02):المدارس الأولية(من سن6-11 سنة) لمدة خمس سنوات؛

المرحلة(3): التعليم الثانوي(من سن11-18 سنة) ومدتها سبع سنوات، ولكنها مقسمة إلى مرحلتين:

- المدرسة المتوسطة: وتعرف حاليا بالمدرسة الإعدادية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات، من 12-15 سنة، وهي نوعين حكومية وخاصة؛

[1]- بومدين بن نوار: النفقات العامة على التعليم- دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2011، ص-ص:90.

- المدرسة الثانوية: وهي المرحلة الثانية من التعليم الثانوي، وهي نوعان حكومية وخاصة، وهناك 03 أنواع: الثانوية العامة، الثانوية التقنية، الثانوية المهنية.

المرحلة(04): التعليم العالي يتألف من، الجامعات والمعاهد العليا التي وتعد الفريدة من نوعها في العالم.

ثانيا-نظام التعليم في الجزائر:

لقد عرف التعليم في الجزائر عدة تغيرات في مختلف المستويات نوجزها فيما يلي:

1-منظومة التربية الوطنية:

المرحلة(1): التعليم التحضيري (من 5- 6 سنوات) وتدوم سنة واحدة وهو تعليم غير إلزامي؛

المرحلة (02): التعليم الأساسي: مدته 9سنوات هو تعليم إجباري، فالتعليم الابتدائي سنه القانوني 6سنوات ويدوم 5سنوات، ويتوج بشهادة نجاح للانتقال إلى التعليم المتوسط الذي يدوم 4 سنوات وينتهي باجتياز شهادة التعليم المتوسط؛

المرحلة(03): التعليم الثانوي العام والتكنولوجي لمدة 3سنوات وتنتهي باجتياز شهادة البكالوريا؛

2-منظومة التعليم العالي(الجامعي): مدته تتراوح بين 3-8 سنوات تتراوح به3 شهادات:

- الطور (01): مدته 3 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الليسانس التي تسمح له إما بالاندماج المهني أو الانتقال إلى الطور الثاني؛
- الطور(02): مدته 5 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الماستر، والتي تسمح له إما بمتابعة التكوين إلى الطور الثالث أو التوجه إلى النشاط المهني؛
- الطور(03): مدته 8 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الدكتوراه؛

3-منظومة التعليم والتكوين المهنيين: ويندرج تحته 5مستويات كل مستوى تكويني يكلل متممه بشهادة مناسبة تسمح لحاملها بالعمل في صنف معين.

الفرع الثاني: المزايا الاقتصادية للتعليم

ينظر إلى التعليم من الناحية الاقتصادية بمجموعة من المميزات:

أولا–التعليم سلعة رأسمالية

يعتبر التعليم سلعة رأسمالية لاعتبارين هما:[1]

- يسهم التعليم في اختصار عدد العمال على أساس أن التعليم يرفع من إنتاجية الفرد؛
- يشكل التعليم ذاته رأسمال وكذلك رأس مال غير مادي ورأس مال فكري وجزء من رأس مال البشري.

ثانيا–التعليم أحد أنواع الاستثمار

فالتعليم كاستثمار يؤدي إلى:[2]

- جعل الفرد أكثر حماسا ورغبة في الاختراع والابتكار؛
- يساعد على تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا؛
- يساعد على امكانية أي تكنولوجيا تكتشف بدون أي تأخير؛
- يساعد ويحفز الاقتصاد القومي والدولي على تصدير العمل والمنظمين؛
- يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم عناصر بشرية أقل كفاءة.

ثالثا– التعليم اقتصاديات خارجية

فالفرد الذي تلقى التعليم يمكنه نشر المعرفة في محيطه العملي، مما يساهم في الرفع من مستوى رأسمال التعليمي ومن ثم رأس المال البشري لأفراد آخرين ما يؤثر إيجابا على إنتاجيتهم وأداءهم في العمل، هذا فضلا عن التأثير الايجابي للتعليم على الصحة والخصوبة.[3]

رابعا–التعليم سلعة استهلاكية

إن التعليم كاستهلاك له عدة ميزات يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- سلعة استهلاكية معمرة؛
- استهلاك له تأثير كبير في أنماط الاستهلاك الأخرى؛

---

[1]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص–ص: 15–16.

[2]– حسين بن العارية: دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، جامعة ادرار، الجزائر، ص: 16.

[3]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص: 16.

[4]– حسين بن العارية: مرجع سابق، ص: 82.

- يساهم في تغيير طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد، حيث تزداد فرص العمل بزيادة التعليم وكذلك يقل المجهود العضلي بينما يزداد المجهود الذهني؛
- له قيمة نظرا إلى أنَه يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة، بصرف النظر عن العائدين الاجتماعي والثقافي.

خامسا-التعليم سلعة اجتماعية

فهو يساهم في تغيير أنماط الحياة الاستهلاك، ويزيد من فرص التلاقي في السلم الاجتماعي ويشارك في منع الجرائم وتقليلها وترقية السلوك والأذواق...الخ.[1]

سادسا-التعليم سلعة سياسية

إذ يساهم التعليم في وضع أساسيات سليمة للحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، كما يساهم في تحسين نظام وتنمية سمات المواطنة لدى الأفراد ويؤثر إيجابا على النظام والقانون....الخ.[2]

المطلب الثالث: التعليم عند بعض المفكرين الاقتصاديين

تمتد جذور التاريخية لاقتصاد التعليم حسب البعض لأفلاطون وبعض حكماء الصين، وتنسب بدايات هذا العلم خلال النصف الثاني من القرن 18 إلى آدم سميث، وبعض الكلاسيك كألفريد مارشال خلال العقد الثاني من القرن19؛ حيث اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم حيث يمكن تقسيم الدراسات التي توضح العلاقة بين التعليم والاقتصاد إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: حيث يشمل الدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى غاية بداية القرن20 ومن أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بالتعليم في هذه المرحلة هم:

-وليام بيتي 1623-1687 : الوحيد الذي ناقش مسألة قيمة العنصر البشري، حيث يقترح أنَ قيمة الفرد تساوي 20 مرة قيمة المدخول السنوي للعمل، ومهما كانت الانتقادات لهذه الطريقة إلا أنها محاولة جادة للربط بين العنصر البشري والعمل بالفكرة الضمنية لرأس المال بما أن عملية التقدير ترتكز على

[1]- فاطمة صباح: مرجع سابق: ص:17.

[2]- المرجع نفسه، ص: 17.

مبدأ رسملة الدخول أو حساب القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للدخول، وهذا يدل على أنَ الإنسان عبارة عن رأس مال بشري أو يمثل ثروة في حد ذاتها؛[1]

-**آدم سميث(1723-1790)**: يعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا للاهتمام بالنشاطات التعليمية ومحاولة اخضاعها للمعايير الاقتصادية، كما يرى أنَ القدرات التي يكتسبها المجتمع من النشاطات التعليمية يمكن أن تدخل في رأس المال الثابت، لهذا دعا إلى سيادة مبدأ المنافسة في التعليم بهدف رفع كفاءة وفعالية أداء المؤسسات التعليمية، وقد تأثر سميث بمنهجه الاجتماعي فنادى بحق كل أفراد المجتمع في التعليم، فقد دعا إلى تمويل التعليم من قبل الحكومات وتحمل الأهالي قسطا من نفقات تعليم أطفالهم من خلال الأجور التي يدفعونها للمؤسسات التعليمية، وعند تصفح كتاب ثروة الأمم نصل إلى اكتساب المهارات والخبرات يمكن أن يعد استثمارا في حد ذاته، كما يتضح أن موهبة الأفراد لا تعود عليهم كأفراد فقط وإنما على المجتمع ككل؛[2]

- **توماس روبرت مالتوس(1766-1834)**: لم يتعرض مالتوس صراحة إلى فكرة الاستثمار البشري، إلا أنه نظر إلى دور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في نشر الوعي بين الأفراد وتوجيههم إلى تحديد النسل، وبالتالي تحقيق التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية؛[3]

- **دافيد ريكاردو(1772-1823)**: تأثرت نظرية ريكاردو بالنسبة للعنصر البشري وتعليمه بنظرية مالتوس، فقد حاول تحديد دور التعليم في تحقيق الرفاهية من خلال نوعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل والتحكم في معدلات النمو السكاني، ولهذا اعتبر ريكاردو أن التعليم يؤثر بطريقة غير مباشرة على زيادة الانتاجية والنمو السكاني للمجتمع؛[4]

-**جون ستيوارت ميل(1806-1873)**: ركز على قيمة رأس المال البشري، واهتم بالتعليم لمختلف أفراد المجتمع خاصة بالنسبة لطبقة العمال، حيث ناقش إمكانية تغيير سلوك الطبقة العمالية عن طريق التقدم الاقتصادي وزيادة مستوى التعليم؛[5]

<u>المرحلة الثانية</u>: تبدأ من أول القرن العشرين إلى يومنا هذا، ومن أهم مفكري هذه المرحلة:

---

[1]- فاطمة الزهراء كياري: مرجع سابق، ص:15.

[2]- حمزة مرادسي: مرجع سابق، ص:10.

[3]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:21.

[4]- حمزة مرادسي: مرجع سابق،ص:11.

[5]- المرجع نفسه، ص:12.

-**ألفريد مارشال:** وقد وقف ألفريد مارشال عند أهمية التعليم بوصفه استثمار قوميا، وتمثل أجزى صور رأس المال عطاءا بالنسبة للمجتمع.[1]

ونوجز أهم أفكاره فيما يلي:[2]

- عبر مارشال عن رأس المال البشري بالثروة الشخصية، وهي تشمل قدرات وطاقات الفرد؛ وهي مسؤولة عن كفاءة الفرد في الصناعة، هذا اعتراف صريح عن دور التعليم والتدريب في تنمية رأس المال البشري؛
- في كتابه التجارة والصناعة حلل وظائف التعليم وتمويله؛
- أول من أحاط ربط العائد بنفقات الاستثمارات في التعليم، وقرر أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسماليةَ قيمة وهو ما يستثمر في البشر؛
- يفترض أن عامل الربح يلعب دورا في قرار الاستثمار البشري مثل الاستثمار المادي؛
- أكد مارشال على وجود علاقة قوية بين التعليم والانتاج من خلال وصفه للمعرفة أنَها أكثر من عوامل الانتاج قوة لدى البشر.

-**روبرت سولو:** تعتبر من أبرز الدراسات هاته المرحلة، حيث قام بدراسة الإنتاج الزراعي في الو.م.أ خلال الفترة (1909-1949) ولاحظ بأن 12.5% من هذه الزيادة تعود لرأس المال المادي، أما الباقي 87.5% فيعود للتقدم التكنولوجي والعلمي الذي ساهم في مضاعفة إنتاجية الفرد في الساعة، والذي يعتمد في تطوره وامتداده وتطبيقه على التعليم وتراكم العلم والمعرفة.[3]

-**أود أكرست:** مثل سولو حاول تحديد العوامل التي تؤثر في زيادة الانتاج باستخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس في الاقتصاد النرويجي(1900-1955)،كما أكد أن الدراسات المختلفة قد أثبتت أنه ليس هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار الرأسمالي والنمو الاقتصادي، ولا شك أن عبقرية الانسان ومهاراته وقدراته التنظيمية تساهم في تغير هاته العلاقة.[4]

---

[1]- فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص:18.

[2]- فاطمة الزهراء كياري: مرجع سابق، ص:15.

[3]- حمزة مرادسي: مرجع سابق، ص: 11.

[4]- المرجع نفسه، ص: 12.

-**فيشر**:أشتهر بكتابه في بداية القرن العشرين، أدخل في نظريته رأس المال المعنوي ضمن عناصر رأس المال، ويعتبر فيشر أن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الفردي والقومي، وبهذا يعتبر التعليم رأس مال والإنسان حاملا لهذا رأس المال.[1]

- **ليندبرج:** لقد أثبت ليندبرج أن الإنتاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال العادي، ولقد أدى ما أثبته ليندبرج إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة ومدى ما لها من علاقة بالتعليم والخبرة والتدريب، حيث توصل في ختام أبحاثه إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التدريب والتعليم والخبرة.[2]

- **دينسون:** أقام دينسون دراسة عن أسباب زيادة الدخل القومي الأمريكي، واستنتج أن كمية العمل ورأس المال(التجهيزات الإنتاجية) لا يمكن أن يفسر إلا جزء من هذه الزيادة، حيث توصل إلى أن التعليم يساهم ب23%من زيادة الدخل القومي، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه البحوث إلا أنها مهدت لفكرة رأس المال البشري عند شولتز. [3]

- **شولتز:** يعد شولتز الرائد في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، وقد تمكن من إحداث ثورة جديدة بطرحه لفكرة الاستثمار في رأس المال البشري بكل دقة ووضوح، وذكر شولتز أن زيادة النمو الاقتصادي الأمريكي خلال(1929-1957) يعود إلى تعليم اليد العاملة، كما يرى أنه مثلما كان التطور التقني موجه لتكوين رأس المال التقني فإن التكوين(التعليم والتدريب) يعمل على تكوين رأس المال البشري.[4]

- **بيكر:** يعد من رواد الباحثين في مجال رأس المال البشري، نشر دراسة سنة1960 حول الاستثمار في التربية التي أثارت ردود فعل كبيرة، وله دراسات عديدة حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. [5]

المبحث الرابع: الإنفاق على التعليم

تطور الإنفاق التعليمي على التعليم تطورا كبيرا، من حيث النفقات المخصصة وبالنسبة إلى الناتج القومي الاجمالي، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شكلت هذه النفقات 5% تقريبا من

---

[1]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:21.

[2]- فاروق عبده فليه: مرجع سابق، ص: 18.

[3]- فاطمة الزهراء كياري: مرجع سابق، ص: 22.

[4]- المرجع نفسه، ص: 23.

[5]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص: 23.

الناتج الاجمالي القومي في العالم، حيث أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي لدى الدول المتقدمة تفوق كثيرا مثيلتها في الدول النامية.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق على التعليم

أدى التزايد المستمر في النفقات التعليمية خلال سنوات القرن العشرين إلى تزايد الاهتمام بموضوع الإنفاق على التعليم من قبل العديد من المشتغلين في شؤون التعليم والاقتصاد والتخطيط.

الفرع الأول: أنواع الانفاق على التعليم

حيث يعرف الإنفاق على التعليم بأنها تلك الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية، حيث يمكن تصنيف الإنفاق على وفقا لأنواع عديدة نذكر منها ما يلي:[1]

أولا- تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لطبيعة الإنفاق

وهو التصنيف الذي يجعل من الممكن تحليل كلفة الانتاج، وكلفة المدخلات اللازمة للنشاطات التعليمية، وتحديد نسبة المرتبات والمصروفات الجارية والكلفة الرأسمالية، ويعتمد مدى التفاصيل التي يشملها هذا التحليل على البيانات المتاحة، وعلى الهدف من التحليل والتمييز الأساسي هذا يجب أن يكون بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، ومن المفيد فيما يتعلق بالإنفاق الجاري فصل رواتب العامليين على البنود الأخرى.

ثانيا-تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا للوظيفة أو الهدف

هناك بعض النشاطات الإضافية التي تصاحب أو تسير العملية التعليمية ومنها الإدارة وتوفير الوجبات، وتوفير المسكن للطلبة من خارج المنطقة التي تقع فيها المدرسة، وقصر الإنفاق على الهدف منه يمكن من تحليل نشاطات المدرسة.

ثالثا-تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمصدر التمويل

يعتبر مصدر التمويل عنصرا هاما من عناصر المعلومات التي يعتمد عليها تحليل الانفاق التعليمي بشكل صحيح ومعرفة مصدر التمويل من جهات اقتصادية عامة وخاصة، ومعرفة اسهاماتها التمويلية تكشف عن مدى اعتماد العملية التعليمية على هذه المصادر؛ وتعتبر الجهات العامة المصدر الأساسي لتمويل النظام التعليمي.

---

[1]- عليان عبد الله الحولي: تكلفة التعليم، محاضرات كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010، ص-ص: 3-5.

رابعا- تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمستوى التعليم

يعتبر هذا التصنيف أمرا أساسيا للتحليل الصحيح للإنفاق التعليمي، فكلفة ومصادر تمويل المرحلة الابتدائية تختلف في الغالب إلى حد بعيد عن كلفة ومصادر تعليم المرحلة الثانوية.

الفرع الثاني: أسباب زيادة الانفاق على التعليم

هناك عدة أسباب أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم ومن أهم هذه الأسباب:[1]

- زيادة عدد السكان وانخفاض القوى الشرائية للنقود وكمية الخدمات التعليمية ونوعياتها؛
- التغيرات في مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العام لأسعار التعليم، ولاسيما رواتب المعلمين

وكذلك اتساع التعليم وشموله لميادين أوسع وزيادة كبيرة في الأبنية المدرسية؛

- تزايد عدد المسجلين من الطلاب وكذلك ارتفاع متوسط حضور الطلاب إلى المدرسة، كل ذلك أدى إلى تغيرات كبيرة في بنية التعليم؛
- الاتجاه إلى صغر حجم الصفوف مما أدى إلى زيادة الأبنية المدرسية والتجهيزات وتطوير المواد العلمية، وكل هذا يكلف نفقات أكبر؛
- الحاجة إلى تحسين أعداد المعلمين وتدريبهم.

وقد تبين من الأسباب المذكورة أعلاه أن الزيادة في عدد المسجلين في المدارس يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في عدد المعلمين وهذا يتبعه زيادة في رواتب المعلمين، وكذلك الزيادة أو اتساع التعليم وشموله يؤدي إلى زيادة الأبنية المدرسية والتجهيزات وتطوير المواد العلمية، وكل هذا يؤدي حتما إلى زيادة مخططات الإنفاق على التعليم الذي يمس التعليم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبناءا على ما تقدم يمكن تصنيف زيادة الإنفاق على التعليم إلى أسباب ظاهرية وحقيقية ويمكن إجمالها فيما يلي:[2]

أولا- الأسباب الظاهرية

وتنقسم إلى نوعين هما:

1-الأسباب الظاهرية التي لها علاقة مباشرة بالتعليم

- زيادة عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية؛

---

[1]-عزيزة عبد الله عبد القادر شرير: واقع الانفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية (1995-2003)، رسالة ماجستير تخصص أصول التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005، ص:40.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص: 41-42.

- تناقص معدل عدد الطلاب في الفصل الواحد وارتفاع معدل الحضور اليومي للطلاب؛
- الزيادة الحاصلة في عدد المعلمين؛
- تطور الجهاز التعليمي بقسميه الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية فهو يشكل نسبة كبيرة من قوة العمل، إذ يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التي تستخدم عنصر العمل استخداما كثيفا؛
- التطور الحاصل في الإنشاءات والتجهيزات المدرسية والتي تقع في عدد المدارس والأقسام والأثاث والأدوات التعليمية من كتب والوسائل...الخ.

2-<u>الأسباب الظاهرية التي لا تتعلق بالتعليم مباشرة</u>

ومع ذلك تؤثر في رفع كلفة التعليم وهي:

- زيادة عدد السكان والذي يعتبر من العوامل الأساسية والهامة في زيادة الإنفاق؛
- انخفاض قيمة النقود ويعتبر هذا العامل من الأسباب الاقتصادية النقدية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم.

<u>ثانيا: الأسباب الحقيقية</u>

وتتمثل في:

- زيادة وظائف العملية التعليمية، سواء كانت تقليدية منها أو وظائف جديدة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية اللازمة للتعليم؛
- التطور التكنولوجي والعلمي؛
- زيادة الاتجاه إلى الاهتمام بالتعليم العام بشكل كبير؛
- زيادة أجور المعلمين التي تساهم في زيادة الإنفاق التعليمي، وفي الوقت نفسه تعتبر من الصعوبات الكبيرة التي تقف في سبيل التقدم والتنمية في مجالات الحياة المختلفة.

مما سبق يتضح أن جميع العوامل السابقة الذكر سواء كانت ظاهرية أو حقيقية لها أكبر أثر في زيادة الإنفاق التعليمي، وليست المشكلة فيما يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية اللازمة لمتابعة مجريات الأمور التي تتغير تلبية للحاجة، ولكن هل هذه الزيادة تستغل كما يجب ويستفاد منها في تقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن إلى حد كبير نوعية جيدة من الخريجين.

<u>المطلب الثاني: أشكال الإنفاق على التعليم</u>

يمكن تصنيف النفقات التعليمية الى: النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

الفرع الأول: النفقات الجارية

وتعرف النفقات الجارية بأنها:" المصروفات الفعلية على المواد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسة الواحدة."[1]

وتتضمن النفقات الجارية:[2]

- أجور مختلف العاملين في مؤسسات التعليم سواء من يرتبط عملهم بالنشاطات التعليمية، كأجور الهيئات التعليمية أو من يرتبط عملهم بالنشاطات التكاملية كالإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والتربوية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي؛
- المصروفات الإدارية وتشمل على مصروفات المواد والخدمات التي تستهلك خلال السنة الدراسية الواحدة، والتي تستخدم لتسيير النشاطات التعليمية أو على مستوى الإدارات المحلية المركزية؛
- مصروفات المواد التي تستخدم خلال السنة الواحدة، كنفقات المواد التي تستخدم في النشاطات التعليمية والمواد المختبرية والمواد المستخدمة في الحقول المدرسية وفي ورشات العمل، والمواد التي تستخدم لأغراض البحث العلمي إلى غيره من المواد؛
- مصروفات النشاطات الترفيهية والاجتماعية والعلمية للمؤسسة التعليمية؛
- مصروفات الصيانة السنوية الجارية التي ينتفع من الخدمات المترتبة عليها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة؛
- المساعدات المالية الممنوحة للطلبة؛

الفرع الثاني: النفقات الرأسمالية

وتعرف بأنها:" المصروفات الغير متكررة وتشمل الأراضي التي تقام عليها المنشآت التعليمية وتضم ثمن الأبنية وتكاليف المعدات والتجهيزات والأثاث والأدوات التعليمية التي لا تستهلك في فترة سنة بل أكثر."[3]

وتتضمن النفقات الرأسمالية:[4]

- نفقات الأبنية وتشمل كل النفقات المتعلقة بتشييد الأبنية المدرسية، وكذلك نفقات المنشآت الثقافية والرياضية والعلمية، وغيرها من الأبنية التي تشيد لأغراض تعليمية؛

---

[1]– فاطمة الزهراء كياري: مرجع سابق، ص: 125.

[2]– المرجع نفسه، ص: 126.

[3]– عزيزة عبد الله عبد القادر شرير: مرجع سابق، ص:44.

[4]– فاطمة الزهراء كياري: مرجع سابق، ص:127.

- نفقات المستلزمات الثابتة عدا الأبنية، وتشمل نفقات المعدات والأدوات التي تستخدم لأكثر من سنة دراسية واحدة، ونفقات الأثاث المدرسية والإدارية، وغيرها من النفقات التي تستخدم وينتفع من خدماتها في فترة تتجاوز السنة؛
- نفقات الصيانة والترميمات الكبيرة التي تتجاوز فترة الانتفاع منها سنة دراسية واحدة، كتبليط شوارع مؤدية للمؤسسات التعليمية، أو نفقات الترميمات الكبيرة على الأبنية أو المنشآت التابعة لها أو نفقات إصلاح الأراضي التابعة للمؤسسات التعليمية...الخ.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر في الانفاق على التعليم

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق التعليمي كالتالي:[1]

العوامل الخارجية:

وتعتبر لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وتشمل:

- المستوى العام للدخل القومي؛
- مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات؛
- مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم؛
- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة؛

العوامل الداخلية

وترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية وتشمل:

- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية؛
- التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوى الأجور؛
- مستوى التكنولوجيا التعليمية؛
- نصاب المدرس من ساعات التدريس؛
- حجم الإهدار التربوي الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عاملي الرسوب والترسب؛

[1]- عليان عبد الله الحولي: مرجع سابق، ص: 06.

الاتجاهات التربوية الحديثة

وتتمثل فيما يلي:

- ابقاء الدارسين سنوات أطول ومبررات ذلك(استلزام المهن والحرف تدريبا عاليا متخصصا، ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة فرصة الحصول على مستويات تعليم أعلى...)؛
- الاهتمام بتكييف التعليم؛
- زيادة فروع المعرفة الإنسانية وإدخال علوم جديدة في المناهج؛
- تطور الخدمات التعليمية والأخذ بطرق التربية الحديثة القائمة على الفاعلية والنشاط والخبرة الذاتية.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الإنفاق على التعليم

يمكن التعرف على مدى الاهتمام بالتعليم وتطويره من خلال استخدام العديد من المؤشرات لقياس الإنفاق التعليمي ومنها:[1]

الفرع الأول: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام التي تتضمنه ميزانية الدولة

هذه النسبة تعني توفر إمكانية أكبر لتطوير التعليم والاهتمام أكثر به، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول المتقدمة والتي يوافقها بالضرورة ارتفاع في حجم الإنفاق على التعليم بسبب ارتفاع حجم الإنفاق التي تتضمنه ميزانية الدولة المتقدمة، في حين أن هذه النسبة في الغالب تنخفض في الدول الأقل تطورا وهو الأمر الذي يعطي اهتمام أقل بالتعليم وامكانية أقل لتطويره، خاصة وأن انخفاض النسب هذه يعطي انخفاض حجم الإنفاق الذي تتضمنه ميزانية الدول، وهو يعطي إمكانية أقل لتطوير التعليم الذي يعاني من ضعف التطور فيه؛

إن نسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية العامة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى أخرى، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل الوطني.

[1]- بومدين بن نوار: مرجع سابق، ص-ص:137-140.

الفرع الثاني: نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الوطني

يمثل الناتج الوطني مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المتولدة من جميع عوامل الانتاج المحلية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون السنة ويكون مساوي للدخل الوطني؛

ويعتبر هذا المؤشر مهم إذ يعطي نظرة شاملة على مدى اهتمام الدولة بالتعليم وتطوره، مما يلاحظ أن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول المتقدمة وشكل حجم الإنفاق مرتفع بسبب ارتفاع حجم الناتج والدخل والإنفاق الوطني، وهو الأمر الذي يتيح إمكانية لتطوير التعليم بالرغم من تطوره أصلا، في حين أن هذه النسبة تنخفض في الدول الأقل تطورا، وهو الأمر الذي ينجم عن حجم الإنفاق على التعليم أقل ارتباطا بانخفاض الناتج والدخل والإنفاق الوطني فيها، وهو ما يعطي اهتماما وإمكانيات أقل لتطوير التعليم والذي يعاني من ضعف درجة تطوره في هذه الدول.

الفرع الثالث: مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد

يمثل هذا المؤشر قسمة الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع، وهو يبين حصة أو نصيب الفرد الواحد من الإنفاق التعليمي، وارتفاع مقدار هذا المؤشر يعطي اهتمام أكبر للتعليم وإمكانيات أكبر لتطويره، في حين أن الانخفاض في هذا المقدار يشير إلى اهتمام أقل بالتعليم وإمكانيات أقل لتطويره ورغم أن هذا يرتبط بموارد المجتمع وإمكانياته من ناحية واحتياجاته من ناحية أخرى، ومدى تطور المجتمع والاقتصاد.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا في بداية هذا الفصل، إلى أن النمو الاقتصادي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي؛ ومن ثم فهو يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة إلى حد كبير، كما أن النمو الاقتصادي هو نتيجة لجملة من العوامل التي ترتكز على: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، وبالإضافة إلى أن هناك محددات أخرى التي يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي وأهمها: العوامل البيئية، التخصص والإنتاج الواسع، الموارد الطبيعية، مدى الاستقرار السياسي، التضخم والنظام المالي، هذا الأخير الذي يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، حيث أنه كلما زاد هذا القطاع انعكس ذلك إيجابا على النمو الاقتصادي.

وقد حاولت مختلف النظريات تفسير عملية النمو الاقتصادي، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت شكل أساسي في تراكم رأس المال وتقسيم العمل كمصدر رئيسي للنمو، إلا أن هذا النمو يكون محدود في الأمد الطويل، فعند الكلاسيك النمو يتوقف حيث يبدأ المردود المتناقص لعوامل الإنتاج، وكما ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج ،حيث اهتم هارود دومار بالإحلال بين رأس مال والعمل، واعتبر أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو، والذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل، جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي للأسباب وعناصر داخلية كرأسمال البشري عند لوكاس ،المعارف عند رومر وبعدها جاءت نظرية نورت كمدخل الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي اعتبر معرفة نوعية المؤسسات التي يجب إنشاؤها لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التعليم ،القضاء، الأمن ...الخ .

اتضح لنا أن التعليم شكل محور في العديد من الإسهامات في الفكر الاقتصادي وتبلورت أهميته كأداة فعالة في اقتصاديات الدول ولهذا سعت جل الدول إلى الاهتمام بالتعليم وبنظمها التعليمية لما له من أثار إيجابية على السلوكات الفردية والتوازنات الاقتصادية الكبرى، ولهذا تسعى هذه جاهدة إلى الإنفاق في هذا الميدان، من أجل تطويره والحصول على عوائد اقتصادية واجتماعية.

الفصـــــــل الثاني

قنوات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر التعليم من حيث القدرة التي يمتلكها منتجا للمهارات البشرية ومطورا لها، وهو بالتالي منتجا لرأس المال البشري كسلعة استثمارية وكأداة للسياسة الاجتماعية، ولقد بقي التعليم لفترة طويلة من الزمن يعتبر كسلعة استهلاكية تزود الإنسان بالمعرفة والثقافة العامة، إلى أن جاء شولتز الذي استطاع أن يظهر أهمية التعليم للعنصر البشري وإبراز الجانب الاستثماري له، كما بين شولتز قيمة المخزون التعليمي للقوى العاملة وأثرها على النمو الاقتصادي.

بما أن نظرية رأس المال البشري تفترض أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي وقد حاول أنصار هذه النظرية أن يبينوا بعض قنوات تأثير التعليم إيجابيا في النمو الاقتصادي.

و بناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

- المبحث الأول : الآثار الميكرو اقتصادية.
- المبحث الثاني الآثار الماكرو اقتصادية.
- المبحث الثالث: الآثار الماكرو اقتصادية الأخرى.
- المبحث الرابع: النظريات الاجتماعية وحدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : الآثار الميكرو اقتصادية

يعتبر التعليم من حيث القدرة التي يملكها منتجا للمهارات البشرية ومطورا لها، حيث أن نظرية النمو الاقتصادي ترى أن تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدله، يتمان من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة تعمل على تحسين وزيادة الموارد الاقتصادية، سوف نرى كيف يمكن تطبيق نفس التحليل على الميادين الأخرى: الاستهلاك، الادخار، الصحة، الخصوبة، الجريمة، الديمقراطية، الاقتصاديات الخارجية.

المطلب الأول: أثر التعليم على الاستهلاك

التعليم يولد منافع فورية استهلاكية كالشعور بالرضا"pleasure" له صفة الاستمرارية، مما يعتبر مصدرا لزيادة الدخل في المستقبل، بحجة أن التعليم يوسع ويحسن من قائمة الخيارات الاستهلاكية للفرد مما يخلق الطلب الفعال الذي يولد زيادة في الدخل القومي ويحسن مستوى المعيشة.[1]

والأساس النظري لهذه التوجه يعود إلى نظرية الاستهلاك لBecker إضافة إلى ذلك سوف نتطرق إلى أعمالMichael:[2]

الفرع الأول: النظرية الجديدة للاستهلاك لBecker:

الفكرة الأساسية في النظرية أن المستهلك عون نشيط والاستهلاك هو نشاط إنتاجي، والفكرة تعود لFisher إذ قام Becker بالتدقيق في مفهوم Fisher للخبرات البسيكولوجية لنفسية المستهلك وليستعمل "الخدمات الشخصية للاستهلاك" و "الاستعمال المادي للسلع الاستهلاكية"، مرتبط باستخدام "الخدمات الموضوعية لاستهلاك الفرد، إذن ينتج خدمات شخصية انطلاقا من الخدمات الموضوعية ويستعمل من أجل ذلك الوقت؛ بمعنى أن المستهلك يتميز بمجموعة من التفضيلات وبخصائص تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها التعليم.

الفرع الثاني: نظرة Michael للاستهلاك

بين Michael أن للتغيرات في مستوى التعليم آثار مشابهة للزيادة في الدخل على شراء السلع الموضوعية في التسوق، والتي تشهد تغيرات في تركيبتها لصالح السلع التي لها مرونة دخل مرتفعة للوحدة بالمقارنة مع السلع ذات مرونة دخل منخفضة للوحدة.

---

[1]- جميلة بغداوي: أثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1975-2003، رسالة ماجستير، تخصص نقود و بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص:27.

[2]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص-ص:123-124.

إذن Mickael يرى أن التعليم عامل مستقل وأن ارتفاع مستوى التعليم يغير من حقل الاستهلاك للفرد. وهو يفترض أن ارتفاع مستوى التعليم يرتبط وارتفاع الدخل، وحتى مع ثبات الدخل فإن ارتفاع المستوى التعليمي يمارس نفس الأثر.

المطلب الثاني: أثر التعليم على الادخار

إذا كان التعليم يؤثر على الاستهلاك والدخل فيمكن أن يؤثر على الادخار كذلك، كما لهذا الأخير أشكال عديدة ويمكن تقديم تفسيرات عديدة ممكنة في هذا الإطار:[1]

- وكما سبق فإن للتعليم أثر غير مباشر على الدخل، ولكن لأن الاستثمار التعليمي يوفر الدخول للحياة المهنية فإن جهود الادخار تتأخر هي الأخرى؛
- كما يمكن للتعليم أن يؤثر في هيكل الدخل، حيث قد تكون الأجور أقل والدخول من رأس المال مرتفعة بالنسبة للمستويات المرتفعة للتعليم، مما قد يؤثر على سلوك الادخار(من حيث الحجم والهيكل)؛
- بالنظر إلى الأساس الميكرو اقتصادي لتوزيع الاستهلاك، فإن Fisher يرى أن الادخار ينتج بصفة خاصة من تحديد القيمة المرتبطة بالسلع(الحالية والمستقبلية) التي تقاس عن طريق المعدل الشخصي للتحويل، وبالتقدم الشخصي عن طريق الخصائص البسيكولوجية للفرد أو الحساسية اتجاه عدم اليقين، وهذا يتأثر إيجابيا بمستوى التعليم حسب Fisher؛
- الادخار يفترض تسيير اختياري، فإذا اعتبرنا الادخار نشاط مثل الاستهلاك، فإن المستوى التعليمي يؤثر في كفاءة الفرد في هذا النشاط، أي يسير بكفاءة الادخار الذي يقوم به بصفة عامة على ممتلكاته، وهذا يعود إلى امتلاك الفرد أفضل المعلومات التي تدخل في وضع استراتيجية الادخار ومنطقيا فإن الممتلكات ستكون أكثر تنوعا وارتفاعا عند الأفراد ذوي مستويات تعليمية مرتفعة، ورغم أنه بإمكان هؤلاء الأفراد التوجه نحو النشاطات الفكرية عن النشاطات المالية مما يؤثر سلبا على الادخار.

المطلب الثالث: أثر التعليم على السلوكات الفردية الأخرى

إلى جانب دراسة أثر التعليم على الاستهلاك والادخار، سوف نقوم بدراسة أثر التعليم على مختلف السلوكات كالصحة، الخصوبة، الجريمة، والاقتصاديات الخارجية للتعليم.

[1]– المرجع نفسه، ص–ص: 126–127.

الفرع الأول: التعليم والخصوبة

هناك علاقة بين حجم الأسرة والمستوى التعليمي، حيث نرى أن الدول النامية تعرف كثافة سكانية مرتفعة على عكس الدول الصناعية التي تعاني من عدم كفاية معدل المواليد، حيث تعود أحد الأسباب إلى ارتفاع المستوى التعليمي الذي يشجع من تنظيم الولادات، تبرز أهم العوامل التي يؤثر فيها التعليم على الخصوبة فيما يلي:

أولا-إرجاء فترة الإنجاب

يرتبط التعليم بشكل مباشر ببداية الدخول في الحياة الإنجابية، من خلال تأخير سن الزواج، فكلما طالت مرحلة الدراسة بالنسبة للإناث كان ذلك داعيا لإرجاء فكرة الإنجاب بشكل عام، والسبب في ذلك هو مزاحمة الوقت المفترض تخصيصه لرعاية الأولاد وقت الدراسة، وبهذا نستخلص بأن التعليم يسهم في تخفيض الخصوبة من خلال تأخير سن الزواج والإنجاب بالنظر إلى تفضيل خيار تخصيص الوقت للدراسة على حساب الزواج والإنجاب، وفي هذه الحالة لا علاقة لنوعية التعليم مضمون برامجه بهذا الأثر، إنما يتعلق الأمر أكثر بالخصائص الثقافية للمجتمع من حيث نظرتهم لتمدرس الإناث، حيث لم تعد مشكلة التعليم مطروحة في البلدان المتقدمة إلا أنها لا تزال مطروحة في جهات عديدة من البلدان النامية.[1]

ثانيا-الأثر المعرفي

يكسب التعليم الأفراد المتعلمين مهارات وخبرات معرفية هامة أيسرها معرفة القراءة والكتابة(Literacy)، ودون شك تساعد هذه المعرفة الأفراد على الوصول للمعلومة والتعامل معها بشكل سليم. حيث توصلت دراسة في جنوب إفريقيا إلى وجود علاقة سلبية و قوية بين مهارات معرفة القراءة والكتابة من جهة، وحجم الأسرة من جهة أخرى- مع إهمال مستوى الدخل، وبينت أن الحصول على المعلومة يلعب دورا رئيسيا في عملية صنع القرار، فالمرأة التي تتمتع بهذه المهارات بإمكانها الوصول للمعلومة والتعامل معها، سواء داخل المدارس أو عبر وسائل الإعلام، وفضلا عن ذلك فالمرأة التي لها معلومات تكون لها عادة طلب أكبر وقدرة عالية على استعمال الخدمات الصحية. [2]

وأبرز مثال على ذلك هو التعامل مع وصفات العلاج خاصة فيما يخص الأطفال، فالمرأة الأكثر تعليما تكون أكثر حرصا على اتباع وصفات علاج التي يقوم بوصفها الأطباء بدقة وبالتالي المحافظة على

---

[1] - فيصل بوطيبة: العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص-ص:177-184

[2]- المرجع نفسه، ص:179.

صحة أولادها، على عكس المرأة الغير متعلمة التي لا تعرف التعامل مع وصفات العلاج، حيث أنها كلما زاد مستواها التعليمي كلما كانت أكثر حرصا على صحتها وصحة أولادها.

ثالثا-الأثر الاقتصادي

إلى جانب ما تقدم، يؤدي تعليم المرأة إلى رفع تكلفة فرصة الإنجاب ورعاية الأطفال، وذلك لجملة من ثلاث اعتبارات أهمها:[1]

- ينظر إلى التعليم كونه أنجع سبيل لدخول المرأة سوق العمل، وفي هذه الحالة لن يكون تخصيص الوقت والجهد كليا للإنتاج الأسري Household production بل سيكون الإنتاج الموجه للسوق Market production داعيا قويا لإعادة التخصيص، ولأن رعاية الأولاد تعد نشاطا يتطلب وقتا كثيفا ولهذا من خلال إقلال الإنجاب لتقليص الوقت والجهد وتخصيصها للعمل، وهذه الحالة تماثل إلى حد كبير حالة إرجاء الزواج بسبب تمديد سنوات الدراسة، إذ يشترك كل منهما في عامل الزمن الذي يفسر التضحية بالعمل الأسري جزئيا أو كليا؛
- إن دخول سوق العمل بمستوى تعليمي عال سيكون سببا لارتفاع العائد من التعليم بالنسبة للمرأة. هذا الأمر يترتب عنه تقليص الخصوبة المرغوبة (الكم) مقابل زيادة نوعية الأطفال children quality، أي الإنفاق عليهم أكثر فيما يخص تعليمهم، صحتهم وغير ذلك وبتعبير رياضي تصبح نوعية الأطفال دالة متزايدة بدلالة الدخل؛
- إلى جانب دور المستوى التعليمي بالنسبة للمرأة في تخفيض الخصوبة، ثمة أيضا دور آخر يلعبه المستوى التعليمي بالنسبة للرجل، وإن كان محدودا مقارنة بالدور الأول وهذا ما تؤكده معظم الأدبيات الحديثة؛ إذ يفسر الأثر الكبير للمستوى التعليمي للمرأة على الخصوبة على أساس المسؤولية الكبرى والمباشرة التي تتحملها الزوجة في إنجاب ورعاية الأطفال.

وأشارت دراسة Barro&Lee (2000) إلى أن تعليم المرأة في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض معدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين والديموغرافيين عنصرا مهما في النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: التعليم والصحة

عادة تتمتع الأسر التي نالت قدرا كبيرا من التعليم بصحة أفضل، فالتعليم بالنسبة للوالدين وخاصة

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 184.

[2] - عيسى محمد الغزالي: اقتصاديات التعليم، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد68، الكويت 2007، ص:05.

الأم يلعب دورا مهما في صحة الطفل حتى قبل الولادة وطوال فترة الطفولة، وكذلك فالأمهات اللاتي نلن تعليما أفضل سيتزوجن ويشرعن في تكوين أسرة في سن أكبر، مما يقلل من المخاطر الصحة للولادة المبكرة، كما أنهن يمارسن الصحة المنزلية بصورة أفضل وينتفعن بالخدمات الصحة بصورة أكبر وأنجح وهن بصورة عامة أفضل حالا للحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والعمل بموجبها، كما أن التعليم يلعب دورا مهما في تغيير العادات الشخصية وأساليب الحياة للبالغين، فالمتعلمون يميلون للأخذ بالاختيارات الأفضل بالنسبة لصحتهم التي تقلل من فرص تعرضهم للمخاطر الصحة، فهم أسرع إلى تغيير سلوكهم عند ظهور تهديدات جديد لصحتهم، فهم أسرع في التجاوب مع المعلومات الجديدة عن الصحة .[1]

وإلى جانب ما تقدم، فإن الأطفال الأكثر تعليما يتمتعون بمعدلات عالية من المواظبة على الدراسة والتحصيل العلمي.[2]

أما الاقتصاديCutler فيشير إلى أنه توجد عديد من القنوات التي يؤثر من خلالها التعليم على صحة الأفراد مجملا إليها في العناصر التالية:[3]

- **الدخل والحصول على العناية الصحية:** يمكن للتعليم أن يحسن من الصحة، من خلال تمكين الفرد المتعلم من موارد مالية جيدة متمثلة في العائد الخاص من التعليم وهو يجعله ينفق أكثر في سبيل العناية بصحته، ولعله التفسير الاقتصادي الواضح للأثر التعليم على صحة الأفراد؛
- **سوق العمل:** يتوقع في العادة حصول الأفراد الأكثر تعليما على وظائف جيدة إلى جانب كونها تدر عائدا معتبرا، فإنها كذلك توفر بيئة عمل أكثر سلامة وأمنا على صحة الأفراد؛
- **الحصول على المعلومات والخبرة المعرفة:** يسهم التعليم في تمكين الفرد من الحصول على المعلومات الضرورية وتحسين مهاراته فيما يتعلق بصحته فعلى سبيل المثال، بعد نشر تقرير حول أضرار التدخين في الولايات المتحدة سنة 1964 وكان الفرد الأسرع استجابة هم الأكثر تعليما. فضلا عن ذلك فالمتعلمون هم الأوفر حظا في التعامل مع الأدوية ووسائل العلاج الدقيقة؛
- **المنزلة الاجتماعية:** قد يؤثر التعليم على الصحة من خلال تأثيره على منزلة الفرد المتعلم أو موقعه داخل المجتمع، حيث يفترض أن الأفراد الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية الدنيا عادة

---

[1]– إبراهيم طلعت : البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث،2011، ص: 492.

[2] – دافيد بلوم وآخرون: الصحة، الثروة والرفاهية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2004، ص:11.

[3]– فيصل بوطيبة: مرجع سابق، ص:168.

- ما يكونون عرضة لأمراض ناشئة بالأساس عن أزمات نفسية مثل القلق والإحباط بسبب ما يتلقونه من معاملة ممن يعتبرونهم أفضل منهم منزلة. وعلى خلاف ذلك، فالأفراد المتعلمون يحظون بمكانة اجتماعية لائقة تكسبهم التقدير الذاتي selfesteem وهو ما يجنبهم من تلك الأعراض النفسية التي تؤثر سلبا على الصحة؛
- **العلاقات الاجتماعية:** ثمة أيضا نظرية أخرى تؤكد على أهمية نظم الدعم الاجتماعي فالأفراد الأكثر تعليما لهم شبكات اجتماعية واسعة توفر لهم مختلف أوجه الدعم المالي، المادي والمعنوي وهي أسباب ذات أثر إيجابي على الجانب الصحي.

كما أثبتت العديد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية وقوية بين التعليم والصحة الجيدة، حيث وجد أن الحالة الصحية للأفراد الأكثر عند سن 46 تتحسن أكثر بسبب التعليم، كما أن الأفراد الأكثر تعليما يعمرون أكثر.[1]

الفرع الثالث: التعليم والجريمة

نتناول أدبيات اقتصاد الجريمة بشكل عام من خلال 3 رؤى متباينة كما هو موضح في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم(01): آثار التعليم على الجريمة

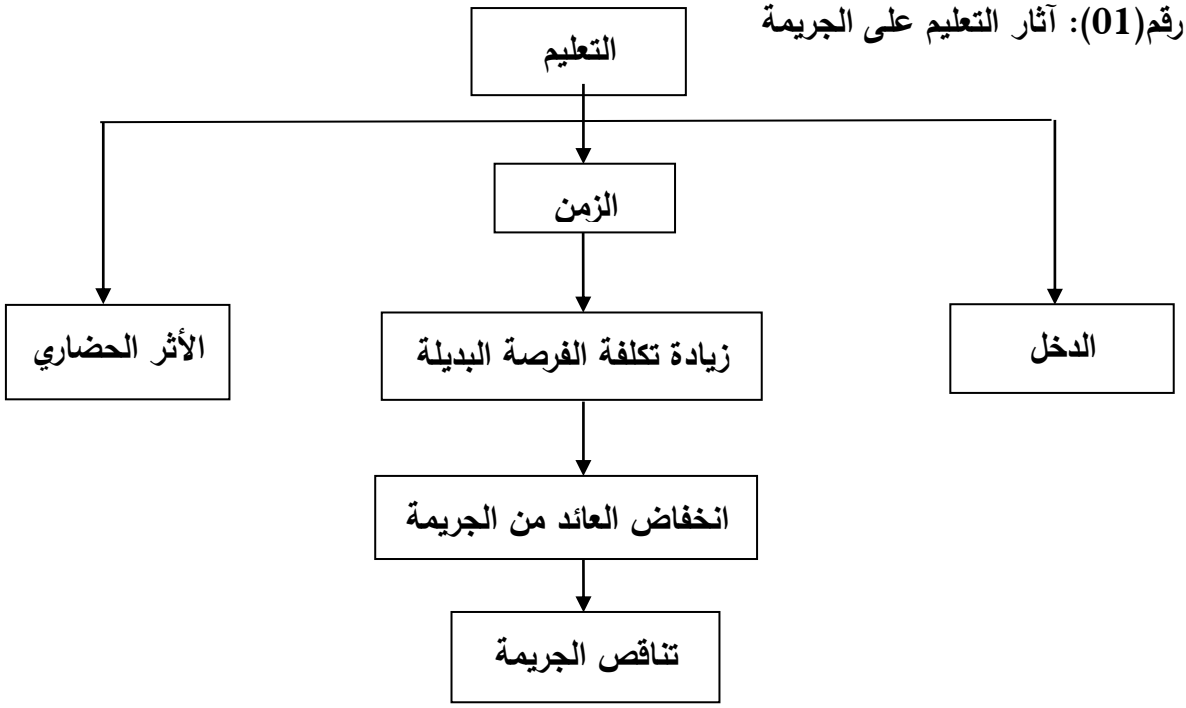

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص:198.

[1]– سهيل حمدان: متوسط دخول خرجي مراحل التعليم المختلفة للعاملين في قطاع التعليم المختلفة للعاملين في القطاعين العام والخاص في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، 2010، ص: 367.

[2]– المرجع نفسه، ص: 202.

ينظر أصحاب الاتجاه الأول للمسألة من منظور الدخل " فالجريمة هي أساس مشكلة تخص فئة الشباب غير المتعلم، وتدني المهارات لدى الأفراد يعد من الدوافع المحتملة للمشاركة في الأعمال الإجرامية، لأن العوائد التي يمكن الحصول عليها من العمل أو الدراسة الضئيلة." وبناءا عليه، فالاستثمار في التعليم يعمل على توسيع فرص العمل والحصول على دخل معتبر، الأمر الذي يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للجريمة وتكلفة العقوبة المحتملة، وهكذا فالتعليم يسهم عمليا في الحد من الإجرام، خاصة ما تعلق بجرائم العنف.

أما الاتجاه الثاني في دراسة طبيعة دور التعليم على الجريمة فيقوم تحديدا على اعتبار جانب الزمن فبغض النظر عن المزايا التي يقدمها التعليم للفرد سواء تعلق الأمر بالمزايا النقدية أو غير النقدية، فإن بمجرد البقاء داخل أسوار المدارس والجامعات يجنب الفرد مخاطر الشارع وأساسا ارتكاب الجريمة.

فيما يخص الاتجاه الثالث، فإن دور التعليم في تقليص الجريمة يتحقق من خلال تكريس الفضائل والأخلاق وغرسها في النفوس الناشئة، ولقد أشار الفيلسوف الإيطالي Cizar Beccaria في نهاية كتابه" الجريمة والعقوبة "(1764)، إلى هذه الفكرة حيث قال:(... هناك طريقة أخرى لمنع الجرائم التي تتمثل في تشجيع الفضيلة...)، وتم ذلك بقوله:(...فإن أسلم وأسهل الطرق في منع الجرائم تتمثل في إتمام التعليم...).

أما حديثا فممن يحاجون بهذا الدور الأخلاقيDavid usher(1997)، إذ يرى أن للتعليم أثر حضاريا يحد من النشاط الإجرامي من خلال تعزيز المواطنة. وبذلك فالتعليم أكبر من أن يحصر في تحسين فرص الحصول على الدخل؛ فهو أداة لغرس القيم في المجتمع وتثقيف الأفراد و نشر الفضائل.

فنقص الجريمة يؤدي إلى زيادة معدل الثقة في الاقتصاد وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: التعليم والديمقراطية والسلوك المدني

هناك جملة من الافتراضات عن القنوات التي من خلالها يؤثر التعليم على ممارسة الأفراد، للحقوق المدنية والسياسية:[1]

- يغرس التعليم في أذهان النشأ فضائل المشاركة المدنية؛
- يشكل رأس المال الاجتماعي جانب من رأس المال البشري، وأن المدارس تعلم الطلاب التفاعل مع الغير؛

[1]– المرجع نفسه، ص: 224.

- يكون الأفراد الأكثر تعليما دوما أكثر كفاءة في أي نشاط يقومون به بما في ذلك النشاطات المدنية.

وهناك من اعتبر أثر التعليم على السلوك السياسي يعود إلى سببين هما:[1]

- تحسين نوعية المشاركة من قبل الأفراد المتعلمين: يزود التعليم المواطنين بالمهارات المعرفية التي يحتاجونها حتى يكونوا مشاركين فعالين في ممارسة الديمقراطية في هذه الحالة يزيد التعليم ومن قدرة المواطنين على حسن اختيار من يمثلهم وعلى فهم القضايا التي ينتخبون عليها فهما جيدا وأيضا التصرف كونهم مراقبين على التجاوزات المحتملة للحكومة وفساد المنتخبين؛
- توسيع مشاركة المواطنين: التعليم يزيد من اهتمام المواطنين ومعرفتهم للقضايا السياسية وانخراطهم في العمل السياسي ومن ثم فعاليتهم في المشاركة السياسية.

وفي ذات السياق، يعتبر Thomas Dee أن أهم آلية يكون للتعليم من خلالها آثار خارجية مدنية civi- externalities هي تحسين نوعية المشاركة والوعي المدنيين، إذ يترتب عن زيادة التعليم عديد من المزايا الاجتماعية وذلك من خلال تمكين المواطنين من إجراء تقديرات حقيقية عن القضايا السياسية والاجتماعية المعقدة.[2]

الفرع الخامس: الاقتصاديات الخارجية

انطلاقا من دراسة أثر التعليم على سلوكات الأفراد الذي يؤثر في حد ذاته على سلوكات الأفراد الآخرين أو على المحيط بصفة عامة، فالتعليم يكسب الفرد رأس مال تعليمي يستفيد منه الآخرين؛ مثلا تعليم الآباء يؤثر على تربية وتعليم الأبناء، واستفادة محيط العمل من مجانية المعرفة العملية للفرد المتعلم، والذي يؤثر على مستوى الإنتاجية عموما، كما أن مستوى التعليم المرتفع يسمح بنشر الديمقراطية حيث أن التعليم عامل يقوي التضامن اجتماعي ويسمح بتطوير مجموع المؤسسات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، نظام المنح (البطالة، السكن العائلي) النظام التشريعي...النشاطات الثقافية التي ترتبط بالحاجات العمومية؛ كما تسهل عمل السوق من الناحية الاقتصادية على أساس أنه في سوق السلع المستهلك المتعلم سلوكه في البحث على المعلومات أكثر كفاءة، وفي سوق العمل مستوى التعليم له تأثير هام على حركية والتكيف مع معلومات عارض العمل.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص:225.

[2]–المرجع نفسه

[3]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:130.

المبحث الثاني: الآثار الماكرو اقتصادية

يتطلب التحليل الماكرو اقتصادي للتعليم إلى تحليل علاقة النمو الاقتصادي انطلاقا من التحليل النيوكلاسيكي والكينزي في هذا الميدان، ومن ثم اسهام التعليم في تحقيق إنتاجية العامل وتحسين نوعية البحث والتطوير .

المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي والكينزي

سنحاول معرفة كيف قدم كلاسيك والكينزيين تحليلهم لهذه العلاقة .

الفرع الأول: التحليل النيوكلاسيكي

اعتبر النيوكلاسيك التعليم عبارة عن عامل مستقل عن الإنتاج والنمو وقابل للإحلال مع باقي العوامل الأخرى، وتختلف حسب التحليل الميكرو اقتصادي والماكر واقتصادي وسنتناول كل على حدى:

أولا- التحليل الميكرو اقتصادي

يهدف أساسا إلى مقارنة معدلات العائد للتعليم (الأرباح-التكاليف) ومن الأعمال التي قامت على مبدأ قياس العائد في العديد من الدول دراسة shult ودراسةthias carnoy 1972 على كينيا، دراسة psacharpolos 1973 على 32 بلدا، ودراسة في فرنسا لقياس مردودية التكوين عن طريق الفوارق في الدخول، توصلت إلى أنه بمقارنة أجر خريج في مستوى بكالوريا، وأجر حامل شهادة أعلى، فإن الفوارق بينهما يمكن أن تتعادل بنسب أكبر، وفي نفس السياق جاءت دراسة قام بها البنك الدولي سنة 1980 استخلص فيها أن مردودية التعليم أعلى بالمقارنة بمردودية الاستثمار المادي في الدول النامية والصناعية وأن معدلات العائد الخاص والاجتماعي في الدول الأقل تطورا وأكثر ارتفاعا منه في الدول المتطورة .[1]

ثانيا-التحليل الماكرو اقتصادي:

محاولة لتقدير أثر التعليم على النمو، عرف عدة مراحل ساهمت في تطور نظرية النمو:

- تفسير العامل المتبقي من دوال الإنتاج تتكون من عاملين k وL قابلين للإحلال بالتعليم، حيث أن المحاولة الأولى لقياس اسهام التعليم، كان لDenison سنة 1962 في الو.م.أ خلال

[1]- المرجع نفسه، ص- ص: 131.

مرحلة 1910-1960 إذ تبين أن نمو عوامل الانتاج (L-k) لا تفسر إجمالي معدل النمو الاقتصادي؛

- افترض Denison دالة إنتاج من الشكل Cobb-douglas بغلة حجم ثابتة، كما افترض Denison أن جزء مهم من هذا العامل يعود إلى التعليم، ولهذا اقترح إمكانية قياس نمو التعليم انطلاقا من النمو الأجور، حيث استنتج Denison أن 23% من نمو يعود إلى التعليم؛
- التمييز بين اليد العاملة المؤهلة و اليد العاملة غير المؤهلة وذلك بأخذ دالة بثلاث عوامل مثال دالة المنفعة عند Leroux وallier في تحليلهم للاقتصاديات الافريقية؛
- إدماج التعليم في عامل العمل، هذه الطريقة الأكثر تطبيقا استنادا إلى فكرة إدماج التطور التقني في رأس المال، أين تم التعريف ب (j) رأس المال كفء الذي يتكون من عناصر رأس المال بإنتاجيات مختلفة، كمية العمل(L) يتم تقريرها بعامل النوعية(q) المرتبط بمتوسط المستوى التعليمي لليد العاملة بشكل يجعل من اليد العاملة $Q=q.L$

إن نموذج التطور التقني الداخل ل Romer 1990، تبنى هذه الفكرة و جعل من المستوى التكنولوجي دالة رأسمال إلى جانب النشاطات البحث، نقلا عن الفكرة لArrow "Learning by doing" أين التطور التقني محدد من خلال تراكم رأسمال المادي، وأعتبر Romer رأسمال البشري عامل إنتاج إضافي إلى جانب اليد العاملة والرأسمال المادي، نفس الفكرة بتأثير مزدوج للتعليم في نموذج Lucas 1988، بوضع دالة بثلاثة عوامل رأسمال المادي، اليد العاملة (مقدرة من جهة بالوقت المستغرق في الإنتاج، وبمؤشر الكفاءة المرتبط بالرأسمال البشري)، وعامل مكمل يقيس متوسط المستوى الاجتماعي وكافة هذه النماذج يبدو من السهل تبيان أن معدل النمو الاقتصادي، هو مرتبط إما بمستوى التعليم الإجمالي لكل فرد أو بمعدل نمو التعليم.

إلا أن الانتقاد الأساسي باتجاه التحليل النيوكلاسيكي، هو حول مبدأ الإحلال للعوامل حيث أن العلاقة الديناميكية من مختلف مصادر النمو هي أساس علاقة تكاملية وليس علاقة احلال العوامل، وإن دور التعليم يجب أن ينظر من هذا الباب مثال تكامل التعليم بالبحث والتطوير R-D .[1]

[1]- المرجع نفسه، ص: 132.

الفرع الثاني: التحليل الكينزي

في التحليل الكينزي يلعب التعليم دور رأسمال في النمو الاقتصادي، ويتم افتراض تكامل العوامل الثلاث العمل (L)، رأسمال (K)،التأهيل (Q). ويتم هذا الافتراض بأسلوبين مختلفين:[1]

-من خلال دالة النمو من الشكل هارود-دومار، أين يكون العمل ورأسمال متكاملان مسبقا (معامل رأسمال $R=K/Y$ ثابت، ودرجة المكننة $I=K/L$ ترتفع مع الإنتاجية المتوسطة للعمل).

حيث يفسر عامل التأهيل Q كعامل مكمل لرأسمال K من خلال عاملين اثنين يتحققان من خلال علاقة ثابتة من الشكل: $K/Q=V$.

-كما أن نمو مستوى التأهيل كما هو في المكننة شرط ضروري ولكن غير كاف لنمو الإنتاجية، حيث يمكن القول أن رأس المال والتأهيل يلعبان دور تكاملي حيث يكمل بعضهما آخر، هذا من شأنه أن يضمن نمو الإنتاجية بشكل جيد، كما أن تكامل هذه العوامل (رأسمال المال والتأهيل) تكون قابلة للإحلال مع العامل الثالث أي العمل، فتكامل التعليم ورأسمال يمكن أن يفسر في دالة من الشكل-Cobb Douglas،

هذه الفرضية مطبقة بصفة عامة في تفسير مختلف الوضعيات في القطاع الحديث والتقليدي، فبالرغم من ندرة المؤهلات ورأسمال والتقنية المرتبطة بالمكننة خاصة في الاقتصاديات النامية، ذلك لأن الحاجات إلى عدد صغير من الأفراد ذوي مستويات تأهيل مرتفعة، والتي يمكن لجزء منها أن يأتي من الخارج حسب هذا الاتجاه .

حيث أن الافتراض التكاملي بين التأهيل ورأس المال الذي يعتبر كأداة لتفسير وتحديد المعدل الطبيعي للنمو، حيث أنه كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع معدل العائد لرأسمال وهذا يسمح بالتعديل بين المناطق الفقيرة والغنية.

[1]- المرجع نفسه، ص-ص: 137-139.

المطلب الثاني: أثر التعليم على إنتاجية العمل

حسب الدراسة التي قام بها فان ايغين 1997 توصل إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة تراكم المادي والبشري، في حين كانت مساهمة زيادة إنتاجية العمل ورأس المال ضئيلة أو سلبية؛ كما وجد أن أثر التعليم على إنتاجية الفرد منخفض، مما يعني أن معدل نمو الاقتصادي يمكن أن يكون أعلى لو كان هناك استثمار أكثر في رأس المال المادي مقارنة بالاستثمار في رأس المال البشري، حيث لا يقتصر أثر التعليم على تحسين إنتاجية العمل، بل يتعدى ذلك إلى التأثير على نوعية الحياة بمفهومها الشامل.[1] وهذا بمعنى أن التعليم لا يقوم فقط بتحسين إنتاجية العمل، بل يقوم أيضا بالتأثير على مختلف جوانب الحياة التي يعيش فيها الفرد.

حيث أن التوافق مع رأس المال الفكري لدى العامل مع رأس المال الفكري لدى منصب العمل، هو ما يفسر الارتفاع في إنتاجية العامل.

كما يشير Lucas في نموذجه بافتراض شبكة رؤوس الأموال البشرية، حيث يؤدي تقاسم المعرفة إلى الرفع من المستوى العام للرأس المال البشري لدى المؤسسة، وهذا ما يسمح برأس مال فكري جماعي يلحق بروتينات التنظيم، كما تسجل الاتجاهات التطورية؛ وإذا كان للتعليم أثر إيجابي على إنتاجية العمل وإنتاجية العوامل الأخرى فعن طريق تحسين المعارف العامة والكفاءات الناجمة عن ذلك، فكذلك يؤثر بطريقة غير مباشرة على نوعية القرارات التي تتخذها المؤسسة.[2]

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية للتعليم والبحث والتطوير وتأثيرها على النمو

إن إبراز مساهمة الرأسمال البشري على النمو في الغالب يصعب، بينما يسهل الأمر إذا تم إدماج بوضوح العناصر التكنولوجية، ويظهر واضحا أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق نهضة تنموية دون بحث علمي(R-D)، فالعلم اليوم هو أساس التقدم الاقتصادي.

---

[1]- جميلة بغداوي: مرجع سابق، ص:79.

[2]- فاطمة صباح: مرجع سابق، ص-ص: 141-142.

حيث أن التعليم والبحث والتطوير (R-D) ركنان مكملان من أركان البناء العلمي الحديث إذ يكمل كل منهما الآخر، حيث أن التعليم لا يرتقي أداؤه دون ارتقاء البحث والتطوير(R-D) وكذلك R-D لا ينشط ويتطور دون أداء تعليمي جيد يعطي مخرجات جيدة الكفاءة علميا وقادرة على البحث والتطوير وبالتالي لا يمكن الفصل بين أداء البحث والتطوير عن بيئة وآلية التعليم.[1]

حيث قدم علماء الاقتصاد الاشتراكيون بعض الإحصائيات الهامة عن المردود الكبير جدا للبحث والتطوير(R-D)، حيث أن الأرباح الصافية المترتبة على تطبيق نتائج البحث العلمي، قد حققت زيادة بعملية إنتاج تبلغ 200%، حيث أنه من المؤكد أن الاستثمار في مجالات تشجيع البحوث وتطويرها لا تقل فائدة عن الاستثمار في مجلات أخرى، حيث أن الدعوة إلى الاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية تجد ما يقابلها من العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين المؤسسي والوطني، كما يقوم العنصر البشري المؤهل بكفاءة بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية، من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها أي على العموم تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

كما يجمع الاقتصاديون في دراستهم لأوضاع مختلف البلدان من حيث النمو الاقتصادي، على أن الموارد الطبيعية ليست وحدها المسؤولة عن فوارق النمو بين الدول، فاليابان لا تمتلك سوى موارد قليلة وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وكذلك هونغ كونغ ومع ذلك حققتا نموا اقتصاديا لافتا للنظر على امتداد العقود، على غرار دول غنية مثل غانا وكينيا ولم تحقق سوى نموا بطيء ومازالت فقيرة وعليه يستنتج المحللون أن الموارد الطبيعية قد تكون غير مجدية من دون التنظيم والمهارة والتقانة ورأس المال وهي عوامل إنتاج اللازمة لتنمية الدول وتطورها.[3]

وعلى اعتبار أن التقدم التقني شرطا لازما ولكن غير كافيا للنمو الاقتصادي، فلكي تتمكن التقانة من دفع عجلة النمو لابد من توفر القوى العاملة المزودة بالمعارف العلمية والتطبيقية لتشغيل الآلات المعقدة كما لابد من وجود منظمين قادرين على تكييف التقانة مع حاجات المجتمع وتوفر الموارد للدولة وهذا

---

[1]- زينة فائز محمد: دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سوريا، رسالة ماجستير، تخصص السكان والتنمية جامعة تشرين، 2006، ص: 58.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص:66-67.

[3]- المرجع نفسه، ص: 67.

يعني ضرورة العمل على تطوير وتحديث البحث العلمي(R–D) باستمرار بما يخدم العملية التنموية والتي تلبي احتياجات المجتمع والفرد على مر السنين.[1]

كما تشكل ظاهرة هجرة الأدمغة سببا أساسيا ورئيسيا في انخفاض معلات النمو الاقتصادي خصوصا في الدول المتخلفة، حيث يعتمد عليها في وضع الخطط التنموية وتنفيذها كما يتوقف عليهم في فهم التكنولوجية المتقدمة وتطويرها ونقلها.

ولقد أثبتت الأبحاث والدراسات التي تمت في هذا المجال، أن هجرة هذه الأعداد من العلماء والباحثين تترك آثارا نفسية سلبية على زملائهم الباقيين في الوطن، وهذا يؤدي إلى ابتعاد تفكيرهم عن النواحي العلمية التي يجب أن يتفرغوا لها فيصبح همهم التفكير في الهجرة، وهذا ما يؤدي إلى ضعف عملية البحث والتطوير ومن ثم قصور الطلب على إنتاجيتها،[2] بمعنى أنه عند فقد تلك الكفاءات المهاجرة هذا بالضرورة يؤدي إنخفاض إنتاجية التي كانت ستحققها تلك الكفاءات، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير على عملية النمو الاقتصادي مما يزيد من الفجوة العلمية إتساعا بين دول المتقدمة والمتخلفة حيث أن نشاط الكفاءات عالية التأهيل ينطوي في حد ذاته على إفراز طلب مهم علىR–D.

إضافة إلى أن الأمية التي لا تزال رغم المحاولات للحد منها متفشية بشكل كبير، في الوقت الذي يعتبر فيه التعليم والتدريب من أهم وسائل زيادة الإنتاج، حيث أكدت الدراسات أن:[3]

- دراسة سنة واحدة يزيد الإنتاج 30%؛
- تخرج من الجامعة يزيد الإنتاج 600%؛
- تخرج من الجامعة و التدريب يزيد الإنتاج 30 ضعفا.

المبحث الثالث: الآثار الماكرو اقتصادية الأخرى

بالإضافة إلى الآثار الماكرو اقتصادية السابقة نحن بصدد دراسة آثار ماكرو اقتصادية أخرى تتجلى في التوازنات الكبرى و توزيع الدخول. سنحاول تناولنا بالتفصيل في هذا المبحث.

---

[1]– المرجع نفسه، ص:68.

[2]– المرجع نفسه، ص: 71.

[3]– المرجع نفسه، ص: 68.

المطلب الأول: التعليم و التوازنات الكبرى

تعرف التوازنات الكبرى 04 مستويات: التشغيل، الأسعار التمويل العمومي وميزان المدفوعات تتمثل في: [1]

- نحتاج إلى التأكيد على أثار التعليم على التشغيل، أي أن هناك علاقة قوية بين التعليم وسوق العمل، وأن التعليم يزيد من فرص التشغيل ويقلل من خطر البطالة الأفراد، ويتحقق كل ذلك بشكل أفضل إذا ما أخدت السياسة التعليمية بالاعتبار احتياجات الاقتصادية لليد العاملة؛
- أثر التعليم على التضخم هو مزدوج إذ يمكن أن يزيد من الضغط التضخمي وهذا يعود إلى النفقات العمومية المتزايدة (حيث الآثار الإيجابية لا يمكن ملاحظاتها إلا بعد مرور وقت طويل) من أجل تطوير النظام التعليمي، ويرتبط كذلك الأمر بخطر "العدوى" إن صح التعبير الذي يمكن أن يولده ارتفاع أجور العمال المؤهلين على أجور الفئات الأخرى من العمال؛
- قد يساعد التعليم على الرفع من المداخل الجبائية، على أساس أن الدخل الناجم في المستوى التعليمي، يخضع للنظام الجبائي المفروض على الدخول، بالتالي تكون هناك كمية معتبرة من العوائد المرتبطة بالجباية المباشرة، ومن جهة أخرى ارتفاع في حجم الدخول، حيث تكون اليد العاملة ذات المستوى التعليمي المرتفع، توظف غالبا في الإنتاجات ذات قيمة مضافة مرتفعة وهذا من شأنه أن يرفع من المداخيل الجبائية، والسلبية الوحيدة هي أن الأفراد الأكثر تعلما يفترض أنهم أكثر دراية بالنظام الجبائي وقد يبحثون عن أفضل الطرق للتهرب الضريبي؛
- أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية:

- قد يؤثر التعليم على العلاقات التجارية، فعلى ضوء نظرية التجارية الدولية لأعمالRicardo ثم Hechsher و Ohlin يأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس عنصر العمل، فالعمال الأمريكيون الأكثر إنتاجا نتيجة ارتفاع مستواهم التعليمي، وبالنتيجة فإن الو.م.أ تعتبر بلد متميز من حيث العمل وليس رأسمال التقني لهذا تتوجه إلى التخصيص في انتاج السلع الكثيفة العمل، وبعد بروز فكرة تقسيم العمل أصبح هيكل التجارة الدولية يتحدد بهيكل اليد العاملة المستعملة في إنتاج السلع المتبادلة، وأن هيكل اليد العاملة بدوره مرتبط بالنظام التعليمي والسياسة التعليمية المنتجة في هذه

[1]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص–ص:149–151.

البلدان. يمكن القول بذلك أن التعليم يلعب دور في تحديد التجارة الخارجية فالبلدان مثل الدول الصناعية الكبرى، حيث يكون النظام التعليمي بها جد متطور في التكوين التقني، وهي من أوائل الدول المصدرة للمنتوجات الصناعية، وليس من الصدف أن يكون الارتفاع في مستوى تكوين الأجير الياباني في العالم؛

- كما أن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط بصورة إيجابية بمستوى تطور رأس المال البشري (فضلا عن عوامل أخرى كحجم السوق، نمو القطاع الخاص...)، حيث بينت العديد من الدراسات التي أجريت في الصين أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو المناطق الساحلية على المناطق الداخلية(الفقيرة) بالرغم من أن هذه الأخيرة تتميز بمعدلات عائد من رأس المال المادي مرتفعة مقارنة بمعدل العائد في منطقة Shanghai، وبإجراء تعديل يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري أخذ الفارق بين العائد في المنطقتين ينخفض، وهذا يقودنا إلى أحد الاستنتاجات بأن رأس المال البشري وبالتالي مستوى التعليم والتكوين أحد المحددات الحاسمة في قرار الاستثمار الأجنبي في منطقة ما؛
- كما قد يؤثر التعليم على حركية الأموال الدولية، فقد يسمح المستوى التعليمي المرتفع بتسيير كفؤ لمحفظة الخزينة، وأفضل الخيارات في القرارات الاستثمارية، وبالتالي يحسن من الرصيد في ميزان رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: التعليم وتوزيع الدخول

إن التعليم له علاقة بتوزيع الدخل إذ يعتمد على عدة أمور، حيث أن الأثر التعليمي على العدالة في توزيع الدخل، لا يعتمد على طريقة تخطيط للتعليم وتنميته وتمويله فقط، بل يعتمد أيضا على عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تتمثل في:[1]

– احتمالات التشغيل: فالشخص الذي يستثمر في التعليم إنما يسعى للحصول على فرصة وظيفية بدخل أعلى من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل وصوله إلى المستوى التعليمي الجديد، فكلما زادت احتمالية

[1]– ميلود وعيل: مرجع سابق، ص:80.

تحقيق هذه الفرصة انعكس على زيادة إنتاجيته، وتصبح مساهمته في النمو الاقتصادي أكبر، وبالتالي ينعكس إيجابا على توزيع الدخل أيضا؛

– هياكل الأجور: وعندما تتمتع هياكل الأجور بمرونة أكبر، بحيث أن كسب الفرد يزداد كلما ارتفع مستواه التعليمي وكلما كان ذلك حافزا له للإقبال على التعليم والذي يؤدي إلى التحسين في توزيع الدخل؛

– السياسة المالية: بدورها لها أثر كبير على توزيع الدخل أيضا خاصة من خلال الضرائب فيمكن من خلال هذه السياسات زيادة إقبال الأفراد بشكل كبير على التعليم والعكس صحيح.

ولذلك ورغم تأكيد كثير من الدراسات على مساهمة التعليم في تحسين الإنتاجية، وخفض عدم العدالة في توزيع الدخل وتعزيز النمو و التنمية، لابد من سياسات اقتصادية تضمن تحقيق عدالة أكبر من خلال توفير فرص وظيفية وحوافز مناسبة لكل المستويات التعليمية، وذلك لتشجيعهم على التعليم وخاصة في المستويات العليا والفنية.[1]

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع تكلفة التعليم يعمق الفارق في توزيع الدخول بين الأفراد، فازدياد تكلفة التعليم الابتدائي يخفض من الفوائد المتوقعة من التعليم (انخفاض العائد) بالنسبة للتلاميذ الفقراء فيفضلون بالنتيجة مغادرة مقاعد الدراسة.

وعموماً يمكن القول بأن أغلب الدراسات المتاحة تؤيد وجهة النظر القائلة بأن انتشار التعليم، خاصة ما بين الفئات الدخلية الأفقر يعتبر عاملا مؤثراً في تحسين توزيع الدخل، حتى أن أدبيات البنك الدولي المعروف بتركيزه على النمو بدلاً من توزيع الدخل، تؤيد وجهة النظر القابلة بأهمية التركيز على التمويل العام للمراحل التعليمية الدنيا (الابتدائية و أحيانا الثانوية) لما لذلك من أهمية في نشر التعليم ومراعاة لاعتبارات العدالة في التوزيع.[2]

وعليه نستنتج من ذلك أنه كي نضمن إسهام التعليم في التقليص من التفاوت في توزيع الدخل، لابد من مرجعة السياسة التعليمية التي يجب أن تضمن حق التعليم للجميع من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.

---

[1]– المرجع نفسه، ص: 81.

[2]– أحمد الكواز: السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2002، ص:25.

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين التعليم و مصادر النمو الاقتصادي

تؤكد نظرية رأس المال البشري أن هناك علاقة تكاملية بين التعليم ومصادر النمو الاقتصادي الأخرى التي تعمل على تعزيز هذه الأخيرة، حيث على الدول النامية والشركات مراعاتها من أجل الاسراع في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: العلاقة التكاملية بين التعليم و رأس المال المادي

أكد كل من Schultz (1963)، Machlup (1982)، بني هاني(1995)، Todaro (1994)، على أهمية العلاقة التكاملية بين التعليم ورأس المال المادي في تعزيز النمو الاقتصادي ورأس المال البشري كالتعليم والصحة والتدريب إلى زيادة القدرة الإنتاجية بسرعة أكبر، وبالتالي يحقق نموا اقتصاديا أسرع من الدول التي تقتصر على الاستثمار في رأس المال المادي فقط.[1]

ويناقش ميلر بأن التعليم له استمرار عظيم عن معظم أشكال رأس مال الانتاج الغير بشري(المادي) وأبعد من ذلك يقتنع ميلر أن خفض القيمة و إهمال رأس المال البشري يحدث بمعدل أقل كثيرا عن رأس المال الطبيعي، ولذلك يؤكد ميلر أن الاستثمار في التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من أشياء أخرى تكون متكافئة عن نفس التكلفة على رأس المال الغير بشري(المادي).[2]

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو الاستثمار الذي يزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية، هل الاستثمار في رأس المال المادي أم الاستثمار في رأس المال البشري؟ باعتبار أن الدول النامية ليس لديها القدرة على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري معا؛ وذلك لكونها تعاني من نقص في رؤوس الأموال.

وتجيب عن هذا السؤال نظرية رأس المال البشري، والتي تؤكد على ضرورة تفضيل الاستثمار في رأس المال البشري أفضل، أهم من الاستثمار في رأس المال المادي وذلك للاعتبارات التالية:[3]

---

[1]– جميلة بغداوي: مرجع سابق، ص: 30.

[2]– فاروق عبده فليه: مرجع سابق، ص:72.

[3]– جميلة بغداوي: مرجع سابق، ص: 32.

- أن رأس المال البشري لا يفقد قيمته خلال فترة استعماله كما هو في رأس المال المادي، لما يولد من تأثيرات خارجية إيجابية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة؛
- كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، يحقق مرونة عالية في الحركة بين الأقاليم والمهن والمجالات الاقتصادية، لا يتوفر ذلك للاستثمار في رأس المال المادي؛
- بالإضافة إلى أن الاستثمار في التعليم والتدريب أو الصحة تحقق منافع وعوائد إيجابية متزايدة في المستقبل أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي.

وعليه من الضروري على الدول النامية أن تقلل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة من حيث الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يجب عليها أن تقوم بتخصيص جزءا من الدخل الوطني للإنفاق على التعليم وتوسيعه و معالجته لبعض المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية، وكل هذا سوف يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار.

الفرع الثاني: العلاقة التكاملية بين التعليم والقوى العاملة

هناك علاقة تكاملية بين التعليم والقوى العاملة، حيث أن المساهمة المحتملة للتعليم في تحسين إنتاجية العمل وتعزيز النمو والتنمية، أمر تم تأكيده من خلال العديد من الدراسات، فالمتعلمون يمكنهم استخدام رأس مال بكفاءة وقوة العمل المتعلمة تجعل التعامل والاستفادة من التكنولوجيا أكثر سهولة وفائدة من قوة العمل التي مرت بسنوات دراسية قليلة، ومن خلال تعليم القوة العاملة أيضا تتحسن نوعية العمل ويزداد أثر الإحلال بين عوامل الإنتاج، ولكي تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم، ولكي يقوم التعليم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، والتأثير إيجابيا على قوة العمل، يجب أن يقوم التعليم بإعداد قوى بشرية اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين، وأن يحسن المجتمع استخدام هذه القوى البشرية التي يخرجها التعليم.[1]

الفرع الثالث: العلاقة التكاملية بين التعليم والتقدم التكنولوجي

يؤثر التعليم في التقدم التكنولوجي في اتجاهين:[2]

[1]– ميلود وعيل: مرجع سابق، ص:80.

[2]– إبراهيم طلعت: مرجع سابق، ص: 492.

أولا-الابتكارات التكنولوجية

يؤدي التعليم إلى تشجيع الاتجاهات الحديثة وتنمية روح الابتكار والتجديد.

ثانيا-تطبيق التكنولوجيا واستخدام منتجاتها

يساعد التعليم الفنيين ومستخدمي الآلات والمعدات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ويكونون أكثر مرونة في التعامل معها، فالمزارعون المتعلمون يكونون أكثر ميلا للأخذ بالتقدم التكنولوجي من المزارعين الأميين، والعمال الحرفيون الذين يتلقون قدر أعلى من التعليم يكونون أكثر استعدادا للتعامل مع العدد والآلات الحديثة واقتنائها، بينما يفضل العامل الأقل تعليما التمسك بالآلات القديمة والالتصاق بها.

وأصبح الارتفاع المستمر في مستوى التعليم ومهارة القوى العاملة راجع إلى التقدم التكنولوجي التي تعرفه البشرية في هذه الفترة، وذلك من أجل زيادة الإنتاجية وبالتالي مواصلة النمو، وذلك أن التعليم يخلق قوى عاملة متعلمة قادرة على مواكبة التقدم التكنولوجي وتبني تكنولوجيا جديدة، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي لهذه الدول، وهذا ما يتطلب على هذه الدول إنفاقا على تدريب هذه القوى العاملة بمقدار الزيادة في وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يعمل على رفع عوائد رأس المال البشري و المادي، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: النظريات الاجتماعية و حدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي

واجهت نظرية رأس المال البشري هجومات وانتقادات كثيرة من قبل علماء الاجتماع وبعض علماء الاقتصاد، وذلك في عقد السبعينات من القرن الماضي، وذلك نتيجة انتشار ظاهرة التعليم الفائض[*] وبطالة المتعلمين خاصة في الدول المتقدمة، وهذا ما أدى إلى ظهور نظريات اجتماعية، التي حاولت أن تكشف أن التعليم الفائض له علاقة ضعيفة أو منعدمة مع النمو الاقتصادي، كما كان لهذه النظريات الفضل الكبير في إيجاد حدود تأثير التعليم على النمو الاقتصادي.

[*]- التعليم الفائض: هو تخرج عدد من المتعلمين إلى سوق العمل مقارنة مع عدم وجود مناصب العمل.

المطلب الأول: النظريات الاجتماعية والتعليم

سوف نركز في هذا المطلب على نظريات التحكيم بين العائد والخطر، نظرية المنافسة من أجل العمل، نظرية إعادة الإنتاج، نظرية رأس المال البشري

الفرع الأول: نظرية التحكيم بين العائد والخطر

يرى Lâcher و Mingatمن خلال نموذج التحكيم بين العائد والخطر أن القرارات بخصوص التعليم تتم على أساس خصائص اجتماعية محضى، إذ يفترض النموذج أن الأفراد يتمتعون بنفس القدرات ويقومون بالموازنة بين الأرباح وتكاليف التعليم، وطبعا عامل الخطر (أي احتمالات الفشل أو التكرار) الذي يرفع من نسبة التكاليف، يحظى هو الآخر بأهمية بالغة في تقديرات التلاميذ من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة مما يؤثر على اختياراتهم في مجال التعليم.[1]

الفرع الثاني: نظرية المنافسة من أجل العمل

ينظر الاقتصاديون المؤسساتيون أمثال colins(1979)،Meyer(1977)، Thurow(1974) أنصار هذه النظرية إلى التعليم كأداة فحص أو كشهادة اجتماعية تتضمن مجموعة من القوانين والأفكار التي تعطي إشارة لأصحاب العمل والمؤسسات لتصنيف وتوزيع الأفراد على المناصب والوظائف الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وبالتالي فإن دور التعليم يقتصر على منح شهادات تمكن أصحابها من المنافسة والحصول على وظائف اجتماعية واقتصادية رفيعة في المجتمع دون التأثير مباشرة على إنتاجيتهم، والسبب في ذلك أن الإنتاجية والعوائد المرتفعة تمنح على أساس مجموعة من المعايير ذات العلاقة بالوظائف ذاتها كالقدرة على الإنجاز والتدريب والحركة والنفوذ وقوة الشخصية والوضع الاجتماعي وغيرها من المعايير التي لا علاقة لها بالمؤهلات التعليمية للعاملين، وبالتالي يتضح أنه إذا الهدف من التعليم يقتصر على منح شهادة لتصنيف وتخصيص الأفراد لمناصب وظيفية رفيعة في المجتمع وتحسين الوضع المادي الاجتماعي، فإن رغبة الناس في مواقع وظيفية أو درجة اجتماعية عالية في المجتمع تجعلهم يتنافسون من أجل وظائف أحسن بإطالة سنوات التعليم، وعلى الرغم من أن الناس الذين تعلموا لسنوات أطول يحصلون على نصيب من الدخول أكبر من أولئك الذين يتعلمون لسنوات أقل، إلا أن هذه

[1]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:24.

الدخول لا تعني بالضرورة أن يزداد حجمها عن طريق زيادة تعليم السكان، وبمعنى آخر أن دخول الأفراد الأقل الأكثر تعليما ترجع إلى خسائر مساوية غير مباشرة في دخول الأفراد الأقل تعليما، وبالتالي فإن التوسع في التعليم لا تعني بالضرورة تعزيز النمو الاقتصادي، إلا في حالة وجود نقص في اليد العاملة المتعلمة. ولكن فرضية هذه النظرية ضعيفة، ولم تلق قبولا من قبل الاقتصاديين المعاصرين في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حيث تؤكد الشواهد والدراسات على مستوى الاقتصاد الكلي أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين التعليم والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن أصحاب العمل ما زالوا يفضلون المتعلمون على الذين لا يمتلكون مؤهلات تعليمية، والسبب في ذلك أن الفرد محدود القدرة والحركة والسلوك ولكن التعليم يساعد على تطوير القدرات والخصائص الذاتية للفرد التي لها علاقة بالوظيفة، بالإضافة إلى أن التعليم يعتبر شرطا لزيادة المهارات والمعارف التكنولوجية اللازمة لزيادة الإنتاجية.[1]

وبالتالي فإن المؤسسة تبحث عن توظيف الأشخاص حاملي الشهادات العليا في الوظائف التي تتطلب التدريب، وبهذا تحقق المؤسسة انتاجية مرتفعة من هؤلاء في مقابل رفع أجورهم، على اعتبار أن تكاليف التدريب غير مرتفعة بالنسبة للأفراد المتعلمين.

الفرع الثالث: نظرية إعادة الانتاج

يرى أنصار هذه النظرية أمثال baurdieu وpasseron أن كل طبقة تمرر إلى أبنائها الرأسمال الثقافي الذي يسمح لهم إما بالنجاح أو يقودهم إلى الفشل، وذلك لأن المدرسة تتبنى ثقافة الطبقة السائدة حيث أن احتمالات الفشل ترتفع لدى أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة، فالتعارض الثقافي بين المدرسة والأسرة يعد من أبرز مقومات السوسيو ثقافية حسب النظرية في تعليم هذه الطبقة.[2]

وبالتالي يصبح التعليم وسيلة فعالة في إعادة الإنتاج وخلق التفاوتات بين طبقات المجتمع، حيث يصبح التعليم بالنسبة للطبقات المهيمنة يقوم على الدراسات والمعارف التي ليس لها صلة بالحاجات الاقتصادية للمجتمع، أما التعليم بالنسبة لعامة الناس يخدم مصالح الطبقات المهيمنة في المجتمع، نتيجة لذلك يصبح

[1]– جميلة بغداوي: مرجع سابق، ص–ص:33–34.

[2]– فاطمة صباح: مرجع سابق، ص:25.

التعليم أداة فعالة للمحافظة على التفاوت بين الطبقات، وهذا ما يؤدي إلى تقليص مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي في المجتمع.

الفرع الرابع: نظرية رأس المال البشري

تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الاجتماعية، والتي استمرت طويلا خلال حقبة الخمسينات والستينات وحتى الآن. وقد بدأ رجال الاقتصاد يدركون خلال الخمسينات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية، أو ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، ورغم أن هذه النظرية لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتزT. Schultz الذي ركز في تحليلاته على العلاقة بين التعليم والنظام التعليمي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مدخلات ومخرجات التعليم وإعداد للقوى العاملة واعتبار التعليم نوعا من الاستثمار الاقتصادي، كما اهتمت من ناحية أخرى نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج؛ وقد حاول شولتز البرهنة حول دراسة المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيفية اهتمامها بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس الجامعات وتخريجها كوارد عملية وفنية مؤهلة الإدارة عملية الإنتاج. وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري؛
- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الانسان، وقد رأى شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس مال في التحليل الاقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري، حيث اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الانسان وتسيء إلى نفسيته؛

ورأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس اقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنون صالحون ومسؤولون من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمن بها، كما أثارت مفاهيم

نظرية رأس مال البشري لشولتز عددا من الباحثين في مجال الاقتصاد وذلك من خلال امكانية تطبيق هذه النظرية في بعض المجالات الاستثمار البشري وأهمها التدريب.[1]

وقد توصل شولتز إلى أن اختلاف المستويات التعليمية هو العامل المفسر للتباين في مستوى أجور العمال، وكذلك التباين في مقدار الدخول التي يحصل عليها الأفراد طوال حياتهم الإنتاجية، وتوصل بيكر إلى نتائج مماثلة في مجال التعليم العالي حيث رأى أن الموارد الإضافية الصافية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي نتيجة ارتفاع أجره بعد حسم كلفة معيشة الطالب، وكلفة تعلمه، والأجور الضائعة نتيجة تركه العمل لغرض الدراسة مقارنة مع الموارد التي يحصل عليها الأفراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية وهي موارد أكبر، كما يرى من مقارنة هذه الموارد الإضافية التي يحصل عليها الفرد نتيجة لتعليمه العالي مع جميع عناصر الكلفة، وأن درجة ربحية الأموال الموظفة في التعليم العالية وتعادل ربحية الاستثمارات في مجالات أخرى.[2]

المطلب الثاني: حدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي

لقد خلص أنصار نظريات السابقة كنظرية رأس المال البشري ونظريات المعارضة إلى حدود تأثير التعليم في النمو الاقتصادي، والتي تعتمد على خصائص النظامين الاقتصادي والتعليمي وكيفية الموازنة بينهما، ومعرفة الحالات التي يكون التعليم له تأثير إيجابي أو سلبي في عملية النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن أن نتوقع ما يلي:[3]

أولا: انعدام أو ضعف تأثير التوسع في التعليم على النمو الاقتصادي، وانتشار البطالة والاقتصاديات المعاصرة وخصوصا في الدول النامية في الحالات التالية:

1- وجود نظام تعليمي غير كفء يقوم على أساس منح الشهادات، تمكن أصحابها من المنافسة في الحصول على وظائف اجتماعية واقتصادية فقط، أو على أساس المحافظة على التفاوت الطبقي في المجتمع، وليست قائمة على أساس الملائمة لاحتياجات النمو الاقتصادي، مما يجعل التوسع

---

[1]- صباح غربي: الاستثمار في التعليم و نظرياته، مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2-3، جامعة بسكرة، جانفي- جوان 2008، د ص.

[2]- عبد الله زاهي راشدان: في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص-ص:13-26.

[3]- جميلة بغداوي: مرجع سابق، ص-ص: 34-36.

في التعليم يؤدي إلى مخرجات بالكمية والنوعية التي لا تلائم حاجات سوق العمل والنمو الاقتصادي؛

ومن أهم مظاهر عدم الملائمة:

- نقص العمالة الفنية من المستويات المتوسطة والعالية من خريجي المدارس والمعاهد الفنية والتقنية؛
- فائض من مستخدمي المكاتب ذوي المستويات المتوسطة من خريجي التعليم المدرسي الأكاديمي؛
- فائض من الاختصاصين ضعيفي المؤهلات من خريجي الكليات الانسانية والأدبية التي لا تلبي حاجات المجتمع؛
- النقص الحاد من المؤهلات العلمية من خريجي الكليات العلمية والتكنولوجية في القطاعات الإنتاجية المطلوبة.

2- قد يحدث العكس في حالة وجود نظام تعليمي كفء ينتج مخرجات تلبي احتياجات النمو الاقتصادي وسوق العمل، ولكن وجود نظام اقتصادي غير كفء لا يستخدم مخرجات التعليم استخداما أمثل، بسبب ضعف الهيكل الوظيفي ونظام الأجور والمرتبات الغير مرضية وعدم ملائمتها للقوى العاملة المتعلمة، مما يدفعهم للعمل في مجالات تختلف عن اختصاصهم بالإضافة إلى القطاعات التعليمية لا توفر الأعمال الملائمة لخريجي النظام التعليمي من أصحاب المؤهلات التعليمية؛

3- قد يوجد نظام تعليمي واقتصادي غير كفء، مما يؤدي إلى تعميق فقدان التوازن بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية والنمو الاقتصادي، مما يترتب عليه مشكلة انعدام الملائمة وبروز مشكلتين هما:" البطالة بين المتعلمين" ومشكلة مماثلة هي:"ظاهرة الاستخدام الناقص للعمالة داخل الوظيفة"، والتي تعني العمل في وظائف دون مستوى التأهيل حيث تتزايد نسبة الشباب الذين يشغلون وظائف لا تتيح لهم أن يستغلوا تعليمهم و قدرتهم استغلالا كاملا؛ مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل ومثالا على ذلك قبول خريجي التعليم الثانوي والجامعي بوظائف كان يستغلها خريجو التعليم الابتدائي ولا تستلزم إعدادا ثانويا أو جامعيا، ويترتب على هاتين المشكلتين انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، والذي يعني إلغاء الأثار الإيجابية المترتبة على

الاستثمار في التعليم ورفع كلفة الفرصة البديلة للفرد والمجتمع، مما يعوق عملية النمو الاقتصادي؛

ثانيا: كما يمكن أن نتوقع تأثيرا إيجابيا للتوسع في التعليم على النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة تحت الشروط التالية:

- وجود حكومة قوية تستعين بنظام تعليمي واقتصادي كفء، يقوم على تنفيد سياسات مصممة لغرض تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والحاجات المتوقعة للاقتصاد ليست مصممة للمحافظة على التفاوت الطبقي أو الطلب على وظائف رفيعة؛

وهذا التوازن يتطلب توفر شرطين هما:

1- سياسات وخطط تعليمية تضمن تحقيق الوظائف الرئيسية لنظام التعليم؛ والتي تتمثل في:

أ) تنمية القدرات الذاتية للطلاب واكتشافها وتزويدهم بالمهارات والمعرفة التكنولوجية والتي تساعدهم على الأداء الفعال في المجتمع وفي الوظيفة، وتساعدهم على التكيف إزاء التغيرات التكنولوجية السريعة و احتياجات التنمية لسوق العمل المحلي؛

ب) تكوين المهارات العالية والدعم المستمر للبحث والمعرفة التكنولوجية العملية؛

2- ولكي تؤتي هذه السياسات التعليمية ثمارها، يجب أن تسعى الحكومة لتنفذ سياسات اقتصادية ملائمة تضمن الاستيعاب والاستخدام الأمثل لمخرجات التعليم من خلال إيجاد وظائف بنوعية أفضل، وأن يعاد النظر دوريا في القوانين والتشريعات التي تحكم الأجور والحوافز في القطاع الخاص والحكومي، بحيث تساعد على تشجيع و تنمية المهارات النادرة وحسن استخدامها وتغيير القيم المعادية للعمل المهني ورفع فعالية السوق بوصفها الأداء الأمثل لتوزيع القوى البشرية، كما يؤخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث داخل مؤسسات التعليم، والتي تهدف إلى تغيير نوعية المهارات والكفاءات عن طريق تدريب الخريجين قبل ممارسة العمل، وأن يكون التدريب مستمرا مع التطوير المستمر للمهن والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إجراء خطط مسبقة لاحتياجات السوق من القوى العاملة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

يجب أن ترتبط خطط وسياسات التعليم بخطط التنمية الاقتصادية، حيث أنه يجب أن يكون هناك تنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية و المؤسسات الإنتاجية الحكومية، وخاصة عند رسم السياسات والخطط التعليمية، وبالتالي كلما زادت درجة الارتباط بين الاقتصاد والتعليم انخفضت البطالة وظاهرة الاستخدام الناقص، وكلما توقعنا الحصول على عوائد أكبر من الاستثمار في التعليم وزيادة الانتاجية، وبالتالي يصبح التوسع في التعليم عاملا يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

وقبل أن يحدث أي أثر في التوسع في التعليم، يجب أن يكون شريحة كبيرة من الناس قد تلقت بعض مستويات التعليم وخاصة التعليم الأساسي والثانوي، فقد أثبتBarro (1991) ومعهد الأمم المتحدة(1995)، أن الدول التي تمتلك مخزونا أوليا في رأس المال البشري المتمثل في معدلات استيعاب أعلى في التعليم الأساسي والثانوي قبل عشر سنوات في سنة 1960، حققت معدلات أسرع في الفترة"1970-1980".

وعليه نستطيع أن يمكن أن يكون هناك تأثيرا ضعيفا للتوسع في التعليم على النمو الاقتصادي، إذا كان النظام التعليمي يقوم على أساس الشهادات من أجل المنافسة على مناصب الاجتماعية والاقتصادية، أو على أساس المحافظة على التفاوت الطبقي في المجتمع، وليس على أساس تلبية احتياجات النمو الاقتصادي وجعل المخرجات تتلاءم مع حاجات سوق العمل والنمو الاقتصادي، وكما نتوقع تأثير إيجابي للتوسع في التعليم على النمو الاقتصادي يقوم على وضع سياسات تهدف إلى تحقيق توازن بين مخرجات التعليم و الحاجات المتوقعة للاقتصاد والنمو الاقتصادي والقضاء على البطالة.

خلاصة الفصل الثاني

توصلنا في بداية هذا الفصل إلى أن التعليم له دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي، حيث تبرز قنوات تأثير التعليم في النمو الاقتصادي من خلال:

الاستهلاك الذي يعتبر مصدرا لزيادة الدخل في المستقبل ويحسن قائمة الخيارات الاستهلاكية للفرد مما يخلق الطلب الفعال ويحسن مستوى المعيشة، كما يحسن من سير المؤسسات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يهيئ المناخ الملائم للاستفادة من الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي؛

أما الادخار له علاقة إيجابية بينه وبين التعليم، إذ يفيد التعليم الفرد في زيادة مراقبته لدخله أكثر ويزيد من امكانية الادخار لديه؛

كما يؤثر التعليم إيجابا على السلوكات الفردية إذ أنه يحسن من السلوك الانجابي للأفراد، كما أن الأفراد الأكثر تعليما يعمرون أكثر، وأن أثر تعليم الزوجة يفيد صحة الزوج ويحسنها أكثر من أثر تعليم الزوج في صحته، فضلا عن تحسن صحتها وصحة أولادها بسبب زيادة مستواها التعليمي؛

كما أن التعليم يخفض من نسب الجريمة و نشر الديمقراطية والسلوك المدني والحس السياسي حيث يزداد الوعي لدى المجتمع وتتحسن الثقافة الوطنية والولاء للوطن؛

كما توصلنا إلى أن للتعليم أثر إيجابي في الرفع من إنتاجية العمل والعوامل الأخرى كرأسمال المادي وعلى ربحية إنتاجية المؤسسات، فضلا على أن هناك علاقة تكاملية بين رأسمال البشري والبحث والتطور بإمكانها أن تبرز بأكثر قوة في إسهام التعليم في النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص أثاره على التوازنات الكبرى(التشغيل، الأسعار، التمويل العمومي، ميزان المدفوعات) أمكن من تفسير علاقة التعليم بالنمو الاقتصادين كما توصلنا إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم وتوزيع الدخل حيث أنه كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع اقتربت الدخول في المتوسط، وهكذا يصبح للتعليم أداة للتقارب الاجتماعي والاقتصادي مع وجود سياسة أجور عادلة، فضلا عن وجود أيضا علاقة

تكاملية بين التعليم ومصادر النمو الاقتصادي، رأس المال المادي، القوى العاملة، التقدم التكنولوجي حيث أن هذا الأخير يعمل على زيادة عوائد رأس المال البشري والمادي مما يعزز النمو الاقتصادي.

كما يتضح لنا أن التعليم يخدم أغراضا اجتماعية هامة، فلا ينظر إليه على أنه وسيلة لزيادة المهارة التي تتطلبها عملية النمو، لكنه أيضا وسيلة لمنح أفراد المجتمع التقدم المادي والاجتماعي، حيث أنه كلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع، مما يساهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والنمو في المجتمع، كما أن هناك تأثير إيجابي للتوسع في التعليم على النمو الاقتصادي.

وفي الأخير فإن هذه الدراسات قد أكدت على دور وأهمية التعليم في إحداث أثر النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، حيث عملت الجزائر على تطوير سياستها التعليمية، وهذا بغية تطوير نظامها التعليمي لما له من دور في النمو الاقتصادي، وسنتناول في الفصل الموالي السياسة التعليمية التي مست الجزائر مع تقييم كفاءة نظامها التعليمي ودراسة واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر، مع دراسة أثره على النمو الاقتصادي ودرجة الارتباط بينهما.

الفصـــــــل الثالث

الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر 2002-2012

تمهيد

يعتبر التعليم من أهم الركائز التي يبنى عليها تقدم الأمم والشعوب، إذ بواسطته تكون التنشئة الاجتماعية ونقل المعارف وهو الأساس في الاستمرارية الحضارية والاتصال بين ماضي الشعوب وحاضرها.

كما تعتبر المنظومة التربوية المرآة العاكسة لحقيقة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدول، ولهذا من الضروري على هذه الدول إن أرادت حجز مكانة لها بين الشعوب والأمم التي تولي منظومتها التربوية العناية، وأن تجعلها مواكبة للتغيرات والتطورات الحاصلة محليا ودوليا في شتى المجالات، والجزائر كغيرها من الدول أدركت هذه الحقيقة، فمنذ الاستقلال وحتى السنوات الأخيرة طبقت الدولة مجموعة من الإصلاحات محاولة منها لرفع مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع، أي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية، فركزت السياسة التعليمية المنتهجة خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات على التوسع الكمي في المنشأة ورفع معدلات التمدرس.

كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع التربية والتعليم مع بداية البرامج والمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية للتنمية الاقتصادية، محاولة منها لتطوير التعليم وتوسيعه بمختلف أنواعه ومستوياته كما شكلت نفقات التعليم جزءا هاما من نفقات الدولة وما يؤكد ذلك التخصيصات المالية الضخمة التي توجهها الحكومات إلى قطاع التعليم.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول تقييم السياسة التعليمية في الجزائر وتقييم كفاءة النظام فيها محاولين التعرف على واقع التعليم في الجزائر مع تطور الإنفاق على التعليم ونصيب الطالب الواحد ونسبته إلى الموازنة العامة للدولة، ونسبته أيضا إلى PIB مع دراسة حالة من أجل الإجابة على الإشكالية المحورية خلال فترة الدراسة.

ويتضمن هذا الفصل 03 مباحث أساسية كما يلي:

- المبحث الأول: السياسة التعليمية في الجزائر وتقييم كفاءة النظام التعليمي.
- المبحث الثاني: واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر.
- المبحث الثالث: الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي من2002-2012.

المبحث الأول: تطور السياسة التعليمية في الجزائر وتقييم كفاءة النظام

لقد كان للدولة الجزائرية كغيرها من الدول بعد نيلها الاستقلال بدل جهود كبيرة من أجل تطوير نظامها التعليمي انطلاقا من النظام الموروث من العهد الاستعماري، وذلك من خلال اتباعها جملة من التطورات والإصلاحات نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد، من أجل تحقيق أهدافها التعليمية المسطرة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث، محاولين تقييم هذه السياسة التعليمية على ضوء النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: تطور السياسة التعليمية في الجزائر

لقد كان الحق في التعليم أحد الأهداف الأولية التي سعت المنظومة التربوية جاهدة لترسيخها منذ الاستقلال وهكذا شهدت المنظومة التربوية تطورا هائلا في عدد تلاميذها وقدراتها ومؤطريها.

ولقد أدت ديمقراطية التعليم إلى ارتفاع مذهل في عدد التلاميذ منذ سنة 1962، حيث التحق أكثر من ربع السكان بالمدارس الابتدائية والاكماليات والثانويات والجامعات وكذا مؤسسات التكوين الأخرى، حيث يضم التعليم الأساسي والثانوي أكثر من سبعة ملايين تلميذ من المجموع، ولمواجهة الزيادة المتسارعة لعدد التلاميذ شرع في إنجاز برامج طموحة لبناء المنشآت القاعدية وتجهيزها وهكذا تم إنشاء حوالي 190000 مؤسسة تربوية منذ سنة 1962إلى يومنا هذا، من بينها 75000 مدرسة ابتدائية و2900 اكمالية وأزيد من 1000 ثانوية ومتقنة، وتمثل المجهودات المبذولة لتوظيف الأساتذة وتكوين المكونين في مختلف المستويات بلا شك عاملا أساسيا في تطوير المنظومة، وتتوفر الجزائر على 170000 معلم و99000 أستاذ في التعليم الأساسي و53000 أستاذ في التعليم الثانوي وتضاعف هذا العمل 13 مرة منذ 1962.[1]وفيما يلي سنعالج التطورات لتعداد الطلبة والأساتذة والهياكل القاعدية المتاحة لمختلف مراحل التعليم.

الفرع الأول: تطور الجانب البشري

لقد عرف التمدرس في الجزائر زيادة في تعداد التلاميذ وذلك نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وينعكس ذلك في تطور وتيرة كل من سلكي الأساتذة والعمال التابعين للقطاعي التربية والتعليم العالي، وسنتطرق فيما يلي إلى تطور التلاميذ والجهة المؤطرة لمختلف مراحل التعليم.

---

[1]- علي توبين: النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر1970-2002، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004، ص-ص:95-96.

أولا- تطور عدد التلاميذ

عرف قطاع التربية والتعليم العالي زيادة معتبرة في عدد التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية من سنة إلى أخرى.

1-التعليم الابتدائي

عرف عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي تطورا كبيرا، إذ بلغ عدد التلاميذ المسجلون في السنة الدراسية 2001-2002 حوالي 4692 تلميذ، ليرتفع خلال السنة الدراسية2010-2011 إلى 3346 تلميذ، وهذا يدل على أن التعليم في الجزائر مازال يعرف تزايدا مستمرا، والجدول التالي يبين عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي.

الجدول(02): تطور عدد التلاميذ المسجلون في التعليم الابتدائي الوحدة: بالآلف

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
التلاميذ	4692	4613	4508	4362	4197	4079	3932	3247	3308	3346

المصدر: www.ons.dz/education-htm، ص:114

ويمكن توضيح الجدول السابق على الشكل التالي:

الشكل (02): تطور عدد التلاميذ التعليم الابتدائي

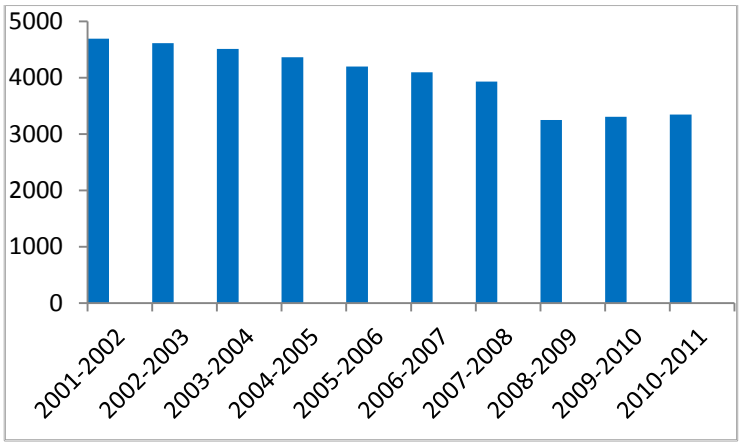

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

2-التعليم المتوسط

كما عرف عدد التلاميذ في التعليم المتوسط خلال فترة من 2001-2002 إلى 2010-2011 ارتفاعا وصل إلى2980ألف تلميذ، ويعود ذلك إلى استقبال المتوسطات في السنة أولى متوسط تلاميذ السنة السادسة أساسي والخامسة ابتدائي التي مسها الإصلاح، مما جعل العدد ينتقل إلى أكثر من 3ملايين تلميذ والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (03): تطور عدد التلاميذ المسجلون في التعليم المتوسط الوحدة: بالآلاف

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
عدد التلاميذ	2116	2186	2222	2256	2221	2443	2596	3158	3053	2980

المصدر: www.ons.dz/education-htm، المرجع نفسه، ص:114.

ويمكن توضيح الجدول السابق على الشكل التالي:

الشكل(03): تطور عدد التلاميذ في المتوسط

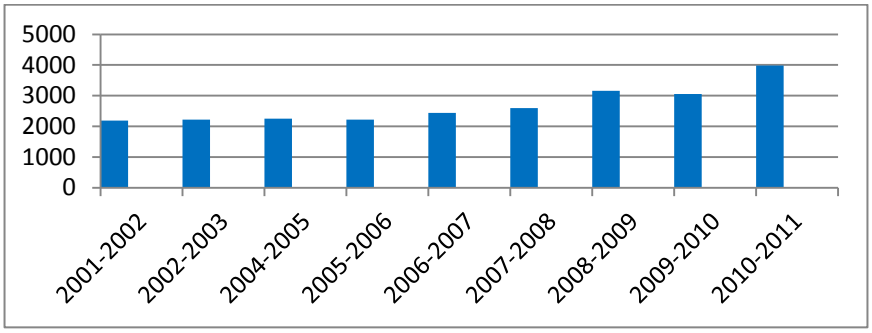

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

3-التعليم الثانوي

كما عرف التعليم الثانوي هو الآخر ارتفاعا في تعداد المتمدرسين ما بين سنة 2001-2002 الذي كان فيه عدد المتمدرسين 1041ألف تلميذ ليصل إلى1199ألف تلميذ في الستة الدراسية 2010-2011 وكما تجدر الإشارة إلى أنه سجل تراجع في السنة الدراسية2007-2008 و2008-2009 بما يقارب 975ألف تلميذ، وهذا راجع إلى تمديد مدة التعليم المتوسط الذي أصبح 04 سنوات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (04): تطور عدد تلاميذ التعليم الثانوي الوحدة: بالآلاف

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
التلاميذ	1041	1096	1122	1123	1176	1036	975	975	1171	1199

المصدر: www.ons.dz/education-htm، المرجع نفسه، ص:114.

ويمكن توضيح الجدول أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم(04): تطور عدد تلاميذ الثانوي

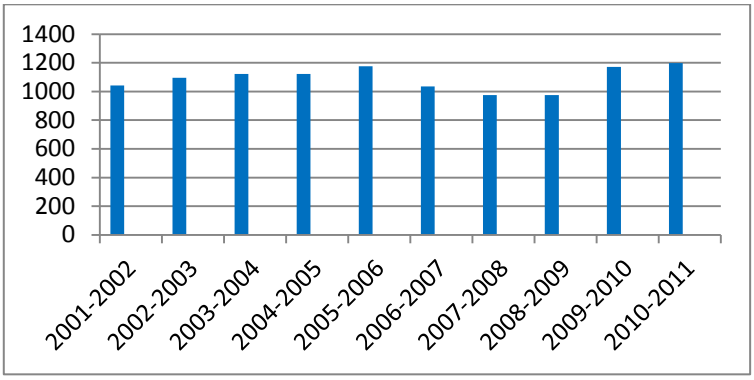

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

4-**التعليم العالي**

ارتفع عدد الطلبة المسجلون في التعليم العالي بين سنة 2001-2002 ب570ألف طالب ما بعد التدرج، منهم في التدرج 543ألف طالب، أما في السنة الدراسية 2010-2011 فقد بلغ عدد الطلبة ما بعد التدرج حوالي 1077.9ألف طالب منهم 1077.9ألف طالب في التدرج، وهذا ما يبينه الجدول التالي

الجدول(05): تطور عدد الطلبة في التعليم العالي الوحدة: بالآلاف

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
ما بعد التدرج	26.1	26.3	30.2	33.7	37.7	43.4	48.7	151.7	1005.9	60.7
التدرج	543.9	590.0	623.0	721.8	743.1	820.7	952.1	1048.9	1034.3	1077.9
المجموع	570	616.3	653.2	755.3	780.8	864.1	1000.8	1103.8	1093.3	1138.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.ons.dz/education-htm، المرجع نفسه، ص:114.

ويمكن توضيح الجدول أعلاه عن طريق:

الشكل (05): تطور عدد طلبة التعليم العالي

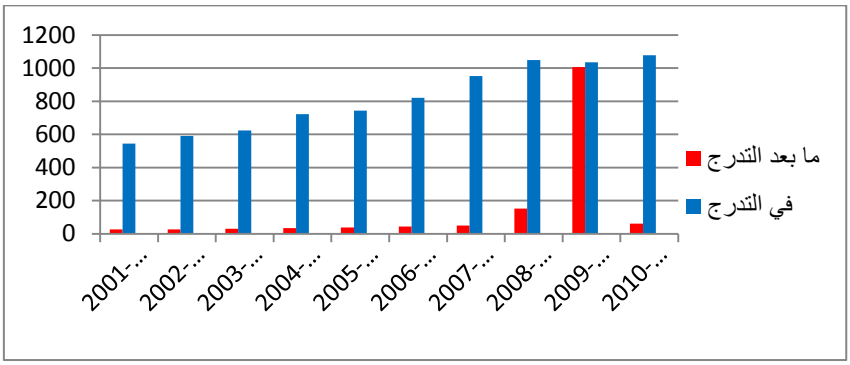

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

ثانيا- التأطير البيداغوجي

عرف عدد الأساتذة تطورا ملحوظا، نتيجة لارتفاع عدد التلاميذ ولضمان تأطير جيد تم توظيف معلمين وأساتذة وذلك لمواءمة التأطير لاحتياجات المتمدرسين الجدد، حيث ارتفع عدد المعلمين والأساتذة من 331602 ألف إلى 359533 ألف ما بين 2001-2002 و2010-2011 أي بزيادة تقدر بأكثر من 27931 ألف أستاذ.

1-التعليم الابتدائي

إن نوعية التأطير قد عرفت تحسنا ملحوظا، على اعتبار أنه في سنة 2001-2002 تم إحصاء حوالي 170039 ألف معلم ومعلمة، وبقي في الارتفاع إلى غاية 2006-2007 إذ سجل انخفاض بنسب قليلة إلى أن وصل إلى144855 ألف معلم ومعلمة في 2010-2011، وهذا يدل على أن هذه الطاقة تعتبر وسيلة مهمة لتحسين المردود التربوي للتعليم الابتدائي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (06): تطور عدد المعلمين في التعليم الابتدائي

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
عدد المعلمين	170039	167529	170031	171471	171402	170207	168962	142332	143041	144885

المصدر: www.ons.dz/education-htm، المرجع نفسه،117.

ويمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(06): تطور عدد المعلمين في التعليم الابتدائي

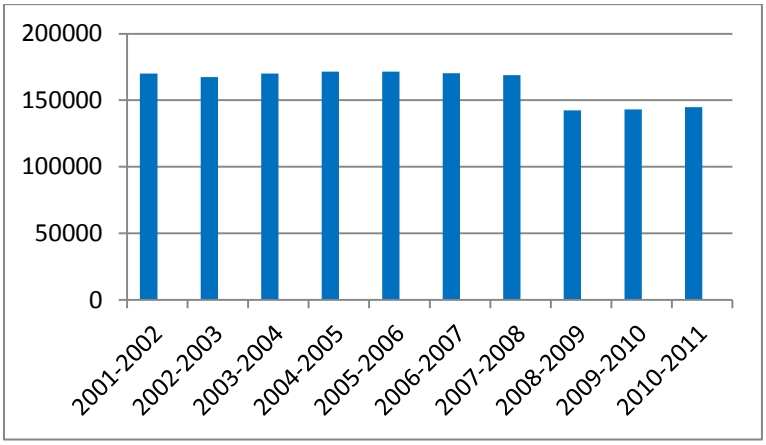

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

2-<u>التعليم المتوسط</u>

حيث عرف التأطير في التعليم المتوسط ارتفاعا نتيجة لتطور عدد التلاميذ، حيث قفز العدد من 104289 أستاذ في سنة 2001-2002 إلى140098 أستاذ في سنة 2010-2011 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (07): تطور عدد أساتذة التعليم المتوسط

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
الأساتذة	104289	104329	107898	108249	109578	112897	116285	135744	138559	140098

المصدر: **www.ons.dz/education-htm**، المرجع نفسه، ص:117.

ويمكن ابراز هذا التطور بشكل أفضل من خلال الشكل التالي:

الشكل (07): تطور عدد أساتذة التعليم المتوسط

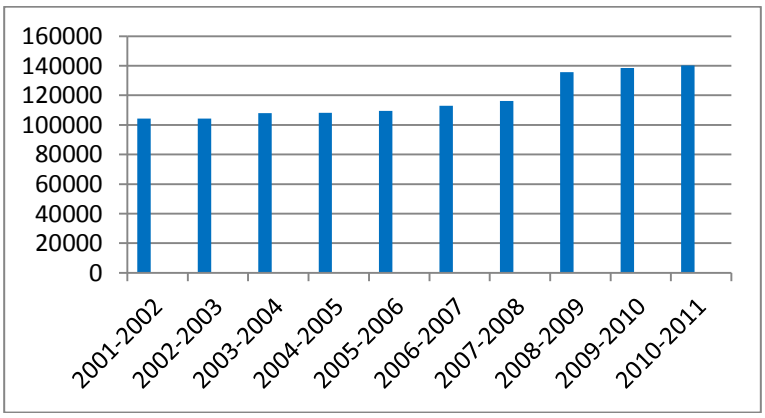

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

3-التعليم الثانوي

كما سجل التأطير في التعليم الثانوي ارتفاعا من 57274أستاذ إلى 74450 أستاذ في 2001-2002 و2010-20011، وهو الأمر الذي يعكس حجم التطور الحاصل في هذه المرحلة المهمة في التعليم والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (08): تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
عدد الأساتذة	52274	57747	59177	60185	62330	62642	64459	65598	69549	74550

المصدر: www.ons.dz/education-htm، المرجع نفسه، ص:117.

الشكل (08): تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي

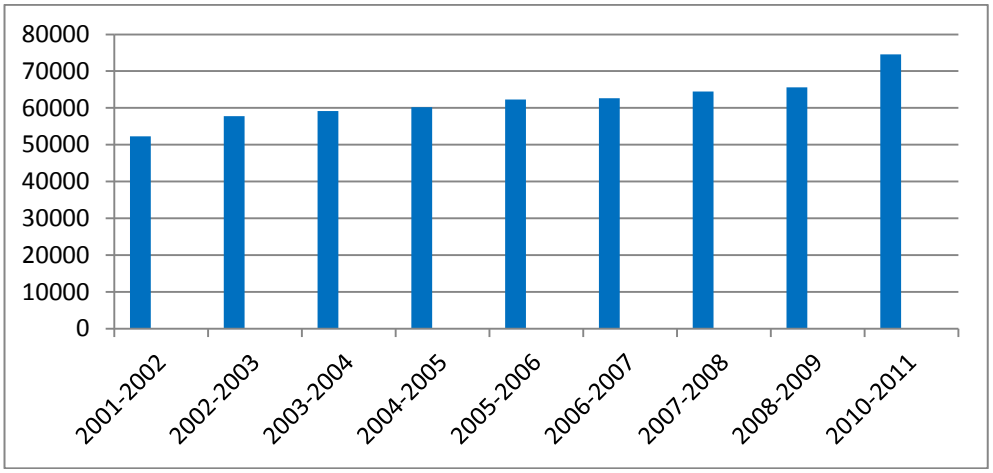

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

4-التعليم العالي

مع الموازاة مع التطور الحاصل في عدد الطلبة، تطور أيضا عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين، فقد انتقل العدد الإجمالي من 5398 أستاذ في الموسم الدراسي 2001-2002 إلى 34266 أستاذ في الموسم الدراسي 2008-2009 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (09): تطور عدد أساتذة التعليم العالي

السنة الدراسية	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009
عدد الأساتذة	19275	20769	22650	25229	27067	29062	31703	34470

المصدر: فاطمة الزهراء كياري، مرجع سابق، ص: 49.

ويمكن تمثيل الجدول السابق على الشكل التالي:

الشكل (09): تطور عدد أساتذة التعليم العالي

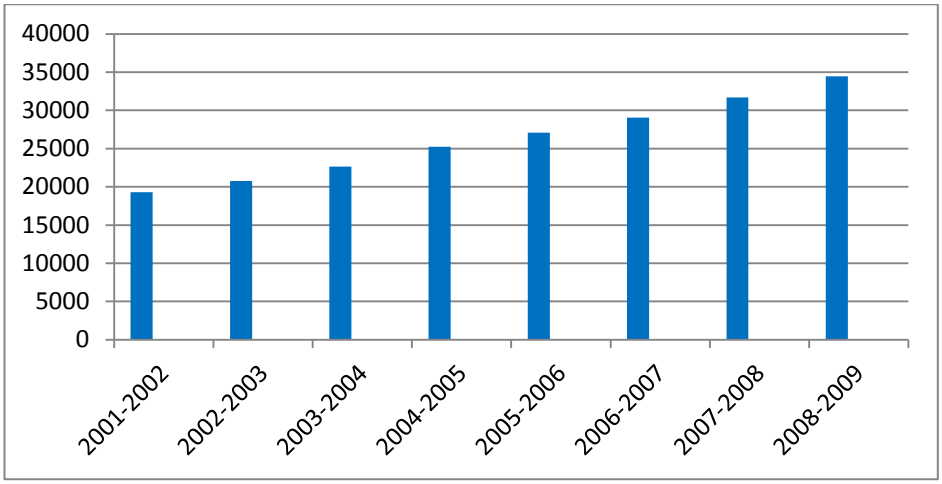

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

لكن على الرغم من هذا التطور الحاصل في عدد الأساتذة فإن معدل التأطير هو الآخر في تزايد مستمر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (10): تطور معدل التأطير

السنة	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
الطلبة في التدرج بالآلاف	543.9	590.0	623.0	721.8	743.1	820.7	952.1	1048.9	1034.3	1077.9
عدد الأساتذة	19275	20769	22650	25229	27067	29062	31703	34470	38646	40137
معدل التأطير %	28.22	28.41	27.51	28.61	27.45	28.24	30.03	30.43	26.76	26.85

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول05 و09.

من الجدول(10) نلاحظ أن معدل التأطير في تزايد منذ الموسم الدراسي 2001-2002 حيث كان 28 طالبا لكل أستاذ ليصبح في الموسم الدراسي 2008-2009 30 طالب لكل أستاذ، ومن ثم تبقى مسألة التأطير من تحديات التعليم العالي في الجزائر.

الفرع الثاني: تطور الهياكل والمنشآت القاعدية

إن المجهود المشار ما كان ليتحقق لولا شبكة واسعة من المدارس، والثانويات التي تم إنجازها في مختلف المناطق والجهات، مما جعل بلادنا تتوفر على شبكة من المرافق التعليمية فوق عددها24000 مدرسة تربوية في نهاية 2011، والجدول التالي يبين التطور في عدد المؤسسات التعليمية.

الجدول (11): تطور المنشآت القاعدية لقطاع التربية الوطنية

البيان / السنوات	المؤسسات الابتدائي		مؤسسات المتوسط		مؤسسات الثانوي		المجموع
	ملحقة مدارس أساسية	حجرات الدرس المستعملة	مراكز التعليم المتوسط	ملحقات	متاقن	ثانويات	
2002-2001	16482	125137	3526	6	249	1040	146440
2003-2002	16714	126125	3650	4	246	1084	147823
2004-2003	16899	127473	3740	3	248	1133	149496
2005-2004	17041	128549	3844	3	244	1179	150860
2006-2005	17163	125567	3947	11	244	1229	148161
2007-2006	17357	126190	4104	12	234	1304	149201
2008-2007	17429	124589	4272	12	-	1591	147893
2009-2008	17552	108828	4579	3	-	1658	132620
2010-2009	17680	110434	4784	0	-	1745	134643
2011-2010	17790	112002	4901	0	-	1813	136506

المصدر: www.ons.dz/education-htm، مرجع سابق، ص:122.

كما أدى الطلب الاجتماعي على التعليم العالي إلى توسيع الشبكة الجامعية حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية53 في سنة 2000، وهو الأمر الذي أدى إلى تضاعف قدرة الاستقبال البيداغوجية التي أصبحت 104 مؤسسة جامعية سنة 2012.

الجدول(12): تطور المؤسسات الجامعية

السنة	2000	2005	2009	2012
المؤسسة	53	60	64	104

المصدر: فاطمة الزهراء كياري، مرجع سابق، ص:53.

من خلال الجدول (11) و(12) نلاحظ زيادة في عدد المؤسسات التعليمية ب9934 مؤسسة تعليمية خلال هذه السنوات الأخيرة، وذلك لتحسن أسعار البترول والتي أدت إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومع الزيادة المستمرة على الطلب الاجتماعي على التعليم وتميزه بالمجانية، أدى ذلك إلى ظهور ضغوط كبيرة على المنشآت القاعدية وبالتالي بروز اكتضاض حاد في الأقسام، فعمدت الدولة إلى انشاء المزيد من المؤسسات التعليمية لتغطية الركوض الموجود في الأقسام، والملاحظ أن المدارس الابتدائية تحتل الصدارة حيث ارتفع العدد سنة 2011 إلى129792 مدرسة، على خلاف المدارس الأخرى التي قدرت ب4901 متوسطة و1813 ثانوية وذلك سنة 2011، و104 مؤسسة جامعية سنة 2012.

المطلب الثاني: تقييم كفاءة النظام

من خلال قراءتنا للتطورات التي شهدتها المنظومة التربوية في الجزائر، من حيث الجانب البشري والمادي اتضحت لنا نوعا ما الصورة حول النظام التعليمي في الجزائر، وسنحاول تقييم كفاءة النظام التعليمي على اعتبار أن هناك مؤشرات عديدة التي تقاس بها كفاءة النظام التعليمي إلا أننا سنقوم بتقييم كفاءة النظام انطلاقا من نتائج الامتحانات الرسمية لمختلف أطوار التعليمية.

الفرع الأول: امتحان نهاية المدرسة الابتدائية

لقد عرفت هذه الامتحانات نسبة قبول في هذا المستوى الدراسي تحسنا ملحوظا، ولقد كانت نتائج الانتقال إلى السنة أولى متوسط على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول(13): نسبة الانتقال إلى السنة أولى متوسط

السنة	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010
% الانتقال إلى 1متوسط	78.24	45.79	78.83	79.49	76.43	80.93	92.63	79.91	86.76

المصدر: يزيد بن قادة: واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية- دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة، رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 113.

ويمكن تمثيل الجدول أعلاه عن طريق:

الشكل(10): نسبة الانتقال إلى السنة1 متوسط

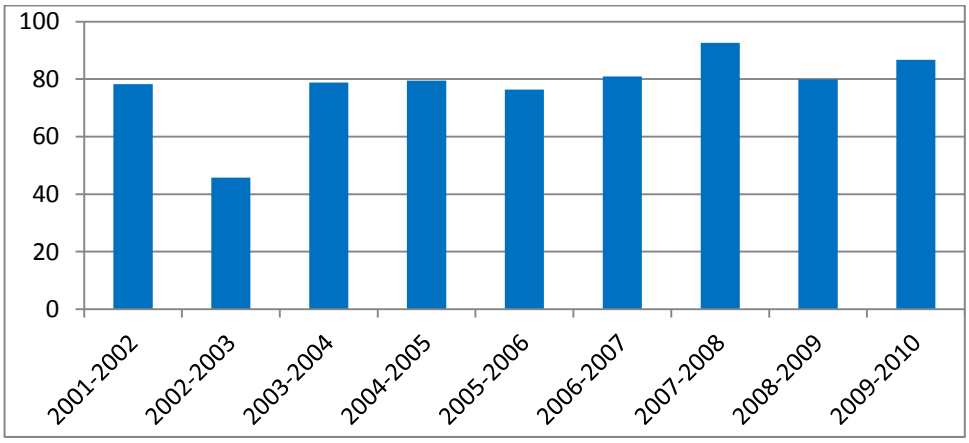

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول(13) والشكل(10) نلاحظ أن نسبة الانتقال إلى السنة أولى متوسط، قد عرفت نسبة قبول كبيرة في الموسم الدراسي 2007-2008 بنسبة 92.63% وهي تمثل أحسن نسبة مسجلة منذ إعادة تطبيق هذا الامتحان سنة 1999 أو حتى بعد 2010.

الفرع الثاني: امتحان شهادة التعليم المتوسط

شهدت نتائج شهادة التعليم المتوسط تحسنا مهما في السنوات القادمة، والجدول التالي يبين نتائج النجاح شهادة التعليم المتوسط.

الجدول(14): تطور نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط

الدورة	جوان 2001	جوان 2002	جوان 2003	جوان 2004	جوان 2005	جوان 2006	جوان 2007	جوان 2008	جوان 2009	جوان 2010
% نجاح	41.53	37.66	36.51	35.67	41.73	60.52	43.94	47.93	73.78	78.79

المصدر: يزيد بن قادة، مرجع سابق، ص:114.

ويمكن توضيحه أحسن في الشكل التالي:

الشكل(11): تطور نسبة نجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط

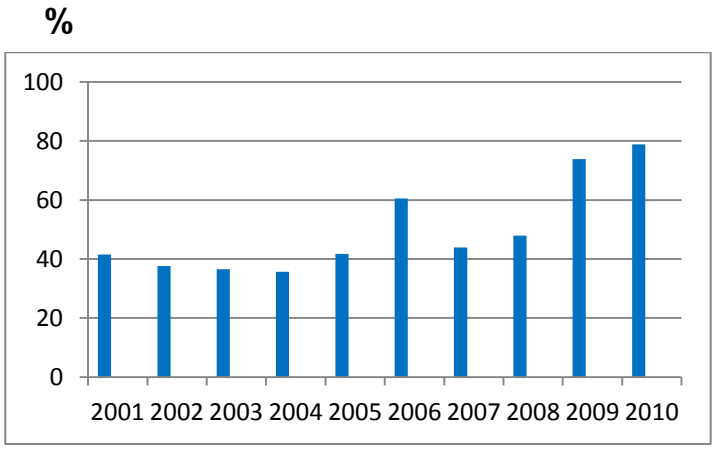

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول(14) والشكل(11) نلاحظ أن نسبة نجاح في شهادة التعليم المتوسط عرفت تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض، إذ سجلت في دورة 2001 نسبة نجاح قدرت ب41.53% لتنخفض خلال السنوات المقبلة، إذ سجلت أعلى نسبة نجاح قدرت ب73.78% و78.79% وذلك في دورة2009 و2010 على التوالي، وهذا يعتبر مؤشر جيد على تطور المنظومة التربوية.

الفرع الثالث: امتحان شهادة البكالوريا

لقد عرفت شهادة البكالوريا تحسنا ملحوظا ابتداءا من 2001، والجدول التالي يبين التطور الحاصل في نسب النجاح في شهادة البكالوريا

الجدول(15): تطور امتحان شهادة البكالوريا

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
% النجاح	34.47	32.92	29.57	42.52	37.29	51.15	53.29	52.29	45.04	61.23	62.85

المصدر:www.ons.dz/education-htm ، مرجع سابق، ص:130.

ويمكن توضيحه الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل(12): تطور امتحان شهادة البكالوريا **%**

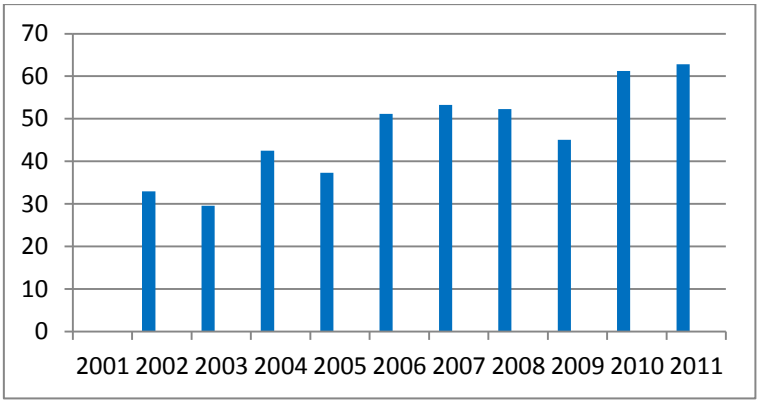

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عل معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول(15) والشكل(12) نلاحظ أن نسب النجاح في البكالوريا متذبذبة أحيانا مرتفعة وأحيانا منخفضة، إذ سجلت أعلى نسبة نجاح خلال دورة 2011 بلغت 62.85% تليها دورة 2010 ب 61.23%، وهو ما يدل على التحسن الملحوظ في امتحان شهادة البكالوريا، وهو مؤشر جيد على أن نسب النجاح في هذا الامتحان تؤول إلى الارتفاع.

الفرع الرابع: عدد المتخرجين في التعليم العالي

لقد أدى التطور المستمر في عدد الطلبة داخل الجامعات إلى تضاعف عدد المتخرجين الحاملين لمختلف الشهادات الجامعية، والجدول التالي يبين تطور عدد المتخرجين.

الجدول(16): تطور عدد المتخرجين

السنة	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
عدد المتخرجين	72737	77972	91828	107515	112932	121905	146889	150014	199767	246743

المصدر: www.ons.dz/education-htm، مرجع سابق، ص:123.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل (13): تطور عدد المتخرجين

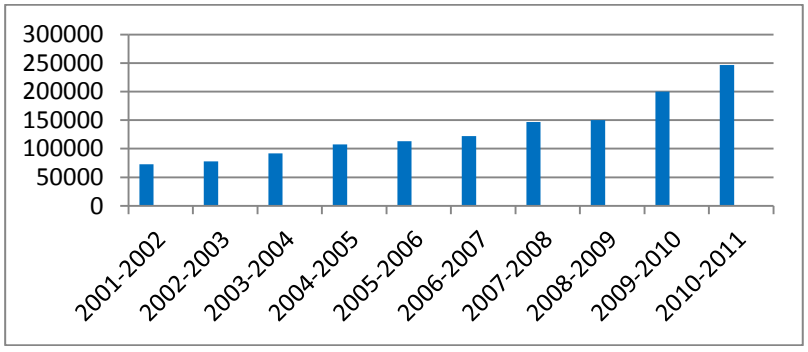

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول(16) والشكل(14) نلاحظ أن عدد المتخرجين عرف تزايد مستمرا من الموسم الدراسي2001-2002إلى2010-2001، إذبلغ عدد المتخرجين 72737 و246743 على التوالي ومن هنا نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين عدد المتخرجين وعدد الطلبة المسجلون في التدرج، إذ أن عدد المتخرجين يزيد كلما يزيد عدد الطلبة المسجلون في الجامعة على اعتبار أننا نلاحظ بأن السنوات التي عرفت نسب تسجيل مرتفعة هي نفسها السنوات التي عرفت نسب تخرج مرتفعة.

إن المعطيات السابقة تدل على التقدم المدهش التي أحرزته قطاع التربية والتعليم العالي في مختلف الأطوار التعليمية، ويرجع هذا التقدم إلى النفقات التي خصصتها الدولة من ميزانيتها لهذه القطاعات.

المبحث الثاني: واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر

تشكل نفقات التعليم جزءا مهما من النفقات العمومية وعبئا ثقيلا على ميزانيتها، حيث تشهد توسعا كبيرا في حجم الإنفاق التعليمي وهذا نتيجة التطور الكبير في عدد المتمدرسين وحاجة سوق العمل إلى اليد العاملة المؤهلة، وبهذا فقد أولت الدولة اهتماما متزايد بالإنفاق على التعليم لما له من تأثير كبير على كفاءة النظام التعليمي، حيث خصصت الدولة مبالغ مالية معتبرة لقطاع التربية والتعليم العالي وما انفكت نفقاتها المالية تتزايد كل خمس سنوات، حيث خصص القسط الأكبر من هذه الموارد لإنجاز الهياكل القاعدية والتجهيزات والأجور والوسائل التعليمية وتكوين المعلمين، وكل هذه المجهودات التي تقوم بها الدولة من حيث عدد تلاميذها وقدراتها ومؤطريها، هذا كله يحتاج إلى مبالغ كبيرة تقوم الدولة بإنفاقها، فما هو واقع الإنفاق على التعليم في الجزائر؟.

المطلب الأول: نصيب الإنفاق على التعليم من مجمل ميزانية الدولة

لقد حظي قطاع التعليم باهتمام واسع من قبل الدولة وهذا واضح وجلي فيما ترصده الدولة من الميزانية السنوية للتعليم والنمو المستمر لأعداد الطلاب في كافة المستويات الدراسية، حيث تسعى نحو تحقيق الالتزام في توفير الخدمات التعليمية لجميع طالبيها في كافة المناطق، وذلك من خلال تخصيصها لميزانيات سنوية التي تفي بتوفير هذه الخدمات إيمانا منها بأن هذا الواجب تحتمه عليها مسؤولياتها انطلاقا من إدراكها لأهمية العنصر البشري، ومع هذا فكما هو متعارف عليه فإنه كلما زاد الإنفاق على التعليم كلما تحسنت نوعيته شريطة أن يكون هذا الإنفاق لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى التحصيل لدى الطلبة والتغطية الكاملة للسكان في سن التعليم.

حيث أن العلاقة التي تربط ميزانية قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي مع ميزانية الدولة، تمثل المجهود النسبي لهذه الدولة في القطاعات مقارنة مجهوداتها لباقي القطاعات الأخرى كالصحة، الزراعة، الصناعة...إلخ من المشاريع التي تتطلب الإنفاق عليها، والجدول التالي يبين تطور نفقات التعليم قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي من مجمل ميزانية الدولة.

الجدول(17): تطور نفقات قطاع التربية الوطنية ونسبتها إلى النفقات الكلية للدولة خلال الفترة 2002-2012 **الوحدة: ألف دج**

البيان	ميزانية تسيير الدولة	نفقات تسيير لقطاع التربية	%	ميزانية تجهيز الدولة	نفقات تجهيز لقطاع التربية	%
2002	1.053.366.167	158.109.316	15.04	548.978.000	24.176.000	4.40
2003	1.097.385.900	171.105.928	15.59	613.724.000	31.463.000	5.13
2004	1.200.000.000	186.620.872	15.55	720.000.000	38.114.871	4.87
2005	1.200.000.000	214.402.120	17.87	750.000.000	38.700.000	5.16
2006	1283.446.977	222.036.472	17.30	1.347.988.000	141.050.360	10.46
2007	1.574.943.361	235.888.168	23.46	2.048.815.000	66.935.680	3.31
2008	2.017.969.196	280.534.953	21.68	2.304.892.500	69.462.000	3.01
2009	2.593.741.485	374.276.936	20.14	2.597.717.000	90.677.000	3.50
2010	2.837.999.823	390.566.167	13.76	3.022.861.000	147.000.000	4.86
2011	3.910.595.317	581.612.000	14.87	2.820.416.581	171.797.500	6.09
2012	4.925.110.47	778.093.508	15.80	2.820.416.581	198.511.000	7.04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية، العدد79، 2001/12/23.
- الجريدة الرسمية، العدد 86، 2002/12/25.
- الجريدة الرسمية، العدد 83، 2003/12/29.
- الجريدة الرسمية، العدد 85، 2004/12/30.
- الجريدة الرسمية، العدد47، 2005/02/19.
- الجريدة الرسمية، العدد 85، 2006/12/27.
- الجريدة الرسمية، العدد 82، 2007/12/31.
- الجريدة الرسمية، العدد 74، 2008/12/31.
- الجريدة الرسمية، العدد 78، 2009/12/31.
- الجريدة الرسمية، العدد72، 2011/12/29.
- الجريدة الرسمية، العدد80، 2012/2/15.

من خلال الجدول(17) نلاحظ أن نفقات الجارية المخصصة للقطاع من مجمل ميزانية التسيير في تزايد مستمر، إذ سجلت هذه النسبة ارتفاعا خلال السنوات من 2002-2009 حيث سجلت نسب من

15.04% إلى 20.14% على التوالي ثم خلال فترة 2010-2012 سجل انخفاض محسوسا حيث بلغت نسبة الإنفاق إلى مجمل ميزانية الدولة13.76% إلى 15.8% على التوالي، وذلك رغم أن مستواها بالقيمة المطلقة والمقدرة بأكثر من778 مليار دج في السنة الأخيرة، أما فيما يخص النفقات الرأسمالية حيث عرفت ميزانية التجهيز زيادة معتبرة وذلك نتيجة الطلب المتزايد على التعليم، مما أدى إلى إنشاء هياكل جديدة لمواكبة الزيادة في هذا الطلب، حيث عرفت نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية تزايد بوتيرة عالية، حيث بلغت نفقات التجهيز حوالي 4.40%و 10.46% من مجمل ميزانية الدولة سنة 2002-2006 على التوالي ويرجع ذلك إلى العودة القوية إلى الاستثمارات العمومية من خلال برنامجي الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، حيث قامت الدولة بتوفير مبالغ ضخمة لقطاع التربية وذلك من أجل تطوير الهياكل القاعدية لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم، وما يمكن ملاحظته بعد ذلك في فترة أن القيمة المطلقة للنفقات في الانخفاض وذلك راجع إلى عدم تسليم المشاريع لإنجاز المنشآت التابعة للقطاع في الآجال المحددة، أما خلال 2010-2012 فنلاحظ أن ميزانية التجهيز عادة إلى الارتفاع وهذا راجع إلى استلام القطاع لمنشآته وبدأ العمل فيها.

ويعتبر قطاع التعليم العالي قطاعا لا يقل أهمية عن قطاع التربية الوطنية، بحيث يوفر هذا القطاع تكوينا عاليا، ونتيجة لتزايد السريع في عدد الطلبة قطاع التعليم العالي تتطلب هذه الحركية إنشاء هياكل بيداغوجية واجتماعية هامة من جامعات، معاهد...إلخ، فكل هذا الكم الهائل من المنشآت يتطلب نفقات من طرف الحكومة، والجدول التالي بين تطور ميزانية القطاع إلى مجمل ميزانية الدولة.

الجدول(18): تطور ميزانية التعليم العالي الوحدة: ألف دج

السنة	ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	% من ميزانية الدولة	السنة	ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	% من ميزانية الدولة
2002	1.053.366.167	58.743.195	5.58	2008	2.017.969.196	118.306.406	5.86
2003	1.097.385.900	63.494.661	5.79	2009	2.593.741.485	154.632.798	6.03
2004	1.200.000.000	66.497.092	5.54	2010	2.837.999.823	173.483.802	6.11
2005	1.200.000.000	78.381.380	6.53	2011	3.910.595.317	277.173.918	7.09
2006	1.283.446.977	85.319.925	6.65	2012	4.925.110.47	277.173.918	56.28
2007	1.574.943.361	95.689.309	9.52				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية، المرجع نفسه.

من خلال الجدول(18) نلاحظ أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي عرفت تطورات متذبذبة، فبعد أن كانت في سنة 2002 تقدر ب5.58% من الميزانية العامة، ارتفعت في سنة 2005 إلى 6.53% لتعاود الانخفاض في سنة 2008إلى5.8 % ثم تعاود الارتفاع إلى 6.03%،6.11%، 7.09%، 56.28 % للسنوات2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. وبصفة عامة يلاحظ الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع التعليم العالي من أجل تطويره وتحسينه لأنه قطاع مهم جدا، ويظهر هذا من خلال الزيادة السنوية المتكررة للميزانية المخصصة لهذا القطاع، وإن عرف انخفاضا في بعض السنوات فهذا راجع إلى شح بعض الموارد المالية بسبب انخفاض البترول. والشكل التالي يوضح أكثر تطور نفقات التعليم في هذين القطاعين.

الشكل(14): تطور نفقات التعليم لقطاع التعليم العالي والتربية الوطنية

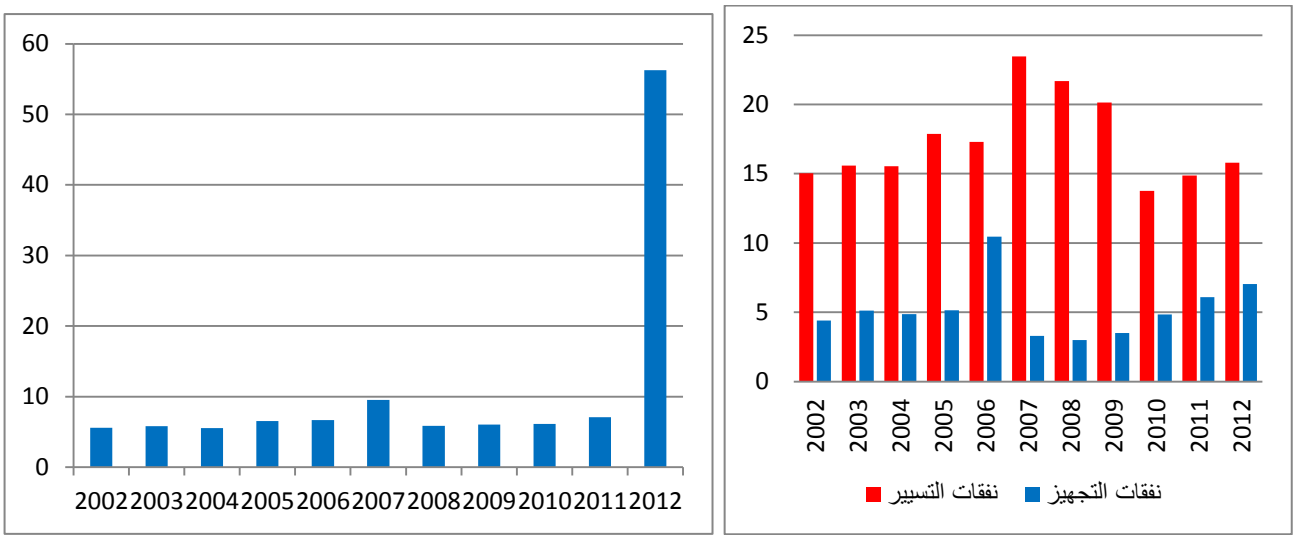

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول17-18 أعلاه.

من خلال الشكلين السابقين نستنتج أن قطاع التربية يمثل الجزء الأكبر من النفقات المخصصة للتعليم ككل(نفقات التسيير والتجهيز)، ثم يأتي التعليم العالي بنسب تؤول إلى الارتفاع كل سنة، وهذا يدل على السعي الدائم للجزائر في تطوير وتحسين مهارات خريجيها وتعزيز البحث العلمي.

المطلب الثاني: نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام

تمثل العلاقة ما بين الإنفاق على التعليم والناتج الداخلي الخام مدى الجهد التعليمي المطلق، أي حصة الموارد التي توضع تحت تصرف الوظيفة التعليمية، ويعتبر هذا المؤشر من ضروريات التخطيط والنمو والعلاقة بين الاستثمارات في مختلف المشاريع الاقتصادية، وبعد أن تطرقنا إلى تطور الانفاق على التعليم من مجمل ميزانية الدولة، سيتم إظهار تطور هذه النفقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول(19): تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التربية والتعليم العالي

السنة	الناتج الداخلي الخام (PIB) (بالملايين دج)	ميزانية قطاع التربية (ألف دج)	%ميزانية قطاع التربية بالنسبة PIB	ميزانية قطاع التعليم العالي (ألف دج)	%ميزانية قطاع التعليم العالي بالنسبة PIB
2002	4.522.773.3	182.285.361	4.03	58.743.195	1.30
2003	5.252.321.1	202.568.928	3.86	63.494.661	1.21
2004	6.149.116.7	224.735.743	3.65	66.497.092	1.08
2005	7.561.984.3	253.102.120	3.35	78.381.380	1.04
2006	8.514.843.3	363.086.832	4.26	85.319.925	1.00
2007	9.366.565.9	302.823.848	3.23	95.689.309	1.02
2008	11.077.136.4	350.005.953	3.16	118.306.406	1.07
2009	10.006.839.7	464.953.936	4.65	154.632.798	1.55
2010	12.034.399.0	537.566.167	4.47	173.483.802	1.44
2011	14.481.007.8	753.409.500	5.20	277.173.918	1.91
2012	15.843.000.0	976.604.508	6.16	277.173.918	1.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات

- الجرائد الرسمية أعداد مختلفة85،80،72،78،74،82،47،83.85،86،79
- www.ons.dz/education-htm، مرجع سابق، ص:131.
- حسابات شخصية بالنسبة للعمود % ميزانية قطاع التربية والتعليم العالي بالنسبة PIB

الشكل(15): تطور مخصصات الإنفاق على التعليم من PIB

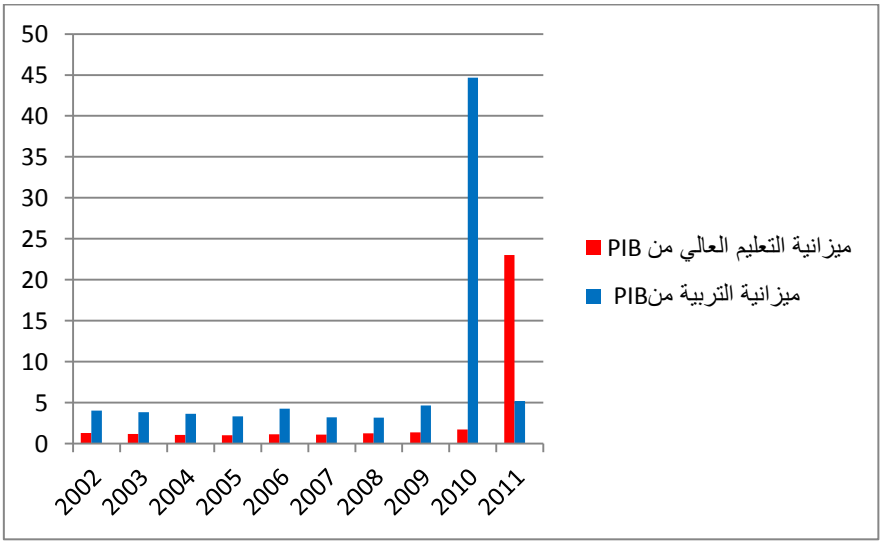

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول(19) والشكل(15) الخاص بمخصصات الإنفاق على التعليم منPIB لقطاع التربية الوطنية أنه من خلال فترة2002-2005، عرفت نسبة نفقات قطاع بالنسبة PIB استقرارا في حدود 4.03%، لتنخفض هذه النسبة إلى3.53% في نهاية الدراسة، ويرجع ذلك إلى البرامج الإنمائية التي انتهجتها البلاد ابتداءا من 2001-2009 من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وخلال فترة 2009-2011 فقد عرفت نسبة النفقات تصاعدا معتبرا حيث بلغ 4.65% ليصل في نهاية سنة2011 إلى5.20% منPIB، حيث أنه تم تخصيص مبالغ ضخمة لدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من بينها قطاع التربية وكذلك التعليم العالي الذي عرف هو الآخر استقرارا بين 2002-2011 حيث بلغت نسبة نفقات قطاع التعليم العالي بالنسبةPIB من 1.29% إلى 1.91% على التوالي.

المطلب الثالث: نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم

تمثل حصة الطالب من النفقات الكلية التي تنفقها الدولة مؤشر جيد من أجل الوقوف على درجة التطور التي حصلت في مدى استفادة الطالب من الخدمات المقدمة في مجال التعليم، والجدول التالي يبين الإنفاق على التعليم ونصيب الطالب الواحد منه.

الجدول (20): نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم

مراحل التعليم	التعليم المدرسي				التعليم الجامعي			
	الإنفاق على التعليم بالآلاف دج	%من الإنفاق على التعليم	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالدينار	الإنفاق على التعليم بالآلاف دج	% من الإنفاق على التعليم	عدد الطلاب بالآلاف	نصيب الطالب بالدينار
2002	182.285.316	5.06	7849	23224.02	58.743.195	5.01	543.9	10800.37
2003	202.568.9	5.57	5789	349.92	63.494.66	5.42	590.0	10761.81
2004	224.735.7	6.1	7852	286.21	266.497.09	5.68	623.0	10673.69
2005	253.102.1	0.70	7741	326.96	78.381.380	6.70	721.8	10859.15
2006	363.086.83	9.99	7594	4781.23	85.319.925	7.28	743.1	11481.62
2007	302.823.84	8.33	7558	4006.67	95.689.30	8.17	820.7	11659.47
2008	350.005.95	9.63	7503	4664.88	118.306.406	10.1	952.1	12425.84
2009	464.953.93	12.79	7380	6300.19	154.632.798	13.2	1048.9	14742.38
2010	537.566.167	14.79	7532	71370.97	173.483.802	14.81	1034.3	16773.06
2011	753.409.500	20.73	7525	100120.86	277.173.918	23.66	1077.9	25714.25
مجموع	3634538343			479221.19	1171722486			135891.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.ons.dz/education-htm، مرجع سابق، ص-ص: 114. بالنسبة لعمود عدد الطلاب التعليم المدرسي والجامعي
- الجرائد الرسمية أعداد مختلفة79،86،83.85،47،82،74،78،72،80،85. بالنسبة لعمود الانفاق على التعليم المدرسي والجامعي
- حسابات شخصية بالنسبة% الإنفاق على التعليم

من خلال الجدول(20) نلاحظ ارتفاع نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم المدرسي من 23224.02 دج سنة 2002 إلى 100120.86دج سنة 2011، أي من 5.06% إلى 20.73% أي بزيادة قدرها حوالي7689684دج، في حين شهد قطاع التعليم العالي أيضا ارتفاعا في نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم حيث ارتفع من10800.37دج سنة 2002 إلى حوالي 25714.25دج وبزيادة قدرها حوالي1491388دج، وهذا ما يوضح جهد الدولة المستمر لتعبئة موارد إضافية للتعليم بكل مراحله تتلاءم نسبيا مع أعداد الطلاب المسجلين بكل مراحله.

-ويقصد بالإنفاق على التعليم هو جميع الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها على التعليم وتدرج في الميزانية العامة للدولة.

نصيب الطالب الواحد من الإنفاق على التعليم هو عبارة عن نصيب الطالب الواحد من جميع الأموال التي تنفقها الدولة خلال عام مالي معين، وتدرج في الميزانية العامة للدولة وتضم الفوائد وأقساط الديون المخصصة لمشاريع التربية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات والمنح المقدمة للدولة والمستعملة لأغراض التعليم، حيث أن نصيب الطالب= الإنفاق على التعليم/ عدد الطلبة.

وهذا يقودنا إلى طرح السؤال هل حقا هذا الإنفاق يصل إلى الطالب حقيقة؟.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر2002-2012

بعدما كان الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد اشتراكي تحول إلى اقتصاد رأسمالي وشهد تحسنات كثيرة مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، وبرنامج دعم النمو(2005-2009) وأيضا برنامج آخر لدعم النمو(2010-2014)، صخرت لهذه الأخيرة موارد مالية معتبرة، ما أسفر عن زيادة الإنفاق على التعليم.

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث من خلال عرض النمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة دور الانفاق التعليمي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنة 2002-2012.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لعدة صدمات منها خارجية كاشتداد المديونية وانخفاض أسعار المحروقات، وأخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي

مرت بها البلاد بالإضافة إلى محاولة انتقالها إلى اقتصاد السوق، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف بالأساس إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيد ثلاث برامج تنموية، تمثلت أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) وسنعرض فيما يلي البرامج الثلاثة:

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001، عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الاجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب7 مليار دولار،[1]الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج، يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى، حيث أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال سياسة مالية تنموية.

أولا- أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في:[2]

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال للقطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي تتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

ثالثا- مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي

ركز مخطط الإنعاش الاقتصادي على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق كألية لدعم نمو وخلق مناصب الشغل، إلى جانب تعزيز الهياكل القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن هذا المخطط على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية

---

[1]- كريم بودخدخ: مرجع سابق، ص:193.

[2]-نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2002-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 09، 2013، ص:43.

ودعم القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تعزيز الاصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية،[1] وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(21): التوزيع القطاعي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.5
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.5	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح: مرجع سابق، ص:46.

ويمكن توضيح الجدول السابق أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل(16): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

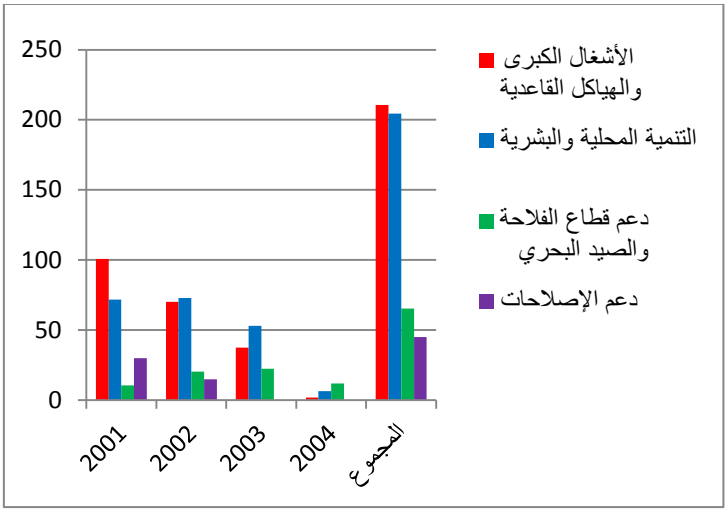

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(21) والشكل(16) أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على حصة الأسد من مخصصات المالية لهذا البرنامج بما يفوق نسبة 40% حيث كان الغرض من البرنامج التمويلي الضخم هو إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة، من خلال توفير مناصب العمل، وهذا ما يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة وبالتالي توفير الظروف الملائمة للاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية، ثم يأتي قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب38.8% من إجمالي المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشرا جيدا على سعي الحكومة لتحقيق

[1]- علام عثمان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، د.ص.

أهداف البرنامج، المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة في المناطق المعزولة، وهذا بدوره سيؤدي إلى دعم الموارد البشرية وبالتالي تخفيض نسب الفقر بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري الذي بدوره يؤدي إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف المتنوعة ذات الدخل العالي، وبهذا تكون الدولة تكفلت ولو نسبيا بتحقيق العدالة في توزيع الفرص، انطلاقا من إتاحة التعليم بجميع مراحله لكافة السكان وبصفة مجانية وبأثمان رمزية وعدم إبقائه حكرا على العائلات الغنية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(22): حصة قطاع التعليم من مخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004.

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	مجموع النسب
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95	%38.47
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	9.5	%13.56
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.1	-	33.9	%48.19
المجموع	32.4	22	15.65	-	70.05	%100

المصدر: - سيد أحمد كبداني: مرجع سابق، ص:254.

- حسابات شخصية بالنسبة لعمود مجموع النسب.

كما نلاحظ كذلك رغبة الدولة في زيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية وزيادة الطلب الداخلي، حيث قامت بدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري فخصصت له مبلغ 65.4 مليار دج وهو ما يعادل 12.4%، كما خصصت مبلغ 45 مليار دج لتمويل الإجراءات والسياسات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج كتهيئة المناطق الصناعية، وعصرنة الضرائب...إلخ.

مما سبق نستنتج عزم الدولة على تنفيد العمليات والمشاريع في أقصر وقت ممكن بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، والتي كانت انعكاساتها سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناجمة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية

الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار.[1]

أولا- أهداف المخطط التكميلي

تتمثل فيما يلي:[2]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

- تحسين مستوى معيشة الفرد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الفرد، سواء كان الجانب صحى، أمني، تعليمي...إلخ؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية وتطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة وتحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

ثانيا- مضمون البرنامج التكميلي

احتوى هذا المخطط على خمس محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(23): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009.

القطاعات	المبالغ(بالمليار دج)	%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: عثمان علام: مرجع سابق، د.ص.

[1]- أنيسة عثماني، لامية بوحصان: دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص-ص: 8-9.

[2]- كريم بودخدخ: مرجع سابق، ص: 202.

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل(17): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

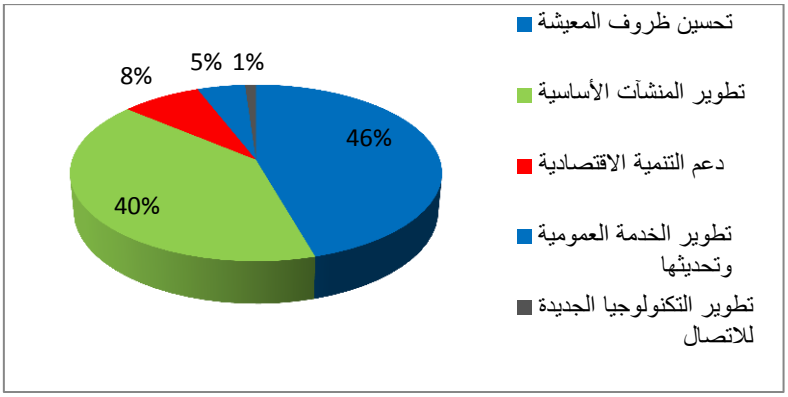

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(23) والشكل(17) أعلاه نلاحظ أن الحكومة أعطت اهتماما كبيرا للظروف المعيشية للسكان حيث خصصت لها أكثر من 45% من موارد هذا المخطط لدعم التنمية البشرية، نظرا لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على دخول الأفراد، ويعتبر هذا من أكبر انشغالات الحكومة نحو زيادة إصلاح أنظمة التعليم والتربية والتكوين، هذا كله من أجل زيادة القوة الرابطة بينها وبين سوق العمل من خلال تحسين جودة مخرجات التعليم تماشيا مع متطلبات مرحلة النمو؛ وهذا ما جعل هذا القطاع (التعليم بأنواعه) يحظى بمخصصات لتحسين ظروف معيشة السكان، ولقد وعت الجزائر بأهمية التعليم كمصدر لدعم النمو الاقتصادي غير أنها لم تغفل على الفئات التي ليس لديها فرص التعليم مثلما هو الحال في المناطق الجنوبية والهضاب العليا، بالإضافة إلى حل مشكل السكن التي أصبحت تعاني منه الجزائر بكثرة، ولهذا فهي لم تجعل اهتمامها منصبا على زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل عملت على استفادة كافة شرائح المجتمع منه، كما استحوذ برنامج تطوير المنشآت القاعدية هو الآخر على 40% من موارد هذا المخطط وذلك نظرا للنقص الكبير الذي يعرفه هذا القطاع من جهة ونظرا للدور الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من جهة أخرى.

أما باقي القطاعات الأخرى فقد حظيت بمبالغ محدودة من موارد هذا المخطط، وذلك على اعتبار أن ظروف معيشة السكان وتطوير الهياكل القاعدية هما الأساس في الفترة الراهنة، وذلك من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة لدخول في اقتصاد السوق مما يؤدي إلى رفع معدلات نمو PIB.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

ستخصص الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، تم تقسيمه إلى برنامجين هامين استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز(سكك حديدية، طرقات سريعة، التزويد بالماء

الشروب...إلخ) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار ما يعادل 9700 مليار دج، كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار أي 11.534 مليار دج للمشاريع الجديدة.[1]

ولقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق الجدول التالي:

الجدول(24):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تطوير الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر: عثمان علام: مرجع سابق، د.ص.

نلاحظ من خلال الجدول(24) أن الجزائر ما زالت تواصل جهودها في رفع وتحسين الظروف المعيشة السكان وذلك بتسطير برامج ذات الصلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، حيث خصص هذا البرنامج أكثر من 50%من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم بمختلف أطواره، وهذا يدل على عزم الحكومة للارتقاء بالعنصر البشري من خلال برامج التنمية المحلية كالصحة، الترفيه وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد، وذلك ما دفع الحكومة إلى الاستعانة بمخطط تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 6447 مليار دج وذلك نظرا لما يحتاجه الاستثمار في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قطاع الأشغال العمومية، النقل، المياه، التهيئة العمرانية؛ وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد خصصت الدولة 1.566 مليار دج من مخصصاتها خصوصا الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى الصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه الأكثر توظيفا لليد العاملة، وفي مجال الشغل فقد خصصت الدولة 360 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

[1]- أسماء ماصمي: أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2011، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص:169.

المطلب الثاني: تطور ميزانية التجهيز ودعم النمو عن طريق الميزانية العامة للدولة

عرف معدل النمو تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة في الجزائر، إذ تبنت الدولة الجزائري سياسة إنفاقية توسعية، وضمن هذه سيتم استعراض نفقات وتحليل تطور نسبتها من إجمالي الناتج الداخلي الخام وذلك خلال الفترة 2002-2012، الأمر الذي سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول(25): تطور نسبة نفقات التجهيز من PIB خلال فترة 2002-2012. **الوحدة:%**

السنوات	%الصناعة	% الفلاحة والري	% القطاعات المنتجة	%البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	% التربية والتكوين	%البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	% السكن	% غير ذلك	% مخططات البلدية للتنمية	% عمليات برأس المال
2002	1.67	22.51	1.89	20.74	12.40	6.07	19.58	5.01	9.10	11.96
2003	1.12	15.85	2.35	19.42	11.39	5.98	14.22	5.20	8.18	11.25
2004	0.03	0.02	1.61	16.45	10.05	5.01	10.71	6.37	4.54	29.98
2005	0.01	18.31	1.60	24.49	11.17	4.71	8.92	8.83	4.92	32.40
2006	0.01	21.31	1.36	30.97	9.87	3.86	10.53	9.33	6.00	34.84
2007	0.02	21.38	1.61	46.72	13.56	4.49	19.81	10.38	8.32	40.25
2008	0	22.50	2.13	83.65	12.34	5	17.06	8.49	7.18	34.07
2009	0.01	28.13	1.71	48.25	14.44	6.83	23	11.95	7.73	37.29
2010	0.02	24.44	1.27	41.11	12.47	5.91	24.36	9.93	5.42	34.27
2011	0.01	14.19	1.90	48.98	9.59	6.20	18.87	22.35	44.80	10.70
2012	0.04	11.68	15.67	39.67	9.27	7.08	38.76	28.76	3.90	2.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 01.

نلاحظ من خلال الجدول 25 أن الإنفاق على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية يحتل الصدارة في نفقات التجهيز، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق من PIB على هذا القطاع خلال فترة 2002-2012 حوالي 38% متبوعا برأس المال بنسبة 25% في المتوسط، كما خصصت الدولة خلال نفس الفترة نسبة متوسط تقدر بحوالي 19% من مجمل نفقات التجهيز لكل من قطاعي السكن والفلاحة والري، ليأتي بعد ذلك ما أنفق على قطاع التربية والتكوين خلال نفس الفترة، حيث رصد لذلك ما نسبته في المتوسط 12% من نفقات التجهيز، إضافة إلى ما استهلكته مخططات البلدية للتنمية وكذا البنى الاجتماعية والثقافية فكانت النسبة المتوسطة لهما من إجمالي نفقات التجهيز 10% و6%على التوالي، كما يمكن وصف الحصة المخصصة للقطاعات المنتجة والصناعة بالزهيدة، حيث بلغت نسبة متوسط لكل واحدة منهما3% و1% على الترتيب ومنه نستنتج أن النمو الحاصل في الناتج هو نتيجة الاستثمارات الضخمة للدولة في هذه القطاعات (البنى التحتية الاقتصادية والادارية، السكن والفلاحة والري).

المطلب الثالث: إسهام قطاع المحروقات في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي

حتى يتسنى لنا تقييم السياسيات والبرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر والحكم على مدى نجاحها لتحقيق الأهداف المتوقعة وذلك من خلال اتباعها سياسة إنفاقية توسعية، من منطلق أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتبط أساسا بمداخيل المحروقات والجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام وإيرادات المحروقات خلال فترة 2002-2012.

الجدول (26): تطور PIB وإيرادات المحروقات خلال فترة 2002-2012.

السنوات	إيرادات المحروقات بالملايير دج	%من إجمالي المحروقات	إجمالي الناتج الداخلي الخام بالملايير دج	% من إجمالي PIB
2002	1007.9	62.9	4541.9	5.6
2003	1350.0	68.4	5266.8	7.2
2004	1570.7	70.4	6150.4	4.3
2005	2352.7	76.3	7563.6	5.9
2006	2799.0	76.9	8520.6	1.7
2007	2796.8	75.8	9306.2	3.4
2008	4088.6	80.0	10993.8	2.4
2009	2412.7	65.6	10034.3	1.6
2010	2905.0	66.1	12049.3	3.6
2011	3979.7	69.8	14384.8	2.8
2012	4184.0	65.3	15843.0	3.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر2009 ص:232-238.
- بنك الجزائر: المرجع نفسه، التقرير السنوي2012، نوفمبر 2013، ص: 238-245.

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل (18): تطور PIB وإيرادات المحروقات خلال فترة 2002-2012

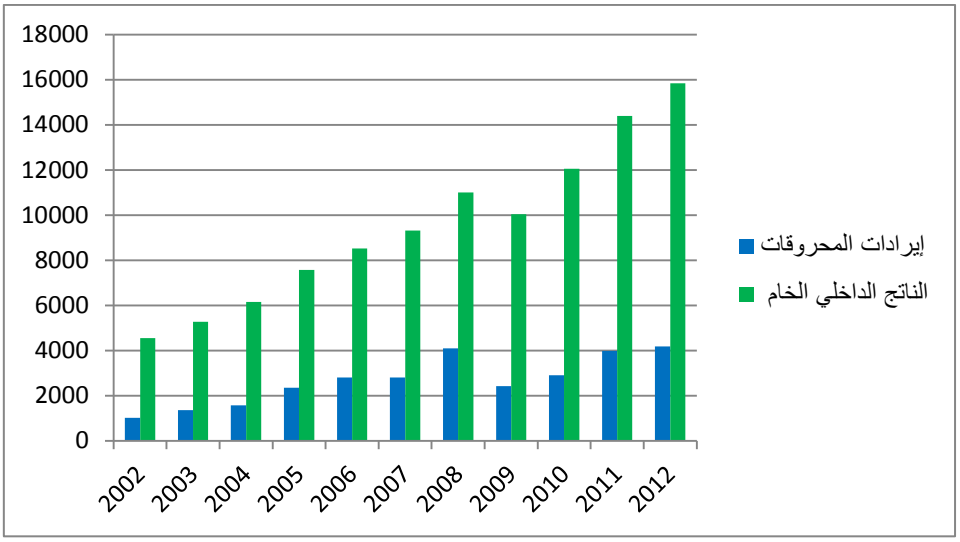

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول (26) والشكل (18) أعلاه أن الناتج الداخلي الخام عرف ارتفاعا معتبرا فترة إذ بلغ 4541.9 مليار دج سنة 2002 ليرتفع سنة 2008 بحوالي 10993.8 مليار دج وهذا يعود إلى الارتفاع الملحوظ الذي عرفه قطاع المحروقات خلال نفس الفترة إذ ارتفع من 1007.9 مليار دج إلى 4088.6 مليار دج على التوالي ، كما نلاحظ أنه في سنة 2009 انخفضPIB إلى 10034.3 مليار دج وهذا نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات إلى 2412.7 مليار دج، ليعاود الارتفاع خلال فترة 2010-2012، وهذا يدل على أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام وأحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا واضح من خلال الشكل حيث أن هناك تناسب بين الناتج الداخلي الخام وايرادات المحروقات.

المطلب الرابع: دراسة علاقة الإنفاق على التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر

تواجه معظم الدول على اختلاف اقتصادياتها ونظمها الاجتماعية مشكلة تزايد النفقات التعليمية، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

الفرع الأول: نسبة الإنفاق على التعليم من الانفاق العام للدولة في مختلف دول العالم:

أصبح ينظر إلى تمويل التعليم على أنه مأزق يواجه كثيرا من الدول ومن الصعوبة الاستمرار في تحمل كامل تكاليفه من الدولة، وتعتبر الدول المتقدمة من أكثر أنظمة التعليم تطورا، وتحاول كثير من البلدان النامية والعربية إلى اقتفاء أثر الأنظمة التعليمية في تلك الدول، والجدول التالي يبين تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام للدولة في متخلف الدول

الجدول (27): تطور الإنفاق على التعليم من الانفاق العام للدولة في مختلف دول العالم لسنة 2011

الدول	% من الانفاق العام للدولة
الدول المتقدمة	11.95
الدول النامية	15.90
الدول العربية	15.99
الجزائر	17.57

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

من خلال الجدول (27) نلاحظ أن الدول المتقدمة تنفق 11.95% كنسبة من الإنفاق العام على الدولة في حين أن الدول النامية والعربية تنفق حوالي 16%، والجزائر على غرار الدول العربية تنفق 17.57% من الإنفاق العام على الدولة، وهذا يدل على أن الجزائر ومعظم الدول النامية والعربية تنفق جزء معتبر من الميزانية العامة للدولة على عكس الدول المتقدمة التي لا تعتمد كليا في انفاقاتها التعليمية على ميزانية الدولة، بل تعتمد على تمويلات أخرى للإنفاق على التعليم كمداخيل المدارس الخاصة، الجامعات الخاصة، مداخيل البحوث العلمية.

الفرع الثاني: نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام في مختلف دول العالم

بعد أن تطرقنا إلى تطور النفقات كنسبة من الإنفاق العام للدولة، سيتم إظهار تطور هذه النفقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام في مختلف دول العالم، والجدول التالي بين ذلك

الجدول(28): نسبة الإنفاق على التعليم من PIB في مختلف دول العالم خلال 2006-2008

الدول	% الإنفاق التعليمي من PIB
الدول المتقدمة	5.54
الدول النامية	4.66
الدول العربية	4.50
الجزائر	4.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

من خلال الجدول(28) نلاحظ أنه خلال سنة2006-2008 بلغت نسبة الإنفاق منPIB في الدول المتقدمة حوالي6% من PIB ثم تليها الجزائر بنسبة4.75% في حين بلغت نسبة الدول النامية والعربية من PIB 4.66% و4.50% على التوالي وهذا يدل على أن الجزائر تنفق نسبة معتبرة من PIB على

القطاع التعليمي وذلك على اعتبار أن الجزائر شهدت خلال هذه الفترة توسع في برامجها التنموية حيث خصصت مبالغ ضخمة لدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها قطاع التعليم.

الفرع الثالث: مكانة قطاع التربية والجامعة الجزائرية في معظم دول العالم

إن محاولة معرفة الأهمية التي يحتلها قطاع التربية في الجزائر ومعظم دول العالم من حيث المؤشرات المالية ونسب التمدرس، نجد أنها تطورت بشكل ملحوظ وذلك نظرا للأهمية التي يحتلها هذا القطاع من مجمل ميزانية الدولة والجدول التالي يبين نسب الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الثانوي في معظم دول العالم:

الجدول(29): تطور نسب الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي خلال 2010

الدول	% الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الثانوي
الدول المتقدمة	98.85
الدول النامية	90.36
الدول العربية	94.03
الجزائر	91.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

من خلال الجدول(29) نلاحظ أن الدول المتقدمة بلغت نسب الانتقال بها من التعليم الابتدائي إلى الثانوي إلى 98.85% ثم تليها الدول العربية بنسبة 94.03% والجزائر باعتبارها من الدول العربية فقد بلغت نسب الانتقال بها حوالي 92% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالدول المتقدمة والنامية وهذا نتيجة للتطور السريع الذي عرفته المنظومة التربوية والحاجات الكبيرة للاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة، ثم تأتي الدول النامية في الأخير بنسبة 90.36% وهي نسب متقاربة وهذا يدل على أن قطاع التربية لقي اهتماما كبيرا من مختلف دول العالم نظرا للمكانة التي يحتلها هذا القطاع في نهوض المجتمعات.

ورغم تزايد أهمية قطاع التعليم العالي في جميع الدول من خلال رصد الأموال الهائلة لميزانيات التعليم العالي، إلا أن الكثير من الانتقادات التي لا زالت توجه إلى تدني جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي وعدم موائمتها مع حاجات سوق العمل المحلية والدولية وضعف قدرتها على التنافسية على مستوى السوق العالمية، وتتجلى الأهمية المعطاة لقطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال الميزانيات المرصودة له والذي لا يعكس الأهداف الأساسية التي يفترض على قطاع التعليم العالي تحقيقها بالنظر إلى هيكل الإنفاق العام والذي يبين أن جل الإنفاق يعزى إلى أسباب تظل بعيدة عن تحقيق متطلبات التعليم العالي والتي تجعل هدفا لها إلى تحقيق ولوج إلى عالم الابتكار والاختراع، وتحتل جامعتين في الجزائر جامعة

قاصدي مرباح ورقلة، وجامعة جيلالي ليابس المرتبة 14 و15 على المستوى العربي ، كما يحتلان المرتبة 1798 و1781 على المستوى العالمي، وتعاني معظم الجامعات من ضعف وقصور ذاتية تمثل التحديات الأساسية والمهددات الرئيسية التي تقلل من فعاليتها، كما تعرف براءات الاختراع تدني على مستوى الجامعات الجزائرية، وهذا يدل أن النمو الاقتصادي في الجزائر متغير خارجي مرتبط بقطاع المحروقات ودعم الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال المكانة التي يحتلها التعليم والتي لا تسمح له بالتأثير الفعال على قنوات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن المجهودات التي بذلت من قبل الحكومة الجزائرية فما يخص تطوير التعليم بمختلف مراحله الابتدائي، المتوسط، الثانوي وصولا إلى التعليم العالي، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية(ارتفاع عدد الهياكل، عدد الطلبة، الأساتذة)،حيث لوحظ أن هناك إقبالا متزايدا على التعليم في الجزائر، ويتمثل ذلك في زيادة أعداد الطلبة في جميع المراحل، ويرجع هذا التزايد في أعداد الطلبة إلى النمو السكاني السريع في الجزائر، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية الإيجابية من المجتمع الجزائري اتجاه التعليم، حيث أن معظم الآباء يؤمنون أن التعليم يعود بالنفع على أبنائهم في المستقبل، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها التي حققها النظام التعليمي الجزائري خلال هذه الفترة، إلا أن النظام التعليمي لايزال يعني من عدة مشاكل، حيث نسجل ضعف كفاءة النظام التعليمي، كما يحتل قطاع التعليم نسبة معتبرة من مجمل النفقات الكلية الموجهة للدولة، إلا أن هذه النفقات تبقى غير كافية نظرا للتضخم البشري الذي يعرفه هذا القطاع،

وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي عرفها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فقد ساهم هذا المخطط في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

وفي الأخير توصلنا إلى أن هذه الدراسة أثبتت ضعف إسهام التعليم في النمو الاقتصادي سواء من حيث التعليم يؤدي إلى تكوين رأس المال البشري، والتنوع التكنولوجي وذلك من خلال تدني براءات الاختراع.

الخاتـــــــــــــمة

من خلال دراستنا لموضوع الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي تبين لنا أن التعليم يعتبر أداة فعالة من خلال إحداث تراكم في رأس المال البشري باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية، فالتعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

كما يعد التعليم من المجالات التي توليها الدول لما له من أهمية على الاقتصاد والمجتمع ككل، فإن هذه الدول تسعى جاهدة إلى الإنفاق في هذا الميدان، وذلك من أجل تطويره للحصول على عوائد اقتصادية واجتماعية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي بذلت جهودا كبيرة في إصلاح نظامها التعليمي، فما فتئ أن أعلن النظام عن عجزه وعدم كفاءته وبالتالي عدم قدرته على تحقيق تراكم رأس المال البشري.

اختبار الفرضيات

– بالنسبة للفرضية الأولى والتي تعتبر أن الإنفاق على التعليم في الجزائر وجه له مخصصات ضخمة صحيحة، وقد تم إثباتها في الفصل الثالث، حيث كانت نسبة الإنفاق على التعليم من مجمل ميزانية الدولة مرتفع حيث قدر بحوالي17.57% مقارنة بالدول المتقدمة التي بلغ 11.95% وذلك نظرا للبحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر من خلال ارتفاع أسعار البترول حيث جعلها توجه إنفاقات كبيرة لمختلف القطاعات ومن بينها القطاع التربية والتعليم العالي.

–بالنسبة للفرضية الثانية والتي تعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على ما يحققه القطاع النفطي وليس على فعالية رأس المال البشري صحيحة، وقد تم إثباتها في الفصل الثالث، وذلك من خلال دراسة زيادة إيرادات المحروقات وزيادة الناتج الداخلي الخام وقد تبين أنه هناك علاقة بينهما وارتباط كلي ما بين قطاع المحروقات ومعدلات النمو الاقتصادي.

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تعتبر بأن هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي غير صحيحة، وقد تم نفيها في الفصل الثالث وذلك على اعتبار أن محددات النمو في الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات ودعم النمو عن طريق الميزانية وذلك في مقابل المبالغ الضخمة التي خصصت لقطاع التعليم ولكن يبقى أثرها في النمو محدود.

– أما بالنسبة للفرضية الرابعة والتي لا تعتبر أن التعليم والاستثمار في رأس المال البشري من محددات النمو الاقتصادي صحيحة، وقد تم إثباتها في الفصل الثالث، وقد استدلوا على ذلك من خلال ضعف التطور والتجديد التكنولوجي في الجزائر.

من خلال ما تقدم من الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

النتائج النظرية

– إن التعليم يساهم في رفع إنتاجية وربحية المؤسسات والأشخاص، وأن تكيف الأولى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ودعم جهود البحث والتطوير داخلها يفترض تشغيل يد عاملة عالية المستوى فضلا عن الآثار الإيجابية للاقتصاديات التعليم والسلوكات الفردية والتوازنات الاقتصادية الكبرى.

– أصبحت النظرة إلى الاستثمار في تعليم كالاستثمار الحقيقي في المشاريع الإنتاجية الأخرى، وهي النظرة إلى الإنسان على أنه رأس مال وأن الإنفاق عليه استثمار.

– القوى البشرية في أي دولة من دول العالم هي مصدر ثروتها الحقيقية، وأن السبب الأساسي في تخلف البلاد، ليس الفقر في مواردها الطبيعية ولكن التخلف في مصادرها البشرية.

– يعتبر تكوين رأس المال ورفع الإنتاجية وتكوين الإطارات من أهم القنوات التي يؤثر فيها التعليم على النمو الاقتصادي.

النتائج التطبيقية

– بذلت الجزائر جهودا كبيرة في إصلاح نظامها التعليمي، إلا أن السياسة التعليمية المنتهجة ركزت على التوسع الكمي للتعليم على حساب النوعية.

– التضخم البشري في قطاع التعليمي بالجزائر، جعلها تواجه مشاكل في استقبال الكم الهائل رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في المنشآت القاعدية، وكما جعلها تعرف مشاكل تمويلية كبيرة، خاصة إذا علمنا أن المؤسسات التعليمية يعتمد أساسا على نفقات الدولة.

–النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات ودعم الميزانية العامة للدولة وليس على الاستثمار في رأس المال البشري.

التوصيات

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة تجعلنا نقدم التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام بمجال اقتصاديات التعليم على أساس أنه فرع من فروع العلوم التي برزت أهميتها في الوقت الحالي، فإلى الآن تعتبر الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع قليلة جدا بالقياس مع الدراسات في العلوم الأخرى.

– نشر الوعي حول أهمية التعليم، وأهمية توفر قوى عاملة ماهرة ومدربة وذلك من خلال أجهزة الإعلام وعقد ندوات في المدارس والثانويات والجامعات حول هذا الموضوع.

– تأصيل فكرة تعاون المؤسسات والمصانع الخاصة مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي لتعليم وتدريب الطلبة.

– وضع نظام تعليمي خاص للمتفوقين والموهبين والنابغين في كل جامعة، وتقديم التسهيلات الممكنة لهم.

– ضرورة توفير جهة تقوم بإعداد البيانات المتعلقة بالتعليم بكافة فروعه وأنشطته بجميع أنحاء الوطن، وتعمل على تنظيم المعلومات، وذلك لتوفير الجهد والوقت للباحثين في هذا المجال.

– ضرورة الاستمرار بزيادة الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة وأن تكون أولوية للإنفاق على التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم العالي.

– توجيه تخصصات التعليم العالي نحو سوق العمل والحد من العمالة الخارجية، وتوطين الوظائف بالجزائريين.

قائمـــــــــة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1-إبراهيم طلعت: **البطالة والجريمة**، دراسات في الاقتصاد الاجتماعي ، دار الكتاب الحديث،2011.

2- محمد عبد العزيز عجمية: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات والاستراتيجيات**، الدار الجامعية الإسكندرية،2007.

3- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر، عمان، 2009.

4- مختار رنان: **التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

5- مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان،2007.

6- معروف هوشيار: **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

7- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطب: **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد للنشر الأردن،2006.

8- عبد الله زاهي راشدان: **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

9- حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.

10- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط11، 2014.

11- السعيد بريبش: **الاقتصاد الكلي- نظريات نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، دس.

12- فاروق عبده فليه: **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، 2003.

13- فليح حسن خلف: **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

14- فليح حسن خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006.

15- فيصل بوطيبة: **العائد من الاستثمار في التعليم**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

16- محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر، عمان،2007.

➢ **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1- الحاج العمري: **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر1995-2009**، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2013.

2- جميلة بغداوي: **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1975-2003**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

3- حليمة عزالدين: **دور التعليم في تحديد مستوى الدخل- دراسة قياسية لعينة من دولOCDEخلال الفترة 1981-2005 باستعمال معطيات بنيل وتقنيةGMM**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2011.

4- حمزة مرادسي: **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2010.

5- زينة فائز محمد: **دراسة العلاقة بين التعليم و البحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سوريا**، رسالة ماجستير، تخصص السكان و التنمية، جامعة تشرين، 2006.

6- سيد أحمد كبداني: **أثر النمو الاقتصادي على العدالة في توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

7- صليحة عدلي: **فعالية منظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي2008-2007/ 2000-1999باستخدام نموذج ماركوف**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010.

8- عزيزة عبد الله عبد القادر شرير: **واقع الانفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية 1995-2003**، رسالة ماجستير، تخصص أصول التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.

9- فاروق سحنون: **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي-دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تقنيات كمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010.

10- فاطمة الزهراء كياري: **تقييم نفقات التعليم العلي في المؤسسة الجامعية- دراسة حالة جامعة معسكر**، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012.

11- فاطمة صباح: **أثر التعليم على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان،2008.

12- فتيحة بناني: **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2010،

13- كامل رشيد علي التل: **أثر التعليم على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الأردن**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، 1991،

14- كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر2001-2009**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010

15- محي الدين حمداني: **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009

16- منى مسغوني: **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970-2001** ، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

17- ميلود وعيل: **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، سعودية- دراسة مقارنة خلال فترة1990-2010**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014.

18- نوال نمور: **كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري قسنطينة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2012 .

19- يزيد بن قادة: **واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية- دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة**، رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012

20- إبراهيم بلقلة: **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

21- بومدين بن نوار: **النفقات العامة على التعليم- دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان،2011.

22- مصطفى بن ساحة: **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2010.

23- مقران بهلول: **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2011.

24- منصور بن سعد محمد فرغل: **إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة والتخطيط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.

➢ **الملتقيات ودوريات ومحاضرات**

1- عبد الكريم البشير، دحمان بواعلي سمير: **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة حول قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف

2-عليان عبد الله الحولي: **تكلفة التعليم**، محاضرات كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010.

3- عيسى محمد الغزالي: **اقتصاديات التعليم**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد68، الكويت، 2007، ص:05.

4- محمد محمود العجولي: **اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي، تركيا، 2013.

➢ **المجلات**

1-سهيل حمدان: **متوسط دخول خرجي مراحل التعليم المختلفة للعاملين في قطاع التعليم المختلفة للعاملين في القطاعين العام والخاص في سورية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، 2010.

2- أحمد الكواز: **السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر2002.

3- حسين بن العارية: **دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، جامعة أدرار، الجزائر.

4- رجا بن مناجي المرزوقي البقمي: **أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي، حالة المملكة العربية السعودية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 المجلد رقم 42، يناير 2009.

5- صباح غربي: **الاستثمار في التعليم ونظرياته**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2-3، جامعة بسكرة، جانفي- جوان 2008.

➢ **التقارير الرسمية و الإصدارات**

1- دافيد بلوم وآخرون: **الصحة، الثروة والرفاهية، التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مارس 2004، ص:11.

2- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، سبتمبر2009.

3- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.

4-الجريدة الرسمية، العدد79، 2001/12/23

5- الجريدة الرسمية، العدد 86، 2002/12/25

6- الجريدة الرسمية، العدد 83، 2003/12/29

7- الجريدة الرسمية، العدد 85، 2004/12/30

8- الجريدة الرسمية، العدد47، 2005/02/19

9-الجريدة الرسمية ، العدد 85، 2006/12/27

10- الجريدة الرسمية، العدد 82، 2007/12/31

11- الجريدة الرسمية، العدد 74، 2008/12/31

12- الجريدة الرسمية، العدد 78، 2009/12/31

13- الجريدة الرسمية، العدد72، 2011/12/29

14- الجريدة الرسمية، العدد80، 2012/2/15.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Amine .V.Sark : poverty alleviation towards sustainable development ،revue economie et management université de Tlemcen, N° 02, mars 2003.

2-Dominique Guellec, Pierre Ralle : les nouvelles théories de la croissance, 5° édition, paris,2003.

3-Christine Greenhalgh, Mark Rogers : Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth, University press, 2010.

4- Philippe Aghion, Peter Howitt : the economics of ghrowth, London, 2009.

5 - Mounir Khaled Berrah: les comptes économiques en volume de 2000 à 2013 ،N°670.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

.

1- عبلة عبد الحميد البخاري: التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جزء ثالث، نقلا عن الموقع الالكتروني WWW.facutly.mu.du.sa

2- www.ons.dz/ education-htm

الملاحق

الملحق رقم 01:توزيع ميزانية التجهيز حسب القطاعات خلال فترة 2002-2012

الوحدة: مليون دج

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة	7600	5900	200	100	100	200	0	100	200	166	622
الري	*102400*	*83500*	97500	*138500*	181600	19900	247400	282300	294500	204186	185011
القطاعات المنتجة	8600	12400	9900	12100	11600	15000	23400	17200	15300	27098	24189
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	94200	102300	101200	185200	263900	434800	619600	484200	495400	704599	628509
التربية والتكوين	56000	60000	61800	84500	84100	126200	135700	144900	153500	137902	146936
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	27400	31500	30800	35600	32900	41800	54900	68500	71200	89198	112156
السكن	88400	74900	65900	67500	89700	184700	187600	230800	293500	271419	614065
غير ذلك	22600	27400	39200	66800	79500	96600	93300	119900	119600	321462	465644
مخططات البلدية للتنمية	44100	43100	27900	37200	51100	79300	78900	77600	65300	644500	61860
المجموع الفرعي	448300	441000	434300	627500	794500	11777600	1440800	1425500	1508500	1820480	2228992
عمليات برأس المال	54010	126500	184390	245040	296880	374580	457184	519050	412940	153883	46547
مجموع نفقات التجهيز	502310	567500	618790	872540	1091380	1552180	1897984	1944550	1921440	1974363	2275539

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات

ترتيب الجامعات على المستوى العربي(جديد).

ranking	World Rank	University	Det.	Country	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
1	244	King Saud University			141	315	564	397
2	474	Cairo University			760	449	1236	633
3	780	King Abdulaziz University			281	2032	1061	690
4	989	American University of Beirut			1810	2302	602	882
5	1050	American University in Cairo			1182	974	1149	2207
6	1054	King Fahd University of Petroleum & Minerals			1302	2239	1276	893
7	1061	United Arab Emirates University			1516	1539	2304	986
8	1167	Mansoura University			1423	1674	2878	1047
9	1263	University of Jordan			2472	2598	621	1402
10	1284	King Abdullah University of Science & Technology			1928	3158	1813	766
11	1350	University of Baghdad			1038	1515	1131	2697
12	1419	Benha University			2194	1779	1415	2252
13	1448	Alexandria University			1142	3192	2961	996
14	1781	Université Djillali Liabes			8305	1336	4414	1850
15	1798	Université Kasdi Merbah Ouargla			2229	2259	376	3826
16	1808	Qatar University			1313	4237	2315	1648
17	1917	Sultan Qaboos University			3071	4084	3118	1289
18	1918	University of Khartoum			47	5967	2214	2094
19	1922	Zagazig University			2698	5333	1645	1374
20	1930	An Najah National University			7754	1711	1088	3200
21	1987	King Khalid University			3768	5484	6082	378
22	2026	Assiut University			2867	6368	1443	1280
23	2098	Yarmouk University			1934	5451	2101	1697
24	2127	King Faisal University			1079	4283	3857	1940
25	2170	American University of Sharjah			2641	5048	2517	1765

ترتيب الجامعات على مستوى افريقيا(جديد).

ranking	World Rank	University	Det.	Country	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
1	328	University of Cape Town			1039	568	352	267
2	462	Stellenbosch University			757	1120	214	454
3	474	Cairo University			760	449	1236	633
4	494	University of Pretoria			404	1247	162	608
5	563	University of the Witwatersrand			1383	1334	356	414
6	830	University of Kwazulu Natal			2013	1534	1349	559
7	855	University of Nairobi			330	2579	29	1400
8	1022	University of the Western Cape			1144	1827	990	1236
9	1050	American University in Cairo			1182	974	1149	2207
10	1074	University of South Africa			379	2131	465	1918
11	1167	Mansoura University			1423	1674	2878	1047
12	1178	University of Johannesburg			2544	3059	413	1004
13	1213	Makerere University			2177	3293	714	880
14	1341	Rhodes University			1622	1858	3122	1313
15	1401	Covenant University Ota			3072	1154	925	2983
16	1419	Benha University			2194	1779	1415	2252
17	1448	Alexandria University			1142	3192	2961	996
18	1474	North West University			2274	4581	457	1229
19	1761	University of Ghana			3856	4204	1345	1451
20	1781	Université Djillali Liabes			8305	1336	4414	1850
21	1791	Obafemi Awolowo University			963	2406	3825	2333
22	1798	Université Kasdi Merbah Ouargla			2229	2259	376	3826
23	1803	Addis Ababa University			1954	5885	837	1444
24	1822	University of Namibia			2009	2666	1815	2630
25	1868	Nelson Mandela Metropolitan University			4181	2696	3272	1759